مُصطلح التاريخ

وهو بحثٌ في نقدِ الأصول
وتحرّي الحقائق التاريخية وايضاحها وعرضها

لمؤلفه
الدكتور اسد رستم
أحد أساتذة التاريخ في جامعة بيروت الأميركية

طبع في المطبعة الاميركية في بيروت

مصطلح التاريخ

وهو بحث في نقد الأصول

وتحري الحقائق التاريخية وايضاحها وعرضها

لمؤلفه

الدكتور اسد رستم

أحد أساتذة التاريخ في جامعة بيروت الأميركية

طبع في المطبعة الاميركية في بيروت

الحديث و التاريخ

دراية ورواية — دراية ورواية

فيصبح لدينا مصطلح للتاريخ كما أصبح لدى

علماء الحديث مصطلح للحديث

كلمة المؤلف

لست اذكر تماماً متى بدأ عهدي بهذا العلم . ولكني اذكر اني لما عدت من جامعة شيكاغو سنة ١٩٢٣ ، وباشرت عملي في جامعة بيروت ، طلبت اليَّ ادارة الجامعة ان اتولى تدريس علم المثودولوجية وهو ما اريد ان اسميه مصطلح التأريخ فقبلت . ومنذ ذلك الحين وانا أُعنى بدرس هذا الموضوع . فكان اول ما عملته اني اخذت اجمع لمكتبة الجامعة اهم المؤلفات التي تدور حوله . فتوفر لدي عدد كبير منها في اللغات الاجنبية . ولكني لم اعثر على شيء في العربية . فصممت آنئذٍ ان اتلافى هذا الفراغ واكتب شيئاً في هذا الموضوع

ورأيت ان أتريث في الامر فابدأ بتدريس الموضوع بلغة اجنبية ريثما تتوفر لديَّ الامثلة التاريخية المحلية والاصطلاحات الفنية العربية . فاضطررت ان أرجع الى مصطلح الحديث لسببين اولهما الاستعانة باصطلاحات المحدثين والثاني ربط ما أَضعه لاول مرة في اللغة العربية بما سبق تأليفه في عصور الائمة المحدثين

فاكببت على مطالعة كتب المصطلح وجمعت اكثرها وكنت كلما

ازددت اطلاعاً عليها ازداد ولعي بها واعجابي بواضعيها . ولا ازال اذكر حادثاً وقع لي عام ١٩٣٦ في دمشق يوم احتفلت الحكومة السورية بمرور الف سنة على وفاة المتنبي . فاني كنت من جملة الوافدين الى عاصمة الامويين والمحتفلين بذكرى شاعر العرب . واقمت فيها مدة من الزمن اقلب في اثنائها مخطوطات المكتبة الظاهرية . وما ان بدأت بالعمل حتى ايقنت اني امام اعظم مجموعة لكتب الحديث في العالم . ففي خزائن هذه المكتبة عدد لا يستهان به من امهات المخطوطات في هذا العلم وقسم منها يحمل خطوط اعاظم رجال الحديث . ومن اهم ما وجدت فيها نسخة قديمة من رسالة القاضي عيـاض في علم المصطلح كتبها ابن اخيه سنة ٥٩٥ للهجرة . وكنت قـد قرأت شيئاً عنها في بعض رسائل المصطلح . فاستنسختها بالفوتوستات وبدأت في درسهـا وتفهم معانيها . فاذا هي من انفس ما صنف في موضوعها وقد سما بها القاضي عياض الى اعـلى درجات العلم والتدقيق . والواقع انه ليس بامكان اكابر رجال التأريخ في اوروبة واميركة ان يكتبوا احسن منها في بعض نواحيهـا وذلك على الرغم من مرور سبعة قرون عليها . فان ما جاء فيهـا من مظاهر الدقة في التفكير والاستنتـاج تحت عنوان « تحري الرواية والمجيء باللفظ » يضاهي ادق ما ورد في الموضوع نفسه في اهم كتب الفرنجة في المانية وفرنسة واميركة وبلاد الانكليز . وقد اقتطفنا من كلام القاضي عياض في هذا الموضوع شيئاً كثيراً اوردناه في باب تحري النص والمجيء باللفظ في هـذا الكتاب . ولعلنا نوفق الى نشر رسالة القاضي في القريب العاجل اعترافاً بعلمه وتدقيقه وتنويهاً بفضله على مصطلح التاريخ ومصطلح الحديث

والواقع ان المثودولوجية الغربية التي تظهر اليوم لاول مرة بثوب عربي ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث بل تمت اليه بصلة قوية . فالتـاريخ

دراية ورواية كما ان الحديث دراية ورواية . والقواعد التي وضعها الائمة منذ قرون عديدة للتوصل الى الحقيقة في الحديث تتفق في جوهرها واتجاهها والانظمة التي اكتشفها علماء اوروبة فيما بعد في بناء علم المثودولوجية . ولو ان مؤرخي اوروبة في العصور الوسطى والعصور الحديثة اطلعوا على مصنفات الائمة المحدثين لما تأخروا في تأسيس علم المثودولوجية حتى اواخر القرن الثامن عشر . وبامكاننا ان نصارح زملاءنا في الغرب فنؤكد لهم بان ما يفاخرون به من هذا القبيل نشأ وترعرع في بلادنا . ونحن احق الناس بتعليمه والعمل باسمه وقواعده

وها انا الآن اضع بين يدي القارىء رسالتي في مصطلح التاريخ متوخياً خدمة لغتي وبلادي ومحاولاً ان افتح باباً جديداً لطلاب التاريخ العربي ينفذون منه الى مجاهله ويتوصلون به الى فهم الروح العلمية الحديثة التي تتجلى في مؤلفات العلماء الغربيين اليوم فكأي من قضية في تاريخنا لا يزال مؤرخونا يخبطون في حلها خبط عشواء وكأي من ناحية في حياة القدماء في العصور العربية المختلفة يجهلونها تمام الجهل وحسبنا ان نذكر ان اكثر مؤرخينا اليوم يزعمون ان كتابة التاريخ لا تتعدى نقل الرواية والالمام بقواعد اللغة . ففي عرفهم انك اذا اجدت الانشاء وفهمت بعض النص فقد هُيئت لك العدة لكتابة التاريخ . ولقد فات هؤلاء ان التاريخ هو علم ايضاً يعوزه ما يعوز سائر العلوم الاخرى من طب وهندسة وفقه وغيرها وانه لا بد لصاحبه من ان ينشأ نشأة علمية خالصة يتربى فيها على الشروط الفنية التي يقتضيها كل علم مما اوردنا في تضاعيف هذا الكتاب . ولعلي اول من حاول ان يمزج بين ما توصل اليه علماؤنا القدماء وعلماء الغرب اليوم في هذا السبيل وغرضي في ذلك — ولا فخر — خدمة بلادي في نهضتها المباركة

ولا يسعني قبل الختام الا ان اشكر لحضرة العالم العلامة والمحدث الكبير الشيخ محمد العربي معاونته لي فقد بذل الكثير من جهوده ووقته في حلّ رموز الخط المغربي الذي كتبت به مخطوطة القاضي عياض واشكر كذلك لحضرة العالم الكبير الشيخ المحقق بهجت البيطار ارشاداته القيّمة في مسألة المراجع لعلمي التفسير والفقه وقد قرأت على الشيخين الكريمين المذكورين بحثي هذا واستمددت منهما آراء صائبة . فان يكن من حسنة في هذا الكتاب فانها تعود اليهما وان يكن من خطإٍ فيه فاني احمل تبعته . وكذلك فاني لا ارى بدًّا من تسجيل شكري وامتناني الى زميليَّ الاستاذين جبرائيل جبور وقسطنطين زريق لما ابدياه من الملاحظات القيمة ولما اظهراه من المعونة لي فالحق انه لولا تشجيعهما ومساعدتهما لما اقدمت منفرداً على مثل هذا العمل . ولا بد في الوقت نفسه من الاعتراف بفضل الصديق السيد عبد الرحمن عدره الذي عني باعداد جدول المحتويات ووضع الفهارس والتنبيه الى الاغلاط المطبعية

هذا واني لا ازال اشعر ان عملًا مثل هذا لا يمكن ان يصدر على الوجه الاكمل في محاولة هي الأُولى من نوعها في لغتنا العربية ولكن الاحجام عن النشر لمجرد الشعور بالتقصير يعيق سير العلم وتقدمه فكأيٍّ من درّة لا تزال في قعر البحر لان احداً من الناس لم يحاول الوصول اليها

اسد رستم

عن ضهور الشوير في ١٢ ايلول سنة ١٩٣٩

محتويات الكتاب

الباب الاول

التقميش

(١ — ٦)

الباب الثاني

العلوم الموصلة

(٧ — ١٤)

الباب الثالث

نقد الاصول

(١٥—٥٧)

صفحة

صفحة

الباب الرابع

تنظيم العمل

(٥٨ — ٦٥)

الباب الخامس

تفسير النص

(٦٦ — ٨٥)

صفحة

الباب السادس

العدالة والضبط

(٨٦ — ١٣٠)

الباب السابع

اثبات الحقائق المفردة

(١٣١ – ١٧٥)

صفحة

الباب الثامن
الربط والتأليف
(١٧٦ — ١٨٨)

الباب التاسع
الاجتهاد
(١٨٩ — ١٩٦)

صفحة

الباب العاشر

التعليل والايضاح
(١٩٧ — ٢٠٨)

الباب الحادي عشر

العرض
(٢٠٩ — ٢١٢)

الباب الأول

التقميش

اذا ضاعت الاصول ضاع التاريخ معها . هذه قاعدة عامة لا موضع للجدال فيها ، وذلك ان التاريخ لا يقوم الا على الآثار التي خلّفتها عقول السلف او ايديهم . فاذا سطت محنُ الدهر او عوادي الزمن على بعض هذه الآثار وأَزالت معالمها فقدَها التاريخ وكانت كانها لم توجد . وبفقدها يجهل تاريخ عصرها ورجالها . اما اذا بقيت وحفظت فقد حُفظ التاريخ فيها . لهذا يرى المؤرخون لزاماً في اعناقهم ، قبل كل شيء ، ان يتفرغوا للبحث والتفتيش ، عن شتى الآثار التي تخلفت عن السلف ، والتي اصطلحنا ان نسميها اصولاً

والاصول لدى المؤرخ هي جميع الآثار التي تخلفت عن السلف · فالرسائل الواردة الى مجلس محمد علي باشا والصادرة عنه هي اصول لتأريخ هذه الحقبة من تاريخ العرب · ومجموعة المدافع والاسلحة التي ترجع الى عهده والتي لا تزال محفوظة في وزارة الحربية في مصر وفي سراي عابدين الملكية هي ايضاً اصول بعرف المؤرخ واصطلاحه · وكذلك جامعه الشهير القائم اليوم على هضبة المقطم والذي يطلّ ويشرف على مدينة القاهرة · وقل الامر نفسه عن عظامه المحفوظة في مثواه في داخل هذا الجامع العظيم ، وعن بقايا البسته وادواته الشخصية التي لا تزال محفوظة لدى احفاده في سراي عابدين الملكية وسائر قصورهم · وما يصح من هذا القبيل على الاثار الشخصية المتخلفة عنه يصح ايضاً على اراء غيره من المعاصرين وآثارهم · فتاريخ الشيخ عبد الرحمن الجبرتي الذي عاش في القاهرة وعاصر عزيز مصر هو ايضاً اصل من الاصول وكذلك كتاب الدكتور كلوت بك الذي أُستخدم في حكومة الباشا والذي اسس كلية الطب في القصر العيني، وكتاب الدكتور مخائيل مشاقة الدمشقي الذي درس الطب في القصر العيني والذي التحق بخدمة

الامير بشير الثاني وغيره من الامراء الشهابيين الذين عاصروا عزيز مصر ودخلوا تحت حكمه ردحاً من الزمن ، كل هذه في عرف المؤرخين ضروب من اصول · وهلم جرًّا

فاذا صحت القاعدة العامة — وهي صحيحة دون جدال — في انه اذا ضاعت الاصول ضاع التاريخ اقول اذا صحت هذه القاعدة لزم على المؤرخ ان يبدأ عمله دائماً بجمع الاصول· وهي لعمري حقيقة اساسية لازمة عرفها علماء الحديث قروناً عديدة وعملوا بها قبل ان يُدرك فائدتها وينوه بصحتها ويحبذ العمل بها المؤرخون الحديثون ان في اوروبه او في غيرها من مراكز العلم الحديث

قال المحدث الشهير ابو حاتم الرازي(١) من اعيان القرن الثالث « اذا كتبت فقمش واذا حدثت ففتش »(٢) وقد جاء في المحيط قَمَشَ القُماشَ يقمُشُهُ قمشاً جمعه من ههنا وههنا والقُماش ما على وجه الارض من فتات الاشياء وتقمّش الرجل

(١) محمد بن ادريس المولود في الري والمتوفي سنة ٢٧٧ هـ· صاحب كتاب طبقات التابعين

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢١١

أَكل ما وجد وان كان دونًا . فاحياءً لذكر الرازي واعترافًا بجهود المحدثين وفضلهم على علم التاريخ نرى من الواجب ان نسمي اولى خطوات المؤَرخ المدقق المنقّب التقميش فنقول على المؤرخ قبل كل شيءٍ ان يُعنى بتقميش الاصول لانه اذا ضاعت الاصول ضاع التاريخ معها

والآن وقد ثبت لدينا وجوب التقميش ننتقل الى النظر في كميته فنتساءل أَيجب ان نجمع كل الاصول ام نكتفي ببعضها ؟ وبطبيعة الحال يصبح هذا البعض ما يسهل علينا الوصول اليه — ما قد تجده مثلاً في البلدة التي نقيم فيها او في اقرب المكاتب الينا . نتساءل فنجيب اذا كانت غاية المؤرخ الوصول الى الحقيقة فالحقيقة هي كل الحقيقة لا بعضها وهي وحدة تامة لا تتجزأ

أَوليس مما يثلج الصدر ويبهج النفس ان يكون علماءُ الحديث قد سبقوا الغرب في هذا ايضاً فنوهوا به . قال الامام الحافظ مفتي الشام وشيخ الاسلام الشيخ تقي الدين الشهرزوري في مقدمته الشهيرة وبمناسبة الكلام في معرفة آداب

طالب الحديث[١] « ليكتب وليسمع ما يقع اليه من كتابٍ او جزءٍ على التمام ولا ينتخب . فقد قال ابن المبارك ، رضي الله عنه ، ما انتخبت على عالمٍ قط الا ندمت . وروينا عنه انه قال لا يُنْتَخَبُ على عالمٍ الا بذنب . وروينا او بلغنا عن يحيى بن معين انه قال سيندم المنتخب في الحديث حين لا تنفعه الندامة»

ومما لا بد من الاشارة اليه ، قبل اختتام هـذا الفصل ، مساس الحاجة في العالم العربي اليوم الى المشتغلين في التقميش في شتى العلوم العربية . ولا يختلف اثنان ، فيما نعلم ، في ان علماء العرب اليوم يعيشون في القرن العشرين ، وانهم مع احترامهم لما انتجه السلف الصالح ، ومفاخرتهم به ، ينوون النهوض بثقافتهم وتراثهم القومي ، الى مستوى الامم الراقية كي يتمكنوا من خدمة العلوم التي يشتغلون فيها ، ومن السير مع زملائهم الغربيين في مضمار التقدم والعمران . فالعلوم العربية اليوم في بدء نهضة مباركة . وعلماء العرب في بدء عمل عظيم . فليس افيد والحالة هذه من الاشتغال في التقميش ان في اللغة او في الادب او في التاريخ او في الفلسفة او في الفنون العربية

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٢

والمجال واسع من هذا القبيل · فانه بامكان البعض ان يتعاضدوا في تأسيس او تشجيع المكتبات العمومية·وفي مقدور البعض الاخر ان يعنوا في التفتيش عن المخطوطات العربية في جميع المواضيع · ومن المستحب ان يقوم البعض في نشر مجلة او مجلات بيليوغرافية او في نشر فهارس بعض المكتبات العمومية والخصوصية

وقد قلنا منذ عشر سنوات عندما بدأنا بنشر الاصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا — قلنا ولا نزال نقول ان موّرخي العصر الحاضر وان حسبناهم على مستوى واحد مع رصفائهم في العصور السالفة ، فهم يفوقونهم بما توافر لديهم من المصادر والمراجع الاولية ، التي لم يتسنَّ لاولئك الاسلاف الوقوف عليها

٧

الباب الثاني

العلوم الموصلة

لا بد للمؤرخ العصري المدقق من ولوج بابٍ آخر كي يتمكن من الوصول الى الحقيقة . عليه ان يقلِّبَ ما قمش وينعم النظر فيه ليرى اذا كان بامكانه ان يدرك كنهه فيستعمله في تشييد ما يبنى من صروح التأريخ واذا فعل سرعان ما يشعر بحاجته الى ما نريد ان نسميه بالعربية العلوم الموصلة . والاستعارة في هذه التسمية من علم التفسير . فقد اجمع المفسرون على وجوب التمكن من العلوم الموصلة الى علم التفسير قبل الشروع في فهم القرآن الكريم ، وبيان معانيه ، واستخراج حكمه واحكامه . والعلوم الموصلة في عرف المفسرين الى علم

التفسير هي علم اللغة وعلم النحو وعلم التصريف وعلم المعاني وعلم البيان وعلم البديع وعلم القراآت واسباب النزول واحكام الناسخ والمنسوخ واخبار اهل الكتاب وعلم اصول الفقه وعلم الجدل

وقد وجدنا باختبارنا عندما خطونا خطوة التقميش في تاريخ العرب في النصف الاول من القرن التاسع عشر ان الاصول لهذه الحقبة من تاريخنا ترد في العربية والتركية والافرنسية والانكليزية والالمانية والايطالية والبولونيــة والروسية واهمها اللغات الخمس الاولى. فاسرعنا الى التقاط ما ينقصنا منها. وكم كنا نود لو كان بامكاننا ان نتعلم الباقي منها كي لا تكون استنتاجاتنا موقوفة على مقدرة المترجمين من هذه اللغات

ولا يقف الامر عند هذا الحد. فانه ليس لنا ما لبعض زملائنا في تواريخ بعض الازمنة مجموعات من التعريفات الفنية. ونحن وان كنا لا ننكر فائدة قاموس محيط المحيط للعلامة بطرس البستاني فاننا لا نرى فيه جميع ما نطلبه من اللهجات العامية المحكية في عصره. واما معجم المستشرق الهولاندي رينهاردت دوزي فان مُعظمه مبني على آداب العربية في القرون الوسطى.

ولذلك فان فائدته ضيقة النطاق محدودة الجدوى لمن يعنى مثلنا في تاريخ العرب في القرن التاسع عشر

وهل لعلمائنا الاعلام اقطاب اللغة العربية واعضاء مجمع فؤاد الاول للغة ان يكفوا عن البحث في مثل الشاطر والمشطور والكامخ بينهما والارزيز والطرطران والعرعور والدويداء فينصرفوا الى التعاون في تنظيم العمل لوضع قاموس على مثال معجم اوكسفورد للغة الانكليزية ؟ فانك لو طلبت كلمة أدميرل الانكليزية في هذا المعجم العظيم تجد اولاً مقدمة في اصلها العربي — امير البحر او أَميرُ الماء — واشتقاقَها منه ، ووصولها الى الانكليز من عرب الاندلس وصقلية بواسطة الاسبانية او الايطالية . وتجد ثانياً جميع معانيها الانكليزية المستعملة الآن ، العمومي والخصوصي الفني ، مع الاصطلاحات المشتقة منهما . وتحت كل من هذه المعاني تجد كذلك الاستشهادات الكافية ، باستعمالها في كتب اكبر ادباء الانكليز وعلمائهم ، منذ ان شاع استعمالها ، في اوائل القرن الثالث عشر ، حتى الجيل الذي دخلت فيه هذا القاموس العظيم . فقد ورد في الشرح على هذه الكلمة الدخيلة ، ما يزيد على الاربعين

شاهداً ، مأخوذة كلها من آداب اللغة الانكليزية ما بين سنة ١٢٠٥ وسنة ١٨٨٨ ، ومرتبة جميعها بترتيبها التاريخي ، لاظهار تطور المعنى ، بتطور الظروف والاحوال . ومن محاسن هذا المعجم ، انك تجد فيه جميع هذه الاستشهادات مقرونة بذكر كاتبها الاول ، وتاريخ استعمالها مع الاشارة الى المجلد والصفحة الموجودة فيها . وقد ورد في الشرح على كلمة سِتْ SET اكثر من مئة وخمسين معنى ، وما ينيف عن الثلاثة آلاف وثلاث مئة استشهاد ، من اهم كتب هذه اللغة ما بين سنة ٩٠٠ وسنة ١٩٠٠ م .

ولدى اعادة النظر في بعض ما عثرنا عليه من الاصول المشار اليها أَلفيناه رسائل رسمية متبادلة بين حكام ذلك العصر توخى كاتبها نوعاً خاصاً من الخط العربي هو الديواني المعلق . ولا يخفى ان قراءَة الخطوط العربية العادية لا تكفي للتيقن من قراءة الخط الديواني المعلق . فاخذنا عندئذٍ ندرس قواعد هذا الخط للتأكد من قراءَة الاصول المكتوبة به . وقل الامر نفسه عن الاختام المستعملة في هذه الرسائل . فلا بد لنا من معرفة المواد التي كانت تصنع منها هذه الاختام وكيفية بصمها مثلاً وعدد

الاشخاص الموكلين بها وغير ذلك من الامور التي تقع اليوم في اوروبه تحت علم « السفراجستيك »

ويشعر مؤرخ هذه الحقبة من تاريخ العرب بحاجة الى ابحاث علمية في اصول المخابرات الرسمية في مصر وسورية والعراق وغيرها من البلدان المجاورة في القرنين الاخيرين · لانه يظهر ان كتاب هذين القرنين كانوا يتمشون بموجب عادات مرعية ، ففواتح مراسلاتهم وغرضها المقصود وخواتمها جميعها تنم عن وجود عادات في الكتابات الرسمية · قال احد المقربين الى الامير بشير الشهابي الشهير — ولعله الشيخ ناصيف اليازجي —

« وكل واحدة من هذه الطوايف [في لبنان] في الطبقتين اعني الامراء والمشايخ ، يُلقبه الحاكم في كتابته له بالاخ العزيز · غير ان في ملحقات هذا اللقب اختلافاً من وجوه كثيرة بين الامراء · فان الامير ان كان من بني اللمع يكتب له الحاكم جناب حضرة الاخ العزيز الامـير فلان المكرم حفظه الله تعالى · اولاً مزيد الاشواق لمشاهدتكم في كل خير والثاني كذا وكذا وهذه الكتابة تكون في نصف طبق من الورق · وان كان من بني رسلان يكتب له مثل ذلك ولكن في ربع طبق من الورق ولا يقول في اثناء كتابته والثاني وبعده ومتى اراد ان يكتب اسم نفسه في آخر الكتابة قال محباً مخلصاً لا اخاً · ولا يكتب لقب نفسه بل يكتب ثلاثة نقط

متصلة تحت اسمه وتحتها نقطتان متصلتان . يشير بالاولى الى شين شهاب وبالثاني حرف ب »[١]

وما الى ذلك من قواعد منظمة متبعة كل الانباع على ما يظهر

وقد وجدنا بالاختبار انه لا بد لنا ، في تحري الحقيقة التاريخية ، من معرفة انواع الحبر والوانه ، واشكال الورق — من حيث الطول والعرض واللون والسماكة — وشركات اصداره الى الاقطار العربية ، وتمغاتها الشفافة عليه ، واصناف الاقلام وظروف استعمالها في مختلف الدوائر والدواوين . ولا يخفى ما في درس هذه الامور جميعها من الاهمية لفهم محتويات المخابرات الرسمية وايجاد تواريخها وتثبيت أَصالتها وعدم تزويرها لا بدَّ اذاً ، من تعلم اللغات التي ترد فيها الاصول ، ومن الاستعانة بمثل ما تقدَّم ذكره ، من العلوم والفنون . وهل ننسى القرآن والتفسير والحديث ووجوب التضلع في هذه العلوم

(١) لمؤرخ مجهول : في تقسيم جبل لبنان وحالة الحكام فيه وعوايدهم والاديان التي توجد فيه . نسخة جامعة بيروت الاميركية رقم ١٩٤٧٤ ص ٥ — ٦

لمن يعنى بتاريخ العرب؟

وهنالك طائفة اخرى ، من العلوم الموصلة ، لا مفرّ من الوقوف عليها ، والاسترشاد بنظرياتها ونواميسها ، كي نستعين بالماضي ، على فهم الحاضر ، وتدارك المستقبل . لا بدّ للمؤرخ العصري ، من التبحر في العلوم الاجتماعية والفلسفة ، اذا ما اراد ان ينظر الى باطن المجتمع الماضي ، ليتوصل الى العوامل الاساسية ، التي أثرت في عقول السلف ، ودفعتهم لاحداث ما حدث من وقائعهم ، ان في الحرب او في السلم . وقد اظهر علماء الاجتماع ، كلّ في دائرة اختصاصه ، ان كل حادث مضى ، انما هو مظهرٌ لقوى شتى ، اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية وغير ذلك ، تضافرت في ابرازه الى حيز الوجود . ولذا كان محتماً ، على المؤرخ المدقق ، اذا ما اراد فهم حقيقة الماضي ، ان يحيط علماً بهذه القوى ، وان يطلع على نتائج ابحاث العلماء ، في جميع العلوم الاجتماعية .

وهل يختلف اثنان ، في انه يجب على مؤرخ العلوم الرياضية ، ان يكون مؤرخاً ورياضياً من الطبقة الاولى .

وهل بامكان من يجهل العلوم الرياضية من المؤرخين ، ان يبت في تفوق علماء اليونان على علماء الشرق القديم في مضمار علمي الهندسة والفلسفة الطبيعية ؟ او ان يحكم فيما اذا كان علم الجبر وعلم المثلثات من ابتكارات العرب او لا ؟ او ان يقدر جهود لابلاس ونيوتن وموبخ حق قدرها ؟ أوليس من المضحك ان يتصدى للحكم على ابتكارات اينشتاين من لا يفقه شيئاً من الرياضيات العالية ؟ وقل الامر نفسه عن تاريخ العلوم الطبيعية والطب وغير ذلك

الباب الثالث

نقد الاصول

الفصل الاول : التزوير في الاصول والدس فيها ووجوب التثبت من صحتها واصالتها . والآن ، وقد جمعنا الاصول ، وتذرعنا بالعلوم الموصلة اليها ، يجدرُ بنا ان نفكر قليلاً في الامر ، قبل ان نخطو خطوتنا الثالثة

هل يبدأُ المؤَرخ ، فور انتهائه من درس العلوم الموصلة ، في مطالعة الاصول لاستخراج مكنوناتها ، ام يتربص قليلاً للنظر في اصالة ما لديه منها (اي من الاصول) ؟

وهل من مبررٍ للتردد في هذا الامر ؟ فلو بدأَنا ، فور انتهائنا من العلوم الموصلة ، في استخراج المهم من اخبار

الاصول ، وزاولنا العمل مدة من الزمن ، ثم تيقنا بعد ذلك ، ان ما اعتبرناه اصلاً من الاصول ، هو في الحقيقة اثر من آثار المتخلفين غير المعاصرين ، او انه وُضع خصيصاً للمغالطة والتضليل ، اقول لو بدأنا بمثل ما تقدم ذكره وتيقنا وقوع التضليل والتزوير ، لضاع وقتنا سدى ، واصبحنا من الخاسرين

فعلى المؤرخ اذاً ، عند انتهائه من العلوم الموصلة ، ان يتأكد اولاً من اصالة الاصول ، ويتثبت من خلوها من كل دس او تزوير . ولعله من المفيد ان نبدأ هذا البحث ، باستعراض بعض ما اختبرناه من هذا القبيل

لما جاءت اللجنة الدولية ، لتدرس قضية البراق الشريف ، وقدَّم سماحة الحاج امين افندي الحسيني وثائقه الرسمية ، جاهرَ بعض المعاكسين بشكهم ، في صحة وثيقة ترجع الى زمن اختصاصي . فطلب اليَّ عندئذٍ بعض الاصدقاء ، ان استشف هذه الوثيقة ، من الوجهة العلمية الفنية التاريخية فقط ، فلبيت الطلب

وثيقة الحاج امين افندي الحسيني قطعة من الورق الصكوكي القديم ، يبلغ طولها ٢٧ سنتمراً ولا يتجاوز عرضها

ال ١٤ ، وهي مكتوبة بالحبر الاسود الاستانبولي وموجهة من محمد شريف « حكمدار بر الشام » في عهد الحكومة المصرية الى السيد احمد آغا دزدار متسلم القدس الشريف آنئذٍ . وهي مؤرخة في ٢٤ ربيع الاول سنة ١٢٥٦ هـ. الذي يوافق ٢٧ ايار سنة ١٨٤٠ م. وهذا هو نصها بالضبط :

افتخار الاماجد الكرام ذوي الاحترام اخينا السيد احمد اغا دزدار متسلم القدس الشريف حالاً : انه ورد الينا امر سامي سرعسكري مضمنه صورة ارادة شريفة خديوية صادرة لدولته يعرب مضمونها العالي انه حيث قد اتضح من صورة مذاكرة مجلس شورى القدس الشريف بان المحل المستدعيين تبليطه اليهود هو ملاصق الى حايط الحرم الشريف والى محل ربط البراق وهو كاين داخل وقفية حضرة ابو مدين (قدس سره) وما سبق لليهود تعمير هكذا اشيا بالمحل المرقوم ووجد انه غير جايز شرعاً فمن ثم لا تحصل المساعدة لليهود بتبليطه وان يتحذروا اليهود من رفع الاصوات واظهار المقالات ويمنعوا عنها فقط يعطى لهم الرخصة بزياراتهم على الوجه القديم وصادر لنا الامر السامي السرعسكري باجراء العمل بمقتضى الارادة المشار

اليها فبحسب ذلك اقتضى افادتكم بمنطوقها السامي لكي بوصوله تبادروا لاجراء العمل بمقتضاها المنيف يكون معلومكم في ٢٤ ر ١ سنة ٢٥٦ محمد شريف

جرنال ٣٦٨ نمره ٣٩

اصلية اذاً ام مزورة؟ نقول لا بد لنا للوصول الى الحقيقة في مثل هذه الاحوال من تفحص هذه الوثيقة التاريخية من وجهتيها الخارجية والداخلية ، فنتذرع بما يسميه المؤرخون الدليل الظاهري والدليل الباطني. فلنبدأ بالظاهر الملموس ولندقق بالورق اولاً ثم ننتقل بعد ذلك الى الحبر والقلم فالخاتم فعادات المراسلة في ذلك العهد فاللغة والاسلوب

اما ورق هذه الوثيقة فانه ورق الحكومة المصرية بالذات اذ انه صكوكي قوي يتفق من حيث تركيبه الكيماوي وتوزيع اليافه وتمغته الشفافة مع الالوف المؤلفة من وثائق الحكومة المصرية في ذلك العهد التي لا تزال محفوظة في سراي عابدين الملكية وفي جامعة بيروت الاميركية وفي خزانات المؤسسات والبيوتات الكبيرة في مصر وفي الاقطار الشامية .

وحبر هذه الوثيقة هو حبر وثائق الحكومة المصرية في ذلك العهد . واكثر الوثائق الصادرة عن حكام ذلك العصر كانت تكتب بالحبر الاستانبولي وهو مزيج كيماوي بسيط للغاية ومؤلف من كمية معينة من الكاربون التجاري وقدر محدود من الصمغ والماء . وبامكان من يود التأكد من هذا الامر ان يتيقنه بالمكرسكوب اولاً ثم ان اراد بواسطة التحليل في المختبر . ولدى التدقيق بالمكرسكوب والنظر في الاثر الذي تركه القلم في خط هذه الوثيقة وجدنا انها كتبت بقلم قصبي مما يتفق مع عادات الكتاب والنساخ في دواوين ذلك الزمن . وقل الامر نفسه عن الخط فانه من النوع الذي شاع في دواوين الحكومة المصرية ومجالسها في عهد محمد علي باشا وابنه ابراهيم

وليس في عنوان هذه الرسالة « افتخار الاماجد الكرام ذوي الاحترام اخينا السيد احمد الخ » او في خاتمها « لكي بوصوله تبادروا لاجرا العمل بمقتضاها المنيف يكون معلومكم» نقول ليس في عنوان هذه الرسالة او في خاتمها من حيث المفردات المستعملة او الاسلوب ما يوجب الشك في اصليتها

هذا وفي الانتقال فجأةً من العنوان الى الغرض المقصود

« انه ورد لنا امر سامي الخ » وغض النظر عن التحية التي كانت ترد في غالب الاحيان بعد العنوان وقبل عرض الغرض المقصود كقول عبد الله باشا مثلاً حينما خاطب متسلم بيروت واعيانها سنة ١٢٤١ هـ· « بعد التحية والتسليم بمراسم الاعزاز والتكريم المنهى اليكم الخ » نقول انه في الانتقال فجأةً من العنوان الى الغرض المقصود وفي اهمال التحية دليلٌ اخرُ على صحة هذه الرسالة وعدم تزويرها · فان الولاة والحكام في الاقطار الشامية قبل ابراهيم باشا ومحمد شريف باشا وبعدهما كانوا شديدي التمسك بالتحية المشار اليها اعلاه في مراسلاتهم الرسمية مع متسلمي المدن وغيرهم من موظفي الحكومة

ونرى بعد هذا كله في جهل كاتب هذه الرسالة لقواعد اللغة العربية دليلاً اخر نستأنس به على صحتها واصالتها فكتّاب الدواوين في النصف الاول من القرن الماضي في مصر والشام والعراق كانوا يجهلون قواعد لغتهم ويكثرون في بعض الاحيان من استعمال المفردات الاعجمية عند مساس الحاجة اليها · ولا يستثنى من ذلك الا ديوان حاكم لبنان الامير بشير الشهير ·

وهي لعمري حقيقة ناصعة تبدو للباحث حالما يرجع الى المخابرات الرسمية المحلية في ذلك العهد ويبدأُ بتفحصها واستشفافها٠وطريقة تاريخ هذه الوثيقة ، هي الطريقة المتبعة في جميع اوراق الحكومة المصرية ، في ذلك العصر كما ابنا ذلك بالتفصيل في مقدمتنا للاصول العربية في تاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ٠ وكذلك الاشارة الى الجرنال والعدد فانها موجودة في قسم كبير من اوراق الحكومة المصرية التي صدرت في سنة ١٢٥٦ ﻫ٠

وهنالك طائفة من الادلة يتذرع بها المؤرخ احيانًا بامكاننا ان نقول فيها انها ظاهرية وباطنية في آنٍ واحد ٠ فمن هو محمد شريف باشا الذي صدرت عنه هذه الوثيقة ؟ ومن هو احمد اغا دزدار الذي وُجهت اليه ؟ وهل كان الاول حاكمًا عامًا يصدر مثل هذه الاوامر والثاني متسلمًا على القدس يتلقى اوامره من الاول ؟ وهل قاما باعباء وظيفتيهما في شهر ربيع الاول من شهور سنة ١٢٥٦ ﻫ٠ ؟ وغير ذلك من الادلة من نوع ما تقدم ٠ فهي باطنية لانها تتعلق بمضمون الوثيقة وظاهرية لانها ليست مما تنطق به الوثيقة وانما نستخرج من

مصادر اخرى مستقلة كل الاستقلال عن الوثيقة التي نحن بصددها

ولحسن الحظ لا يزال قسم كبير من اوراق الحكومة في ذلك العصر محفوظًا في سراي عابدين الملكية. وبامكان المؤرخ ان يرجع اليه للتثبت مما تقدم . وبامكاننا نحن بعد اطلاعنا على محفوظات السراي في عابدين ان نصرح دون تردد ان محمد شريف باشا كان حاكمًا عامًا على الاقطار الشامية من اوائل سنة ١٢٤٨ هـ. حتى اواخر سنة ١٢٥٦ هـ. ومما لا شك فيه ايضًا بعد الاستناد على محفوظات عابدين الملكية وسجلات المحكمة الشرعية في القدس ان احمد اغا دزدار كان قائمًا باعمال المتسلمية في القدس في شهر ربيع الاول من شهور سنة ١٢٥٦هـ. وان محمد شريف باشا كان يسيطر على اعمال متسلم القدس وغيره من حكام المدن والمقاطعات في جميع الاقطار الشامية آنئذٍ . وانه كان بدوره يتلقى اوامره من محمد علي باشا وابنه السرعسكر ابراهيم باشا كما تنص الوثيقة . ومما يجدر ذكره في هذا الصدد الاشارة الى اطلاع عزيز مصر على قضية البراق وصدور الامر عنه بمنع اليهود عن تبليط محل ربط البراق

واستعماله للصلاة واجراء بعض الطقوس الدينية فيه · فالبت في مثل هذه الامور الطائفية كان من صلاحية العزيز في مصر لا يشاركه فيه احد من الموظفين في حكومته

والدليل الباطني على صحة هذه الوثيقة متنوع ايضاً · فلو تفحصنا محتويات هذه الوثيقة وغرَضها المقصود نجد انها توافق في روحها ما نعلمه من تاريخ علاقة اليهود بمحل ربط البراق وما نعرفه عن موقف المؤسسات الاسلامية والحكومات المحلية من هذه القضية في ذلك العهد

قال الرحالة روبنسن المشهور ، الذي زار القدس عام ١٨٣٨ ما نصه : « مباح لليهود ان يشتروا حق الدنو من مركز هيكلهم ، وحق الصلاة والبكاء على خرابه وتبدد امتهم »(١) ·

وقال القنصل فِنْ الانكليزي ، الذي تولى ادارة القنصلية البريطانية في القدس ، ما بين سنة ١٨٤٥ وسنة ١٨٦٣ ما محصله : « يدفع الحاخام باشي الى الافندي الذي يجاور المبكى ثلاثمائة ليرة انكليزية كل سنة ، بدل الاذن له ولليهود معه ان يصلوا

(١) Robinson, Ed., Biblical Researches in Palestine etc. (Boston, 1868), I, 237

هناك[1]» . ولعل الافندي المشار اليه هنا هو وكيل وقفية ابي مدين ، كما في الوثيقة التي نحن بصددها . هذا ولا يخفى ما كان يؤديه اليهود من هذا القبيل الى السلطات الوثنية فالمسيحية قبل دخول المسلمين الى هذه البلاد . اما رتّر الالماني ، الذي عاصر زمن الوثيقة ، والذي وضع مؤلفه العظيم ، عن جغرافية فلسطين ، حوالي سنة ١٨٤٥ ، فانه يقول ان قسماً مهماً من مساكن اليهود نفسها ، ببيت المقدس ، كان ملك الحرم الشريف [2]

ومن يطالع رحلات الفرنجة في هذه البلاد ، حوالي سنة ١٨٤٠ ، يجد ان قسماً من اليهود آنئذٍ ، في اوروبه واميركه وفلسطين ، كان ينتظر مجيء المسيح وجمع الشمل ، كما ورد في بعض الاسفار المقدسة . وكان بعضهم يعلّق الامال الكبيرة على كلام دانيال النبي ، في الاصحاح الثامن من سفره الكريم ،

(١) Finn, James, Stirring Times in Palestine, I, 130.

(٢) Ritter, C., (Erdkunde von Asien) The Comparative Geography of Palestine and the Siniatic Peninsula, (New York, 1866) IV, 191.

حيث يقول : « فسمعت قديساً يتكلم قال قديس لفلان الذي يتكلم معه الى متى الرؤيا رؤيا المحرقة الدائمة والمعصية المدمرة وحتى متى يجعل القدس والجند مدوسين . فقال لي الى الفين وثلاث مئة مساء وصباح ثم يطهرُ القدس » . كان بعضهم يعلق الامال الكبيرة ، على هذه النبوة فيقول ان المراد باليوم فيها هو السنة ، وان المدة تبتدئ من سنة ٤٥٦ ق. م لقوله تعالى « ان سبعين عاماً حُددت على شعبك وعلى مدينة قدسك». فيضيفون اربع سنوات الى التاريخ المسيحي لاجل تصحيحه ويجمعون ٤٥٦ مع ١٨٤٤ (السنة ١٨٤٠ المصححة) فيصير العدد ٢٣٠٠ كما في النبوة

وكان هذا البعض من اليهود يعتقد ايضاً انه لا بدّ من تعمير المدينة المقدسة وتجديد بناء الهيكل ، كما ورد في الاصحاح الحادي والثلاثين من سفر حزقيال النبي حيث يقول : «وآخذكم من بين الامم ، واجمعكم من جميع الاراضي وآتي بكم الى ارضكم . . . وأسكنكم في المدن ، وتبنى الاخربة » .

ووافق هذا المعتقد ، مجيء السر موسى مونتوفيورى ، الاراضي المقدسة ، واكثاره من العطاء ، كما تنص على ذلك

الاصول التاريخية وكما تشهد به المستعمرة التي لا تزال تحمل اسمه حتى هذه الساعة

واذا تذكرنا ان هولاء اليهود ، عاشوا في عقد من الزمن ، كثر فيه تسامح الحكومة المصرية وتساهلها اذا تذكرنا كلاً هذه الامور ، سهل علينا الاستئناس بامر التبليط في الوثيقة الدزدارية واضطررنا ان نرى في موافقة التاريخ لمضمونها دليلاً اخر على اصليتها

ولنا في موافقة مضمون هذه الوثيقة لما جاءَ في محفوظات سراي عابدين الملكية دليل آخر على صحتها وعدم تزويرها . فالمحفظة ٢٥٩ من محافظ عابدين تحفظ لنا شكوى شيخ المغاربة في القدس في سنة ١٢٥٦ على اليهود في موضوع الوثيقة التي نحن بصددها . وقد حفظ لفاً مع هذه الشكوى قرار طويل لمجلس شورى القدس في الموضوع نفسه . وفي هذا القرار بيان واضح لحق المغاربة واعتداء اليهود . وبين امضاآت اعضاء المجلس امضاء لممثل الطائفة اليهودية فيه فتأمل

فبناءً على ما نعرفه من نوع ورق هذه الوثيقة ، وقاعدة خطها ، واسلوب انشائها وطريقة تاريخها وختمها وبناءً على موافقة

النصوص التاريخية لمضمونها نرانا مضطرين ان نقول باصليتها وعدم تزويرها

ومما اختبره زميلنا الاستاذ جبرائيل جبور[١] من هذا القبيل نوع من التزوير لم يسلم منه كثير من الاصول . وذلك ان اصحاب الكتب الخطية ، كانوا في بعض الاحيان ، يضيفون على الهامش او في اواخر الفصول والابواب ، اخباراً او آراء جديدة تتعلق به . ثم تمر الايام ، وينسخ بعض هذه الكتب ، فتدخل الزيادة في الاصل ويثبت الشرح في المتن ، ويختلط الامر على المتأَخرين فيُنسب كل ما في النسخة الخطية المتأَخرة الى المؤلف. وهذا النوع من التزوير هو ما نريد ان نسميه الدس مقصوداً كان او غير مقصود . وفي محيط المحيط دسّ الشيء ودسّه فيه يدسّه دسّاً أَدخله ودفنه تحته واخفاه

وقد وجد الاستاذ جبور عندما درس كتاب العقد لابن

(١) وذلك في رسالته القيمة ابن عبد ربه وعقده . وهي الرسالة التي تقدم بها من دائرة الدروس العربية في كلية العلوم والاداب بجامعة بيروت الاميركية لنيل شهادة استاذ في العلوم — بيروت ١٩٣٣ .

عبد ربه[١] ، ان ناشري الطبعات التي بين ايدينا لهذا الكتاب ، اعتمدوا على نسخة خطية دسّت فيها جملة كثيرة من الاخبار . فاثبتوا الاصل والزيادة في طبعاتهم ، دون ان ينتبهوا الى الامر او يشيروا اليه . والغريب ان بعض هذه الاخبار المدسوسة ، كانت ظاهرة ، لا يحتاج امر اكتشافها الى كثير من العناء او التدقيق . فانك اذا قرأت العقد ترى انه قد تُرجم فيه ، في كتاب اليتيمة الثانية[٢] ، لاربعة خلفاء من بني العباس ، هم الراضي والمتقي والمستكفي والمطيع ، وكلهم توفي بعد وفاة ابن عبد ربه ، اي بعد سنة ٣٢٨ هـ. وترى في ترجمة الاخير انه قد خلع نفسه سنة ٣٦٣ هـ. اي بعد موت ابن عبد ربه بـ ٣٥ سنة . أوَليس من المؤسف ان يقدم الناشر المحلي على مثل ما تقدم بعد ان يكون العلامة تيودور نولدكه قد نبه في كتابه امراء غسان ، الى هذا الدس[٣]

(١) واللفظ في غالب الاحيان للاستاذ جبور . راجع رسالته المشار اليها اعلاه ص ٩٨ فما بعد

(٢) ابن عبد ربه ٣ : ٥٩ — ٦٠

(٣) Die Ghassanischen Fürsten aus dem Hause Gafnas, p.50.

ولم يكتفِ الاستاذ جبور في وقوفه مع العلامة نولدكه على اظهاره هذا القدر من الدس . بل دفعه الامر الى مراجعة الباب كله . فاذا هو يستهل بالعبارة « فرش ذكر خلفاء بني العباس وصفاتهم ووزرائهم وحجابهم[١]. وهي المرة الوحيدة التي تستعمل فيها كلمة فرش في اول باب ما ، اذ ان استعمالها في العقد كله واقع في اوائل الكتب ، لا في اوائل الفصول والابواب . وقد نبه الى ذلك ابن عبد ربه نفسه في المقدمة حيث قال « وقد الفت هـذا الكتاب وتخيرت جواهره ، من متخيَّر جواهر الادب ، ومحصول جوامع البيان ، فكان جوهر الجوهر ولباب اللباب . وانما لي فيه ، تاليف الاختيار ، وحسن الاختصار ، وفَرْشٌ لدور كل كتاب[٢]» . زد على ذلك ، انه ليس في الباب هذا ، فرشٌ كما في اوائل الكتب ، وانما هو ذكرٌ للفرش ليس الا ، حيث نرى ان الباب يبدأُ بابي العباس السفاح ، دون توطئة او تمهيد ، او فرش كما اصطلح ابن عبد ربه ان يقول

(١) ابن عبد ربه ٣ : ٥٢

(٢) ابن عبد ربه ٣ : ٥٢

وبحث الاستاذ جبور في فرش اليتيمة الثانية ، يطلب ذكر هذا الباب فلم يرَ لذلك اثراً . وطلب فرش الدرة الثانية في ايام العرب ووقائعها ، وهو الكتاب الذي يلي اليتيمة الثانية ، يبحث عن ذكر لاخبار بني العباس ، فلم يعثر على شيء . ثم عاد الى مقدمة العقد نفسه ، وفيها جدول بكتب العقد وفصولها ، فلم يرَ في شرحه سوى « تم كتاب اليتيمة الثانية ، في اخبار زياد والحجاج والطالبيين والبرامكة » . وهنا رأى الاستاذ جبور انه يحق له ان لا يرتاح الى ان هذه الاخبار عن بني العباس قد دوَّنها ابن عبد ربه ، وان يزعم انها ربما قد دُسَّت عليه بعد موته ، او ان قسماً منها قد دسَّ ونقل القسم الآخر من موضع آخر حيث انه كان الاولى بابن عبد ربه — ان كان قد الَّف هذين البابين — حملاً على ما عرف عنه من حسن التبويب والتصنيف ، وتبعاً لما اخذ على نفسه في مقدمة عقده حيث قال : « ثم قرنت كل جنس منها الى جنسه فجعلته باباً على حدته ليستدلَّ الطالب للخبر على موضعه من الكتاب ونظيره من كل باب » كان الاولى به ان يضع هذين البابين في الكتاب السابق — كتاب العسجدة الثانية — حيث يبحث في الخلفاء وتواريخهم وايامهم ،

وحيث نرى باباً خاصاً في اخبار الدولة العباسية [١]

ولابن عبد ربه ، فصل في هذا الكتاب المذكور ، يدور على توقيعات الخلفاء ، فيه باب في توقيعات بني العباس [٢] ، ليس فيه توقيع لخليفة بعد المأمون . والغريب ان الذي دسّ في المواضع السابقة ، قد فاته الدس هنا . وان وقوف ابن عبد ربه عند المأمون ليحملنا على الظن ، ان اكثر الاخبار التي وردت في العقد ، عن خلفاء بني العباس ، ممن عقَبَ المأمون ، دُسّت على ابن عبد ربه ، بعد موته . وليس غريباً ان يصدق هذا الظن ، لا سيما ونحن نعلم ان ابن عبد ربه ، قد اخذ اكثر اخباره ، عن كتب مدونة ، لمؤلفين سبقوه ، اكثرهم لم يدون اخبار من عقبوا المأمون . زد على ذلك ، ان ابن عبد ربه ، لم يذكر من توقيعات الامراء المختلفين لاحد بعد طاهر ابن الحسين ، احد قواد المأمون

وهناك امر آخر ، دفع الاستاذ جبور الى الظن في انه قد طرأ على العقد بعض التغيير او التحريف او الزيادة ، هو ان

(١) ابن عبد ربه ٢ : ٣٥١

(٢) ابن عبد ربه ٢ : ٢٢٩

ترتيب كتب العقد ، في معجم الادباء لياقوت ، يختلف عما هو عليه في العقد نفسه وفي مقدمته

على المؤرخ اذاً ، بعد جمع الاصول وبعد الانتهاء من درس العلوم الموصلة ، ان يتأكد من اصالة الاصول ، ويتثبت من خلوها من كل دس او تزوير . ويتضح مما تقدم ذكره اعلاه انه بامكان المؤرخ ان يستعين بطائفتين من الادلة. فهنالك ادلة باطنية ، يتوصل اليها بعد درس نص الاصل نفسه ، وادلة ظاهرية ، يقف عليها بعد درس الاصول الاخرى ، او بعد التمكن من بعض العلوم الموصلة . هذا ولا نرى بدّاً في هذا الصدد ، من الاشارة الى وجوب التريث ، والترزّن والتثبت . فلا فائدة ترجى من التهالك في الامر والاسراع في العمل . ولا يخفى ان التثبت من صحة الاصول واصالتها امر صعب الممارسة ، عزيز المنال

وحذار حذار من الاستسلام الى الاصول بالثقة العمياء والاسترسال اليها ، اذ لا يجوز للمؤرخ ان يكون نقوعاً يثق بكل احد او يَقناً يصدق كل ما يقرأ

الفصل الثاني : التعرف الى المؤرخ المجهول وتعيين الزمان والمكان . وهب اننا تثبتنا من صحة الاصل وخلوه من كل دسٍ او تزوير ، فهل ننقاد الى نصه وننزل على حكمه ؟ ام نمتنع عن ذلك ، ونعرض عن الطاعة ، الى ان نتثبت من هوية المؤرخ ونتعرف الى شخصيته ونسبر غوره ، وندرس المكان الذي عاش فيه ، والزمان الذي دوَّن فيه اخباره ؟ أَوَليس من فرق ، في قبول الشهادة وردها ، بين رواية رئيس حكومة ، عن اعماله في اثناء قيامه باعباء الوظيفة ، ورواية لحَّام عن الاعمال نفسها ؟ او بين رواية دُوّنت في اثناء وقوع الحوادث المروية ، وغيرها دونت بعد وقوع الحوادث بربع قرن من الزمن ؟ بلى ! فمن المحتم ان نتعرف الى شخصية المؤلف ، ونتثبت من امياله ونزعاته ودرجة علمه وذكائه ، واتصاله بالحوادث التي يروي اخبارها . ولا بدَّ من الوقوف على الزمن الذي كُتبت فيه هذه الاخبار ، والمكان الذي سُطرت فيه

واذا تأَملنا هذا الامر ملياً نرى ان الاصول هي في غالب الاحيان صلتنا الوحيدة بجوادث الماضي فان اخبرتنا الخبر على

حقه توصلنا الى الحقيقة التي ننشدها وان ارجفت نخاضت في الاخبار المخطئة او الكاذبة اوقعتنا في مهاوي الضلال والتضليل. ولذا فاننا نرى لزاماً في اعناقنا ان نتعرف الى شخصية المؤرخين الذين نصوا هذه الاصول كي نمزّق ظلمات الاشكال ونكشف معالم الهدى . ومهمتنا من هذا القبيل هي اصعب بدرجات من مهمة القضاة والمحامين اذ ان هولاء يتحدثون الى من ينقل الخبر اليهم ويمتحنونه بالاستنطاق ، فهو مخبر حي ماثل امامهم . اما مخبر المؤرخ فانه ميتٌ خلا مكانه وطويت صحيفته

ومما يجدر ذكره من هذا القبيل ، انه في اواخر عام ١٩٢٦ فاجأنا صديق لنا ، بمخطوطة صغيرة ، تحفظ اخبار الدولة المصرية العلوية في سورية ، في زمن ابراهيم باشا . وبعد ان تصفحناها قليلاً وجدنا انها مغفلة ، لا تحمل اسم موّلفها ، ولا تشير الى الزمان الذي كتبت فيه ، ولا الى المكان الذي دونت فيه اخبارها

فدفعنا حب الاستطلاع الى فحصها والتنقيب عن سرها للتعرف الى موّلفها ، وتعيين محل اقامته ، والزمان الذي دون فيه اخباره

وبعد ان قلبنا الطرف فيها ، ونظرنا في اعطافها ومطاويها ، أَلفيناها تضم بين دفتيها ، لا اقل من ثلاثة موءلفات مختلفة ، تحتوي جميعها نتفاً من اخبار ابراهيم باشا في الاقطار الشامية وبر الاناضول . فالصفحات الثلاث الاولى ، تختلف عن الخمس التي تليها . والصفحات الخمس هذه تختلف بدورها عما قبلها وبعدها

وتسهيلاً للبحث ، وايراد بعض البراهين نسمي الصفحات الثلاث الاولى « الفًا » والخمس التي تليها « باءً » والباقي « جيماً » . فلو درسنا ما دُوِّن فيما سميناه « الفًا » وجدناه يبتدىء من حصار عكا سنة ١٨٣١ وينتهي بموقعة قونية سنة ١٨٣٢ . ولو انتقلنا الى « باء » وجدنا ان موءلفها لا يبتدىء بذكر الحوادث التي وقعت بعد معركة قونية وينتهي بآخر اخبار الدولة المصرية في سورية ، كما هو منتظر منه فيما لو كان هو هو الذي كتب « ألفًا » من قبل ، بل نراه يكرر اخبار « الف » ويقف عند ذكر فتح دمشق . وهكذا يفعل كاتب « جيم » فانه يبتدىء من حصار عكة ايضاً ، ويكرر اخبار بعلبك والزراعة وزحلة الخ ، وينتقل بعد تكرار هذه الى ذكر الحوادث التي لم تذكر

في « الف » و « باء » والتي حدثت بعد موقعة قونية . ولدى التدقيق في تواريخ الحوادث ، وجدنا اختلافاً بين روايات « الف » و « باء » و « جيم » . فان واضع « الف » لا يستعمل الا التاريخ الهجري . واما واضع « باء » فانه يتشبث بالتاريخ المسيحي . ثم ان واضع « الف » يؤرخ خبر توجه عبد الله باشا الى مصر في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٢٤٧ . واما « جيم » فانه يؤرخ الخبر نفسه في ٢٩ ذي الحجة من السنة نفسها . وبينما واضع « الف » يؤرخ معركة حمص في ٩ صفر سنة ١٢٤٨ ، فان واضع « جيم » يذكرها مع حوادث ربيع الاول من السنة نفسها . وفي الهامش ، على خلاف عادته ، يقول ان ابراهيم باشا دخل حمص في ٨ تموز نهار الاحد . كذلك نرى واضع « ألف » يقول ان الامراء الشهابيين ملحماً وبشيراً وقاسماً ، توجهوا الى إمارتهم ، في ٢٥ جمادى الاولى من سنة ١٢٤٨ ، بين ان واضع « جيم » يجعلنا نظن ان توجههم هذا ، كان بين الثاني والثامن من الشهر نفسه . أَ فلا يصح لنا بعد هذا الاختلاف ، ان نقول ان مخطوطتنا ، انما هي مجموعة لتواريخ ، لا تاريخ واحد ؟

اما موءلف القسم الاكبر من هذه المخطوطة ، « جيم » ، فانه ، مجهول عندنا ، لا نعرف اسمه ، ولا مهنته ، ولا نعلم عنه شيئاً ، سوى ما يمكننا ان نتنسمه من اخباره في سياق كلامه عن حوادث هذه المخطوطة . فاننا لو احصينا مثلاً ، جميع ما ذكره في « جيم » من الاخبار ، وجدنا ان ثلثيه او اكثر ، عن لبنان . والثلث الآخر عن باقي الاقطار الشامية وبر الاناضول . ولو اعدنا النظر فيما اثبته عن لبنان ، وجدنا نحو ثلثيه عن دير القمر وبيت الدين ، والثلث الآخر فقط عن سائر المقاطعات اللبنانية . ولو انعمنا النظر في حوادث الدير وبيت الدين ، لالفيناها ادق من غيرها واكثر تعييناً وضبطاً . نراه مثلاً يوءرخ وفاة امرأة حنا الحاصباني في دير القمر ، وحضور المعلم بطرس كرامه من بيت الدين الى بيته في الدير ، وظهور الطاعون في البلدة نفسها ، ويترك من اخبار سائر المقاطعات اللبنانية ، ما هو اهم منها بدرجات . ونراه يقول « دخل ابراهيم باشا الى بتدين في ٢٩ ايلول بعد الظهر ، وحلّت عساكره الظافرة في غربي سحرا الدير ، عند البيادر ، وانه كان لديه خمس الايات ومدفعان وعشرون جمل جباخانه » ، ويكتفي في كلامه عن بعض

حوادث كسروان ، بقوله « شاع خبر » انه صار حرب في كسروان بين عثمان باشا في عين الشقيف واهل كسروان »

ثم نراه يشير الى المعلم بطرس كرامه بقوله ، حسب عادة اهل الدير ، « المعلم » ، والى رئيس كنيسة التلة في الدير بلفظة « الريس » فقط ، ويذكر غيرهما ، من اعيان سائر مقاطعات لبنان ، بكامل اسمائهم . أَفلا يصح لنا ، بعد هذا كله ، ان نقول ان المؤلف ان لم يكن لبنانياً ديرانياً ، فقد كان من المقيمين في الدير في اثناء وقوع الحوادث المروية في المخطوطة ؟

بقي علينا امر آخر ، وهو ان ندرس خط هذه المخطوطة ، ونقابله بما بقي من خطوط تلك الايام ، لنتوصل الى معرفة كاتبها وهكذا فعلنا . فاننا قصدنا المكتبة البطريركية ، في بكركي ، وطلبنا رسائل الحقبة ١٨٣١ — ١٨٤١ ، فوجدنا بعد العناء الطويل ، عدة رسائل مكتوبة بالخط نفسه ، وممضاة هكذا : « القس انطون الحلبي مدبر انطونياني » . وحينما فحصنا محتويات هذه الرسائل ، وجدنا ان نفسها هو نفس مخطوطتنا ، وموضوعها موضوعُ هذه المخطوطة بعينه . ووجدنا ايضاً ان لهجة هذه

الرسائل ولغتها هما لهجة مخطوطتنا ولغتها

فقصدنا عندئذٍ غبطة البطريرك الماروني ماري اليـاس حويك ، وسألناه عن القس انطون المذكور ، لنعرف علاقته بالامير الشهابي الكبير · فتكرم علينا بالجواب واكَّد لنا انه ، اي القس انطون المذكور ، كان من اقرب المقربين للامير الكبير · فشجعنا هـذا الجواب الصريح على استقصاء اخبار القس المذكور · واشار علينا سيادة المطران عبد الله بمراجعة الاب عمانوئيل البعبداتي الانطونياني ، شيخ رهبانيته ومؤرخها · فطلبنا كتابه في تاريخ الرهبانية المذكورة ، ووجدنا ان القس انطون الحلبي ، كان استاذ الاب عمانوئيل ، وانه سكن بتدين ، وتقرَّب من الامير الكبير (١)

وكتب الينا الاب عمانوئيل نفسه ، رداً على كتاب منـا اليه ، ما نصه : « بعد افتقاد خاطركم الكريم اعرض اني تشرفت بكتابكم المؤرخ في ١٦ كانون الثاني المنصرم (١٩٢٧) ترغبون اليَّ ان افيدكم عن المرحوم القس انطون الحلبي المدبر

(١) تاريخ الرهبانية الانطونيانية ص ٤٤٩

الانطوني ، فيما اذا كان يدون اخبار ايامه ، او انه كتب رسالة في تاريخ الامير الشهابي الكبير او ابراهيم باشا المصري في حروب سورية ، فاجيب ان القس انطون المذكور عاش في ايام الامير بشير الكبير ، وكان مستشاراً في ديوانه . وقد كتب عن احكام الامير ، وعن حروبه وحروب ابراهيم باشا في سورية . ولسوء الحظ ان تاريخه الخطي قد حرق في دير مار انطونيوس بعبدا ، في الحوادث التي جرت سنة ١٨٤٥ بين النصارى والدروز . فكونوا على ثقة مما بيدكم من كتاباته ، لانه كان في عصره من الممتازين الذين يركن الى قولهم . وانا في حال ترهيبي كان المرحوم القس انطون ، المحدث عنه ، مرشدي . رحمه الله رحمة واسعة . عن دير مار شعيا الموارنة في ٣ شباط سنة ١٩٢٧ »

أَ فلا يصح لنا ، بعد هذا كله ، ان نقول ان القس انطون الحلبي ، هو في الارجح مؤلف هذه المخطوطة وكاتبها ، وان النسخة الموجودة امامنا الآن هي المسودة بدليل ما نجده فيها من الضرب والتصحيح والزيادات على الهوامش ؟

ويستدل من نوع ورق هذه المخطوطة ، وهو صكوكي

قديم معتدل في السماكة ، ومن ضبط الحوادث المروية فيها ، وزيادة تدقيق المؤلف في تعيين هذه الحوادث وترتيبها في يومياتها ، انها في الارجح كانت تدون في زمن وقوعها . لانه ليس من المحتمل ان يذكرها كاتبها ، بتمامها وضبطها ، بعد وقوعها بزمن بعيد . وفي بعض عبارات المؤلف واصطلاحاته ، دليل آخر على تدوين حوادث هذه المخطوطة ، في زمن وقوعها. فانه قال في اثناء كلامه عن حوادث ١٩ تموز سنة ١٨٤٠ ما نصه بالحرف : « بتاريخه شاع خبر ان في الليل الماضي اهل المتن المجتمعين مع الامراء ، في وادي الشياطين تحت بسكنتا ، قاموا و كبسوا الوزر الذين في حمانا » . وجاء ايضاً في اخبار ١٢ تشرين الاول ما نصه : «ووصل الوزير لنهر الصفا ، وتواجه مع حنا بحري ، وافهمه ان الامير قام لجزين ، .... غضب ورجع الى الصفا . وهذا النهار قام الى مكسة » . وجاء في الصفحة ١٠٨ من الكراس الثاني ما يأتي : «وقيل انه سيتوجه الى رومية الخ » . فتأمل

بامكان المؤرخ المدقق اذاً ان يستعين بمضمون اصل من الاصول للتعرف الى شخصية مؤلفه ، والى المكان الذي الف

فيه وزمن التأليف · وبامكانه ايضاً ان يتذرع باخبار غيره من المعاصرين للتأكد مما تقدم او لزيادة التعيين والتحديد · وعليه ايضاً ان يستنير بالعلوم الموصلة لعله يفلح · ولا فائدة هنا من اعادة الكلام في العلوم الموصلة وكيفية استخدامها توصلاً الى هذه الغاية وقد سبق الكلام فيها فليراجع في محله

وقد تُخفق آمال المؤرخ في تعيين شخص المؤلف المجهول وتحديد الزمن الذي كتب فيه والمكان الذي عاش فيه وعندئذٍ عليه ان يقنع بما قسم له ويرضى بشخصية المؤلف وان خفيت عليه معرفة اسمه · واذا استحال عليه تحديد الزمن بالضبط فعليه ان يضع لزمن وقوع الحوادث حداً اقصى وحداً ادنى كيما يحصره او يحصرها بينهما ، اي انه يجب عليه ان يعين التاريخ الذي لا يمكن ان تكون الحوادث قد وقعت قبله والتاريخ الذي لا يمكن ان تكون الحوادث نفسها قد وقعت بعده · وهو امر ميسور سهل الملتمس في غالب الاحيان · وذلك ان المؤلفين المؤرخين يشيرون احياناً الى بعض الحوادث التي وقعت في اثناء قيامهم بعمل التأريخ والتأليف مما يسهل مهمة المؤرخ المنقب ويعاونه في تاريخ الاصل الذي يدرس · فلو اشار اصل

من الاصول الى كسوف الشمس كسوفًا كاملاً او نص بان ما يدونه من الحوادث وافق وقوعه حدوث حادثة مشهورة ، وكان المؤرخ المنقب يعلم تاريخ هذا الكسوف او زمن وقوع تلك الحادثة ، لسهل عليه التحتيم بان الاصل الذي يدرس لم يدون قبل وقوع هذه الحوادث . وعندئذٍ يجعل تاريخ وقوع هذه الحوادث حداً اقصى في تعيين الزمن الذي كتب فيه الاصل موضوع بحثه . وهلمَّ جراً

الفصل الثالث : تحري النص والمجيء باللفظ . وهذه مأثرة اخرى من مآثر علماء الحديث فانهم قالوا بالامانة في نقل الحديث وفرضوا وجوب تحري النص لاجل الوقوف على اللفظ الاصلي . ومنهم من ابى ان يصلح الخطأ او يقوم اللحن واكتفى بابداء رايه على الهامش

قال القاضي عياض ، في موضوع « تحري الرواية والمجيء باللفظ » ، « لا خلاف ان على الجاهل والمبتدىء ، ومن لم يمهر في العلم ، ولا تقدم في معرفة تقديم الالفاظ وترتيب الجمل وفهم المعاني ، ان لا يكتب ولا يروي ولا يحكي حديثاً الا على اللفظ الذي سمعه . وانه حرام عليه التغيير بغير لفظه المسموع ، اذ جميع ما يفعله من ذلك تحكم الجهالة ، وتصرف على غير حقيقته في اصول الشريعة. والنبي صلى الله عليه وسلم حض على ذلك وامر بايراد ما سمع منه كما سمع . ثم اختلف السلف وارباب الحديث والفقه والاصول ، هل يسوغ ذلك [لاهل] العلم فيحدثون على المعنى ، او لا يباح لهم ذلك . فاجازه جمهورهم اذا كان ذلك من مشتغل بالعلم ، نافذٍ بوجوه تصرف الالفاظ ،

والعلم بمعانيها ومقاصدها ، جامعاً لمواد المعرفة بذلك وروي عن مالك نحوه· ومنعه آخرون ، وشددوا فيه ، من المحدثين والفقهاء · ولم يجيزوا ذلك لاحد · ولا سوغوا الا الاتيان به على اللفظ نفسه في حديث النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وغيره · وروي نحوه عن مالك ايضاً · وشدد مالك ايضاً الكراهة فيه في حديث النبي ، صلى الله عليه وسلم·وحملَ ائمتنا هذا من مالك على استحبابٍ كما قال · ولا يخالف احد في هذا · فان الاولى والمستحب المجيء بنفس اللفظ ما استطيع »

ومما له علاقة بالموضوع نفسه ، ما ورد نقلاً عن هذا الامام المحدث العظيم ، في باب « اصلاح الخطأ وتقويم اللحن » من رسالته الشهيرة المشار اليها — الالماع الى معرفة اصول الرواية وتقييد السماع · قال القاضي عياض : « الذي استمر عليه عمل اكثر الاشياخ نقل الرواية كما وصلت اليهم وسمعوها ، لا يغيرونها من كتبهم ، حتى اضطردوا ذلك في كلمات من القرآن ، استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها ، [وذلك] حماية للباب · لكن اهل المعرفة منهم ، ينبهون على خطإهـا عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب · وكان

اجرأهم على هذا من المتأَخرين ، القاضي ابو الوليد هشام بن احمد الكناني . فانه لكثرة مطالعته ، وتفننه في الادب واللغة واخبار النـاس واسماء الرجال وانسابهم ، وثقوب فهمه وحدة ذهنه ، جسور على الاصلاح كثيراً . وربما نبه وصححه على وجه الصواب . لكنه ربما وهم وغلط في اشيـاء من ذلك ، والحكم فيها بما ظهر له ، او بمـا رآه في حديث آخر . وربما كان الذي اصلحه صوابًا.وربما ايضًا غلط فيه واصلح الصواب بالخطإ .... وحماية باب الاصلاح والتغير اولى ، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ، ويتسلط عليه من لا يعلم . وطريق الاشياخ اسلم مع التبيين بذكر اللفظ عند السماع كما وقع . وينبه عليه ويذكر وجه صوابه اما من جهة العربية او النقل او وروده كذلك في حديث آخر »

هذا ما توصل اليه علماء الحديث في القرون الاولى . وهو المعول عليه الآن لدى المؤرخين المعاصرين . والفرق بين الاثنين ان المؤرخين المعاصرين يعممون قول المحدثين على الحديث وغيره من النصوص التاريخية ويندفعون في عملهم بعامل علمي بحت . اما المحدثون فانهم اقتصروا فيما اوردوه من هذا القبيل على

الحديث الشريف واندفعوا في تحري الحقيقة بعـاطفة دينية قلما نجد مثلها في هذه الايام

بقي علينا ، بعد هذا الاعتراف بفضل علماء الحديث ، ان نطرق الموضوع من ناحيته العلمية الحديثة فنقول: التاريخ علم في تحريه الحقيقة وكعلم يطلب الحقيقة كما هي . والاصول هي صلة المؤرخ الوحيدة بحوادث المـاضي . واذاً فهدف المؤرخ المنقب ان يتحقق من هذه الصلة ومن حرفية نص الشهادة التي فيها ثم يروي هذه الشهادة كما صدرت عن صاحبها الاصلي متحرياً في ذلك درس ما يمكن ان يكون قد عرض عليها من زيادة او تحريف او نقصان

والاصول التاريخية، من حيث تحري النص والمجيء باللفظ ، تكون على وجوه ثلاثة . فاما ان يكون الاصل بذاته امامنا بخط واضعه او بتصديقه ، او ان يكون الاصل مفقوداً ولم يبقَ منه سوى نسخة واحدة ، او ان يكون الاصل قد فقد ايضاً وبقيت عنه نسخ متعددة

فحيث يظفر المؤرخ بالاصل نفسه ، بخط واضعه او بتصديقه ، عليه ان يبقيه كما هو بحروفه وغلطاته . لان ما

يصحح اليوم ويحسب تقويماً قد يمكن ان يكون اعوجاجاً وتضليلاً . فكم وكم من الاصطلاحات العامية ، تفقد قوتها او ضعفها ، عندما تبدل بما يفتكره الناشر مقابلاً لها بلغته الفصحى . وكم وكم من المعاني الفصيحة والعامية ايضاً تتغير بتقديم او تأخير اجزاء جملها بعض عن بعض . لا لا ! علينا ان نثبت الاخبار كما رواها شاهدها لا كما كان « يجب عليه ان يرويها » وعلينا ايضاً ان نتحاشى جميع الطرق في النشر التي تعرض الاصل لمثل هذه المخاطر . التاريخ علم في تحريه الحقيقة . وكعلم يطلب الحقيقة كما هي لا كما يجب ان تكون . فهو يختلف عن الفنون باسرها ، ادباً كانت ام تصويراً . ويكتفي هو بما لا تكتفي هي به احياناً . وزد على هذا كله ، انه اذا بقيت الاصول التاريخية على حالها الاول ، سهل على الباحث ادراك ما وصل اليه رواته من العلم والرقي ، اذ ان تضلع هولاء من قوانين اللغة وآدابها ، ينبىء احياناً عن تهذيبهم العمومي ، ومقدرتهم على فهم ماجريات الامور والتدقيق في العمل . هذا ولا يخفى ما في ابقاء لغة هذا النوع من الاصول ، على حالتها الاولى من الفائدة الكبرى ، لفهم تاريخ تطور معنى الكلمات

والاصطلاحات بتطور الازمنة والاحوال ، ولادراك دورة عقول الذين تكلموها على طريقة الفيلسوف البحاثة فيهلهلم ماكس فوندت الالماني

وقد تفنى او تضيع نسخة المؤلف ولا يبقى عنها سوى نسخة واحدة. وفي مثل هذا الظرف يترتب على المؤرخ المدقق ، الذي يود تحري النص الاصلي والمجيء بلفظ المؤلف ، ان يبدأ بدرس هذه النسخة درساً وافياً من جميع نواحيها . ثم ينتقل الى ترجمة مؤلفها ، فالمصادر التي اخذ عنها وتآليفه الاخرى . وعليه ان يتعرف الى اشهر كتاب العصر الذي عاش فيه المؤلف ولا سيما زملائه في الموضوع. واذا ما وقف على جلائل النسخة ودقائقها وعجمَ عود مؤلفها وتعرَّف الى معاصريه وزملائه عاد الى نص النسخة التي يدرس ونبذ من صيغ كلماتها ما لا يتفق مع ذوق مؤلفها او ذوق معاصريه ، واثبت في الهامش جميع ما ينبذه كما ورد في النسخة التي يستعرضها . وليس في وسعنا الا ان نعترف بان العمل على هذا الشكل ضرب من المغامرات التي يتوقف النجاح فيها على ذكاء الباحث وسعة اطلاعه وسلامة استنتاجه

ومما اختبرناه من هذا القبيل، اننا لما شرعنا في جمع الاصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، وجدنا ان عدداً لا يستهان به من النسخ الاصلية لمناشير ابراهيم باشا قد ضاع، وانه لم يبقَ من هذه النسخ الاصلية في بعض الاحيان سوى نسخة واحدة. ومثال ذلك ان البيان الذي وجهه هذا القائد الفاتح الى اهالي دمشق عن انتصاره في حمص على الجيش العثماني قد ضاع ولم يبقَ عنه سوى نسخة واحدة في كتاب المذكرات التاريخية الذي نشره الخوري قسطنطين الباشا. واليك نص هذا البيان كما ورد بالحرف[1] قدوة الاماجد الكرام متسلم الشام حالاً احمد بك بعد التحية والسلام بمزيد العز والاكرام المنهي اليكم انه نهار السبت الواقع في ٩ صفر سنة ١٢٤٨ الساعة بالسبعة من النهار كان ابتدا [وصول] عساكر المنصورة التي ساقته ركابنا ببحيرة حمص وبتلك الساعة نظرنا قدوم عساكر خيل الترك المحتشدين لمعونة الباشاوات الموجودين بحمص وحالاً هجمت عليهم عساكرنا المنصورة خيالة الجهادية

(١) مذكرات تاريخية بقلم احد كتاب الحكومة الدمشقيين لناشره الخوري قسطنطين الباشا (طبع حريصا لبنان سنة ١٩٢٦) ص ٦٤ — ٦٦

والعرب وضربوهم وشتتوا شملهم واسقوهم كاس الوبال والنكال وولوا هاربين وللنجاة طالبين [فاقتفوا] اثارهم عساكرنا المظفرة وظهر امامهم اربعة الايات نظام قرابه استانليه وثلاث الايات خيالة وعند ذلك تقدمت لحرابتهم عساكرنا المظفورة بترتيب الصفوف على رسم البديع وهجموا عليهم هجوم الاسود الكواسر واذاقوهم كووس المنايا بقطع الحراب وفتك السيوف البواتر ولا تحملوهم سوى ساعة واحدة الا وولوا الادبار صارخين الفرار الفرار من بعد ان وقع منهم من قتيل ومجروح [ما] ينوف عن الف وخمساية نفر منهم من انمسك مسك اليد ما ينوف عن الفين وخمساية نفر وارطتين قد كانوا في قلعة حمص للمحاصرة عند ما كانوا عزموا على الهرب مع جانب عساكر ارنقوط ومجرد حلول ركابنا في اورضى الباشاوات القاعدين بمدينة حمص فاستولينا على اموالهم وخيامهم وجباخاناتهم وسائر ذخايرهم وصاروا جميعاً اغنيمته لنا والارطتين والعسكر الارناووط الذين كانوا في القلعة حينما نظروا هذه المهازل البديعة والظفر البديع استفاقوا وطلبوا الامان وحنان العفو وكان اللطف غنامهم مرحمة منا اعطيناهم الامان وخرجوا من القلعة امنين مطمئنين

نحمده تعالى على هذه النعمة العظيمة والمواهب الكبيرة الجسيمة فالان لاجل نبشركم اصدرنا مرسومنا هذا لكم ويلزم منكم بوصوله تشهروا ذلك الى كافة الرعايا بعمل الشنك الى كافة المقاطعات والبلاد لكي يكونوا مثابرين على سنيات الدعوات الخيرية بدوام دولة وتاييد صولة سعادة افندينا ولي النعم والدنا المعظم وقهر اعداه المحجولين ما مر الايام والسلام »

نقول لدى اطلاعنا على هذا البيان ، تخالج في صدرنا منه اشياء ، وترددنا في صحة نصه ، ولا سيما والقسم الاخير منه مشوش غير مفهوم . فرجعنا اولاً الى المخطوطة التي اخذ عنها الخوري الباشا نص هذا البيان ، لنرى هل اخطأ في قراءة خطها . وبعد ان تاكدنا من امانة الناشر ، عدنا الى المؤلف نفسه ، لعلنا نجد فيه من سائر بيانات الباشا ما يبدد هذه الظلمات فلم نفلح . وعندئذٍ رأَينا ان نعيد النظر في جميع البيانات التي صدرت عن ابراهيم باشا والتي اعلن فيها اخبار حروبه في سورية وانتصاراته على اعدائه . فوجدنا لحسن الحظ في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس بياناً آخر وجهه الباشا الى متسلم هذه المدينة يعلن فيه انتصاره على العثمانيين في حمص .

وفي آخر هذا البيان ما نصه : « والارطتين والعسكر القرنبود الذين كانوا في القلعة حينما نظروا هذه المهاول المريعة والظفر البديع استغاثوا وطلبوا الامان وحيث ان العفو زكاة الظفر اغثناهم مرحمة منا واعطيناهم الامان » . فعلمنا عندئذٍ ان احد النساخ الذين نسخوا بيان الباشا الى متسلم دمشق اخطأَ ، في الارجح ، في قراءَة هذا البيان . فقرأَ استغاثوا « استفاقوا » وحيث ان « حنان » وزكاة « وكان » والظفر اللطف واغثناهم « غنامهم » وهلم جراً . على اننا نكرر القول باننا لم نوفق دائماً الى الفوز في تحري النص والمجيء باللفظ ، في حال ضياع الاصل وبقاء نسخة واحدة ، كما توفقنا هنا . ونوافق الاستاذ شارل لانجلوا الافرنسي في قوله ان تحري النص في مثل هذه الاحوال هو نوع من المغامرات التي يتوقف النجاح فيها على ذكاء المؤرخ المدقق وسعة اطلاعه وسلامة استنتاجه

وقد تضيع او تفنى نسخة المؤلف الاصلية ويبقى عنها نسخ متعددة . وفي مثل هذه الحال ، يجتهد المؤرخ المدقق في نبذ بعض هذه النسخ ، اذا ظهر له ان ذلك البعض يعتمد على سابقه . ثم يقسم النسخ الباقية الى فصائل متخذاً الاغلاط المشتركة بينها

قاعدة لهذا التقسيم · لانه ليس من المرجح ان يجمع النساخ على غلطة ما ، الا ويكون احدهم قد اخذ عن سابقه · كما انه ليس من المحتمل ان يتفقوا منفردين بعضهم عن بعض الا على الصحة · ثم يحاول المؤرخ استعادة اللفظ الاصلي بالمقابلة بين النسخ الباقية وما يكون قد تشربه من روح المؤلف وذوق معاصريه · ولا بد من الاشارة الى الاختلافات في منطوق هذه النسخ على هوامش ما ينشر تسهيلاً للتحقيق وضناً بالحقيقة

ومثال ذلك اننا لما اقدمنا على نشر تاريخ الامير فخر الدين المعني لمؤلفه الشيخ احمد الخالدي الصفدي لم نعثر على مخطوطة المؤلف الاصلية · ولكننا وجدنا خمس نسخ ثانوية · منها نسخة تمتاز عن اخواتها بتجانس اجزائها من حيث اللغة والاسلوب واختصاصها بالتاريخ الهجري · ورقها عاديٌّ صقيل من النوع الذي شاع استعماله في اواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر · وهي في حوزة الشيخ كسروان الخازن وسنشير اليها بالحرف ك· والنسخة م وهي رقم ٤٢٧ من مجموعة المكتبة العمومية بمدينة مونيخ الالمانية · وقد جاء في آخرها انها بخط عبد اللطيف ابن الشيخ احمد الرشيدي · وعليها عبارة بخط

اسكندر ابكاريوس هذا نصها : « خاصة الفقير اسكندر ابكاريوس » مما يدل على انها كانت تباع وتشرى في منتصف القرن الماضي . ونسخة جامعة برنستن في الولايات المتحدة وقد استنسخها لنفسه الاستاذ عيسى اسكندر المعلوف فتم له ذلك في ١١ كانون الاول سنة ١٩١٢ . وهي رقم ٣٨٠٥٠ من مكتبة جامعة بيروت الاميركية . وقد اشرنا اليها بالحرفين ج ب . ووجدنا ايضاً نسخة اخرى في مدينة طرابلس لدى الاستاذ جورج يني استنسخها لنفسه عن نسخة للخوازنة

فاخذنا ندرس هذه النسخ درساً دقيقاً لننبذ بعضها ولا سيما ما يعتمد منها على سابق له . فاهملنا باديء ذي بدء نسخة جورج يني لانها تتفق كل الاتفاق مع النسخة ك التي هي اقدم منها . ولما كانت ك ، مع هذا الاتفاق التام ، موجودة لدى احد الخوازنة ، وكان الاستاذ جورج يني قد نسخ باعترافه عن نسخة خازنية اصبح من المحتمل ان يكون قد نسخ عنها نفسها . وكذلك فانه بالامكان ان نعتبر نسخة جامعة برنستن والنسخة ج ب نسخة واحدة ، لان الاستاذ المعلوف يعترف بهذه الصلة ، ولان المقابلة بين النسختين نؤيدها . ثم لاحظنا

ايضاً علاقة ظاهرة بين النسختين م و ج ب وذلك بالاغلاط المشتركة بينهما · فقد ورد مثلاً في كل من هاتين النسختين ما نصه : « فلما عاد مصطفى كتخدا واعلم الامير علي بالذي صار في بعلبك من الاتفاق وكتب الحجة واستدانته من ابن الحرفوش العشرة الاف غرش وارسلها لابن الحرفوش واستكثر خيره » · وهو كلام مشوه بدليل النقص في معناه · ولا ينجلي المعنى الا بالاتكال على لـ فنقرأ عندئذٍ : « فلما عاد مصطفى كتخدا واعلم الامير علي بالذي صار في بعلبك من الاتفاق وكتب الحجة واستدانته من ابن الحرفوش العشرة الاف غرش ودفعه اياها لارباب الديون في الحال جهز الامير علي العشرة الاف غرش وارسلها لابن الحرفوش وتشكر منه » · وهنالك مثال آخر يؤيد هذه الصلة بين النسختين · فقد ورد في كل منهما ان الوزير « خليل باشا عين جملة بكلربكية وسناجق ومعهم عشرون الف عسكري جرد خيل وتوجهوا الى اخذ المكسب من المذكورين تصور باله ان لا بد ان يجيء الى كبسهم » وفي هذا القول نقص ظاهر · وصحيحه في الارجح كما ورد في لـ : « وتوجهوا الى اخذ المكسب من المذكورين

فلما علم الشاه عباس ان جماعة الوزير مروا على التركمان والاكراد تصور في باله انه لا بد يجي لكبسهم » . هذا وقد وجدنا من هذا النوع من الاغلاط المشتركة ما يربو على الستين. ولا يخفى كما اشرنا سابقاً ان النساخ لا يجمعون على مثل هذه الاغلاط الا ويكون احدهم قد اخذ عن سابق له ، كما انه ليس من المحتمل ان يتفقوا منفردين بعضهم عن بعض الا على الصحة . فاما ان تكون ج ب منقولة عن م ، او ان تكون م و ج ب منقولتين عن اصل واحد مفقود . واصبح لدينا بعد هذه الغربلة وهذا النبذ نسختان رئيسيتان هما ك و م . وتوجب علينا ان نقابلهما الواحدة بالاخرى وان ننتقي منهما ما نراه اقرب لعصر المؤلف وللغته وامياله فنثبت نصه في المتن ونرجىء للهامش نص النسخة الاخرى

الباب الرابع

تنظيم العمل

يجدر بالمؤرخ المدقق بعد ولوج هذه الابواب الثلاثة ، اي بعد ان يكون قد جمع الاصول ، ونقدها ، وتمكن من العلوم الموصلة الى فهمها ، ان ينسق ما جمع من الاصول ويتبع خطة عملية رشيدة في استخلاص المعلومات منها . وقد ادرك المنفعة من مثل هذا العمل خاصة الناس وعامتهم ، واجمعوا عليه في حياتهم الشخصية . فقالوا بوجوب ترتيب الثياب في الخزائن والجوارير ووضع اواني المطبخ في محلات معينة لها ، وذلك لتسهيل الوصول اليها وعدم ضياع الوقت في التفتيش عنها

وعلى الرغم من هذا لا نزال نرى بعض علمائنا يقضون السنين الطوال في البحث والتنقيب وجمع المعلومات ، وعندما تضطرهم الظروف للرجوع اليها ، يستغلق الامر عليهم ويعسر الوصول الى ما يريدون مما جمعوا ، الا بعد العناء الطويل .
ونحن نعرف صديقاً لنا قضى عمره في درس تاريخ لبنان الحديث ، فوقف على جلائله ودقائقه ، واصبح اعرف الناس به ، ولكنه قليل الترتيب في تدوين ما يعلم . فانك لو طلبت اليه ان يطلعك على مرجع من المراجع التي اخذ عنها وذهبت معه الى بيته ، ودخلت مكتبته ، لو فعلت هذا لرأيته يطلب دفتراً قديماً هنا ، وهامشاً هناك ، وقصائص اوراق دوّن في الواحدة منها معلومات شتى بخط سقيم ممجمج . وقد تبقى في غرفته ساعتين او اكثر . ثم يقول لك سابحث عن هذا في جوّ رائق واوافيك بالجواب . وقد يجد ما يطلب او لا يجد .
ولست ادري من ذا الذي قال ان مثل هذا مثل قوم قضوا حياتهم كلها في تشييد بناء يحملون حجارته على اكتافهم دون ان يفقهوا اين يضعونها ، حتى اذا بلغوا المرحلة الاخيرة في حياتهم نظرت اليهم والى ما يفعلون ، فلا تسمع سوى ضجة

تصم الاذان ، ولا ترى سوى سحب من الغبار عقدت سرادقات فوق رؤوسهم تعمي الابصار

ومثل هذا التنسيق او الترتيب ، على تواضع ظاهره ، يعد في عرف المؤرخين المدققين ، دعامة كبرى في بناء التاريخ . وبفضله وحده يتميز نفر من المؤرخين على سواهم . فيوفرون على انفسهم اتعاباً جمة . ويصلون من اهدافهم الى ما لا يصل اليه غيرهم

واذا كان لا بد من تنظيم العمل فكيف يكون ذلك ؟ وماذا يفعل المؤرخ فور انتهائه من نقد الاصول ؟ على المؤرخ ان يعترف باديء بدء انه ليس بامكانه ان يعتمد على ذاكرته في العمل ، وان يسلم بوجوب القيد . وهو امر لا يرتاب فيه عاقل . وقد نطق بصحته فلاسفة علم النفس . وتناصرت عليه حججهم . أوَلم يقل الفقيه اللغوي ابن عباس الكوفي :

لا تنسَ هاتيك العهود فانما ... سميت انساناً لانك ناسي

ويترتب على المؤرخ ان يبتعد كل البعد عن الدفاتر والاوراق المجلدة . لانه اذا دوّن ما يستخلصه من الاصول في

دفتر او دفاتر معينة تقيد بترتيب خاص قـد تقضي الظروف بتغييره او تعديله قبل الانتهاء من مهمة التأريخ · وقد يضطر المؤَرخ ، بعد الابتداء بالعمل ، ان يفسح مجالاً اوسع لموضوع ما ، فلا يرى سبيلاً لذلك الا بعد العناء · وقد لا يرى · اما اذا ابتعد عن كل ما يمتّ الى المجلدين بصلة ، واتخذ للتدوين اوراقًا منثورة ، انطلقت يده في العمل ، واصبح حرًّا ، يزيد متى يشاء ، ويقدم ويؤَخر ما يشاء

وقد اختلف المؤَرخون في كمية مـا يدونون على اوراقهم المنثورة · فمنهم من قال بتدوين كل ما له علاقة بالموضوع - اي اذا عني مؤَرخ ما بتاريخ حرب من الحروب ، وافرد لكل سبب من اسباب هذه الحرب ورقة او ورقات ، ولـكل موقعة منها مثل ذلك ، وهلمَّ جرًّا ، فعليه ان ينقل على اوراقه كل النص الذي يتعلق بمثل هذه المواضيع · وقال آخرون بوجوب الاكتفاء بخلاصة النص

اما نحن ، فقد وجدنا بالاختبار الشخصي ، بعد ان بدأنا بتأْريخ الحملة المصرية على الاقطار الشامية (١٨٣١ — ١٨٤١) ، ان لا هذه الطريقة ولا تلك تفي بالمرام· وذلك لاسباب نعرضها

حالاً زيادة للايضاح · ان الاصول لهذه الحقبة الوجيزة من تاريخ الاقطار الشامية تربو على الالف كتاب بين مقالة ورسالة ورحلة وتاريخ رسمي · وهنالك ما لا يقل عن الخمسين الف وثيقة تتعلق بالموضوع نفسه · فلو عنينا بادخال جميع هذه النصوص ، على اوراق او بطاقات منثورة ، لاضطررنا ان نقضي حياتنا بالاستنساخ · وبعد ان عملنا بما ورد في اعلاه مدة من الزمن ، وزاولنا استنساخ النصوص على البطاقات كما تقدم ، اضطرتنا الظروف ان نكتب شيئاً في بعض نقاط معينة · فوجدنا انه لا بد لنا من مراجعة المؤلفات نفسها للتحقق اما من صحة ما نقلنا او من علاقته بما قبله وما بعده · فلم نستفد من بطاقاتنا ، والحالة هذه ، سوى انها ارشدتنا الى النصوص في وقت قصير للغاية ، وانها مكنتنا من ترتيب هذه النصوص ترتيباً تاريخياً في وقت وجيز ايضاً · فرأينا ، بعد هذا الاختبار ، ان نجعل من بطاقاتنا المنثورة فهرساً عاماً لجميع مواضيع الاصول وجميع اسماء الرجال والامكنة فيها

على ان جميع المؤرخين اليوم يصرون على وجوب الاشارة الى زمن وقوع الحوادث المروية · ويحتمون على المؤرخ المنقب

وجوب الاشارة في كل ورقة من ورقاته المنثورة الى المرجع الذي استخلص منه محتويات هـذه الورقات وذلك بذكر المؤلّف والمؤلَّف والمجلّد والصفحة

وقد لا يختلف اثنان من علماء التاريخ في ترتيب الاوراق المنثورة . فحيث نجعل من هذه الاوراق فهرساً عاماً للاصول نرتبها ترتيباً ابجدياً . وان آثرنا تدوين النصوص بكاملها عليها رتبناها اما بموجب تواريخها ، او بحسب الامكنة التي وجدت فيها ، او على اساس مواضيعها . وليذكر المؤرخ المستجد ان ترتيب النصوص على اساس تواريخها ضروري في غالب الاحيان . وذلك لانه يوضح له تسلسل الرواية والحوادث المروية ، ولانه يقيه شر تقديم المسببات على اسبابها . وحيث ترد بعض الاصول مجهولة التاريخ ، عليه ان يسعى سعياً حثيثاً لتأريخها ، كي يتمكن من ترتيبها بموجب تواريخها

ولا يتبادر الى ذهن القارىء انه لا يجوز ترتيب النصوص على إساس الامكنة التي وجدت فيها ، او المواضيع التي تحتوي عليها . بل بالعكس ، فانه من المستحسن ان يتفنن المؤرخ في الأُسس التي يتخذها للتصنيف والتنسيق ، سواء أَ كانت زمنية

ام جغرافية ام غير ذلك . فاذا ما عالج المؤرخ درس موضوعه من مثل هذه النواحي المختلفة ، برزت له الحقيقة التي يتوخاها بوضوح وجلاء ، قد لا يصل اليها ، اذا اكتفى باتباع اساس واحد للتنسيق

وقد يضطر المؤرخ احياناً الى اهمـال التنسيق على اساس زمن النصوص لاستحالة معرفة تواريخهـا . فيكتفي ، والحالة هذه ، بما تبقى لديه من سائر الاسس . ولنا في اختبـار علماء اوروبة ، ولا سيما العلامة الكبير تيودور مومسن ، في مجموعة النقوش اللاتينية (Corpus Inscriptionum Latinarum) ، مثال واضح يؤيد ما تقدم . فان معظم هذه النقوش غير مؤرخ . وقد اختلف العلماء ، عشرات من السنين ، في امر تنسيقها وترتيبها . فقال البعض بتصنيفها على اساس محتوياتها . وقسموها الى نقوش دينية ، ونقوش عسكرية ، ونقوش ادبية شعرية . واعترض آخرون على هذا التنسيق وقالوا باتخاذ المكان الذي وجدت فيه النقوش اساساً للترتيب . وذلك لان تنسيقها على اساس محتوياتها قد يضطر المؤرخ الى التكرار الممل . اذ انه معقول جداً ان يحتوي نقش ما على شعر ودين وحرب في آن

واحد . وبعد اختبار طويل دام قرناً كاملاً ، او اكثر ، اجمعت الآراء على افضلية الترتيب الجغرافي . وبعد ان قال العلامة مومسن ، مدة طويلة بالتنسيق على اساس المحتويات ، عاد فايد الاساس الجغرافي . وظهرت المجموعة كاملة على هذا الاساس

الباب الخامس

تفسير النص

وبانتهاء المؤرخ من نقد الاصول ، على الوجه الذي تقدم شرحه في الباب الثالث من هذا الكتاب، ينتهي النقد الخارجي. وينتقل المؤرخ من ظاهر النص ومجرد اللفظ الى باطن الكلام وفهم المعنى فيشرع في النقد الداخلي . والنقد الداخلي في مصطلح التاريخ على نوعين نقد داخلي ايجابي ونقد داخلي سلبي. فالايجابي يفسر النص ويظهر معناه . والسلبي يكشف الستار عن مآرب المؤلف واهوائه ودرجة تدقيقه في الرواية

وتفسير النص ، وهو موضوع هذا الباب، يكون على وجهين : اولهما تفسير ظاهر النص ، وثانيهما ادراك غرض

المؤلف . فعلى المؤرخ المدقق المنقب ، حيث يحاول تفسير ظاهر النص ، ان يلم اولاً بلغة الاصل الذي يدرس . وعليه ان يجيد فهم هذه اللغة كما عرفت واستعملت في العصر الذي عاش فيه راوي الرواية. فمعاني المفردات تتطور وتتغير احياناً مع تطور الظروف وتغير الاحوال وكفانا دليلاً على ذلك بعض اعمال المجمع اللغوي في مصر ، وما وضعنا في هذا الكتاب من المعاني الجديدة العصرية في بعض المفردات والاصطلاحات التي استعملت في كتب الحديث والتفسير منذ مئات السنين . وعلى المؤرخ ايضاً ان يذكر ان المفردات والاصطلاحات اللغوية تختلف ايضاً باختلاف الاقليم . وقد تختلف باختلاف الكاتب نفسه

وحيث يشعر المؤرخ المدقق بشيء من الشك في فهم بعض هذه الدقائق اللغوية في اصل من الاصول يجدر به ان يكمل قراءة النص اولاً لعله يقف على ايضاح ما التبس . فان اعياه ذلك فعليه بسائر كتب المؤلف . واذا لم يجد التفسير في النص نفسه ، ولا في مؤلفات المؤلف الاخرى ، رجع في ذلك الى اقوال الزملاء المعاصرين . هذا وان « لا ادري » لمن العلم !

وقد يكتفي المؤرخ ، في قراءة الاوامر الادارية وبعض النصوص التاريخية القصصية ، بتفسير ظاهر النص لادراك غرض المؤلف . وذلك ان واضع النص ، في مثل هذه الظروف ، يتوخى استعمال الالفاظ التي توضح المعنى دون اي تردد في الامر . فاذا ما نجح المؤرخ في فهم ظاهر النص توصل الى ادراك المعنى الحقيقي

وقد يلمس المؤرخ غموضاً او نقصاً او تناقضاً في المعنى ، اذا هو استمسك بظاهر النص . فقد يكون في الكلام كناية ، او مجاز ، او استعارة ، او تشبيه ، او هزل ، او مداعبة ، او تلميح ، او تعريض ، وما الى ذلك . قال ابن عبد ربه في عقده في باب الكناية والتعريض (١)

« وقد كنى الله تعالى في كتابه عن الجماع بالملامسة وعن الحدث بالغائط ... وقال تعالى واضمُمْ يدك الى جناحك تخرُجْ بيضاء من غير سوء فكنى عن البرص . ودخل الربيع بن زياد على النعمان بن المنذر وبه وَضَحٌ فقال ما هذا البياض بك فقال سيف الله جلاه . ودخل حارثة بن بدر على زياد

(١) طبعة بولاق ، سنة ١٢٩٣ ، ص ٢٨٨ — ٢٩٠

وفي وجهه اثر فقال له زياد ما هذا الاثر الذي في وجهك قال ركبت فرسي الاشقر فجمح بي فقال اما انك لو ركبت الاشهب لما فعل ذلك . فكنى حارثة بالاشقر عن النبيذ وكنى زياد بالاشهب عن اللبن . وقال معاوية للاحنف بن قيس اخبرني عن قول الشاعر

اذا ما مات ميتٌ من تميم　　فسرَّك ان يعيش فجئْ بزاد
بخبزٍ او بتمرٍ او بسمنٍ　　او الشيء الملفف بالبِجادِ
تراه يطوف في الآفاق حرصاً　　ليأكل راس لقمان بن عاد

ما هذا الشيء الملفف في البجاد ؟ قال الاحنف السخينة يا امير المؤمنين . قال معاوية واحدة باخرى والبادي اظلم . والسخينة طعام كانت تعمله قريش من دقيق وهو الحريرة فكانت تسبّ به »

وهل ننسى ونحن نتكلم عن الكناية قول عمر ابن ابي ربيعة :

ايها المُنْكح الثريا سهيلاً　　عمرَكَ الله ! كيف يلتقيان ؟
هي شامية ، اذا ما استقلت ،　　وسهيل ، اذا استقل ، يماني

ويجدر بالمؤرخ العربي ، بعد مطالعة القرآن ودرس حكمه واحكامه ، ان يدرس رسالة الفخر الرازي « نهاية الايجاز في

دراية الاعجاز » ، فيلم ببعض ما كان يجول في عقول السلف من هذا القبيل . فهنالك فصول متتابعة في الكناية وضروبها ، والتجنيس وانواعه ، والسجع ، والتضمين ، والترصيع ، والمجاز والتشبيه ، والاعتذار ، والاستعارة ، والمطـابقة ، والمقابلة ، والمزاوجة ، والاعتراض ، والالتفات ، والاقتباس ، والتلميح ، واللفّ والنشر ، والتعديد ، والابهام ، وتجاهل العـارف ، والاغراق ، والجمع ، والتفريق ، والتقسيم . ومثل هذا يكثر في النصوص الدينية ، والمراسلات الشخصية ، والقطع الادبية. فعلى المؤرخ المدقق ان يستعد لمثل هذه المفـاجآت اللغوية ، ويتهيأ لها

وحيث يعترض المؤرخ مثل هذه العقبات عليه ان يسعى لتذليلها بالوسائل نفسها التي يتذرع بها لفهم الغامض من ظاهر النصّ : عليه بمطالعة النصّ كله اولاً ، ثم بمراجعة مؤلفـات المؤلف الاخرى ، فاقوال الزملاء المعاصرين . ويجدر به ان يترزن في مثل هذه المواقف فلا يتوقع الكناية مثلاً في غير محلها ولا يغفل عنها في محل وقوعها

بقي علينا قبل اختتام هذا الباب ان نعترف بفضل علماء التفسير في هذا المضمار • فان الاسس التي اتبعوها في اصول التفسير علمية صحيحة

قال شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية في رسالته في اصول التفسير[١] ما نصه :

فان قال قائل فما احسن طرق التفسير فالجواب ان أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن. فما أُجمل في مكان فانه قد فسر في موضع آخر وما اختصر من مكان فقد بسط في موضع آخر — فان اعياك ذلك فعليك بالسنة فانها شارحة للقرآن وموضحة له بل قد قال الامام ابو عبد الله محمد بن ادريس الشافعي كلُّ ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو بما[٢] فيه من القرآن قال الله تعالى ﴿ انا انزلنا اليك الكتاب

---

(١) مقدمة في اصول التفسير من كلام شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية عني بتحقيقها الشيخ جميل افندي الشطي ، مطبعة الترقي بدمشق ١٩٣٦ ص ٢٤ — ٣٢

(٢) الاصل : مما

بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولا تكن للخائنين خصيما ﴾ وقال تعالى ﴿ وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون ﴾ وقال تعالى ﴿ وما انزلنا عليك الكتاب الا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ﴾ ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الا اني اوتيت القرآن ومثله معه . يعني السنة ، والسنةُ ايضاً تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن لانها تتلى كما يتلى ، وقد استدل الامام الشافعي وغيره من الائمة على ذلك بادلة كثيرة ليس هذا موضع ذلك ، والغرض انك تطلب تفسير القرآن منه فان لم تجده فمن السنة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه الى اليمن بم تحكم (قال) بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد رأيي قال فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره وقال الحمد لله الذي وفق (رسول) رسول الله لما يرضي رسول الله وهذا الحديث في المساند والسنن باسناد جيد

وحينئذٍ اذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك الى اقوال الصحابة فانهم ادرى بذلك لما شاهدوه من

القرآن والاحوال التي اختصوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح لا سيما علماؤهم و كبراؤهم كالائمة الاربعة الخلفاء الراشدين والائمة المهديين مثل[١] عبد الله بن مسعود قال الامام ابو جعفر محمد بن جرير الطبري حدثنا أبو كريب قال أنبأنا جابر بن نوح أنبأنا الأَعمش عن ابي الضحى عن مسروق قال قال عبد الله يعني ابن مسعود والذي لا اله غيره ما نزلت آية من كتاب الله الا وانا اعلم فيمن نزلت واين نزلت ولو أعلم مكان احد اعلم بكتاب الله مني تناوله المطايا لاتيته ، وقال الأَعمش أيضًا عن أبي وائل عن ابن مسعود قال كان الرجل منا اذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن ، ومنهم الحبر البحر عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وترجمان القرآن ببركة دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم له حيث قال : اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ، وقال ابن جرير حدثنا محمد بن بشار أنبأنا وكيع انبأنا سفيان عن الأَعمش عن مسلم (عن مسروق قال) قال عبد الله يعني ابن مسعود نعم

(١) الاصل : المهذبين وعبد الله

ترجمان القرآن ابن عباس ، ثم رواه عن يحيي بن داود عن اسحق الازرق عن سفيان عن الأعمش عن مسلم بن صبيح أبي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود انه قال نعمَ الترجمان للقرآن ابن عباس ، ثم رواه عن بندار عن جعفر بن عون عن الأعمش به كذلك ، فهذا اسناد صحيح الى ابن مسعود انه قال عن ابن عباس هذه العبارة ، وقد مات ابن مسعود في سنة ثلاث وثلاثين على الصحيح وعمر بعده ابن عباس ستّاً وثلاثين سنة فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود ، وقال الأعمش عن ابي وائل استخلف علي عبد الله بن عباس على الموسم فخطب الناس فقرأَ في خطبته سورة البقرة وفي رواية سورة النور ففسرها تفسيراً لو سمعته الروم والترك والديلم لأسلموا

وهذا غالب ما يرويه اسماعيل بن عبد الرحمن السندي الكبير في تفسيره عن هذين الرجلين ابن مسعود وابن عباس ولكن في بعض الاحيان ينقل عنهم ما يحكونه من اقاويل أهل الكتاب التي اباحها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار . رواه البخاري

عن عبد الله بن عمر ولهذا كان عبد الله بن عمر قد اصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الاذن في ذلك ولكن هذه الاحاديث الاسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد ، فانها على ثلاثة أقسام أحدها ما علمنا صحته مما بايدينا مما نشهد له بالصدق فذاك صحيح ، والثاني ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه والثالث ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته لما تقدم وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود الى أمر ديني ولهذا تختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك كما يذكرون في مثل هذا أسماء أَصحاب الكهف ولون[١] كلبهم وعدتهم وعصا موسى من أَي الشجر كانت واسماء الطيور التي أَحياها الله لابراهيم وتعيين البعض الذي ضرب به المقتول[٢] من البقرة ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى الى غير ذلك مما ابهمه[٣]

(١) الاصل: وكون (٢) الاصل : القتل

(٣) الاصل : الهمه — ولعل ما اثبتناه في الكل اصح

الله في القرآن مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز كما قال تعالى ﴿ سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجماً بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم قل ربي أَعلم بعدتهم ما يعلمهم الاّ قليل فلا تمار فيهم الا مراء ظاهراً ولا تستفت فيهم منهم احداً ﴾ فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الادب في هذا المقام وتعليم ما ينبغي في مثل هذا فانه تعالى اخبر عنهم بثلاثة أَقوال ضعف القولين الاولين وسكت عن الثالث فدل على صحته اذ لو كان باطلاً لرده كما ردهما ثم ارشد الى ان الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته فيقال في مثل هذا ﴿ قل ربي أَعلم بعدتهم ﴾ فانه ما يعلم بذلك الا قليل من الناس ممن اطلعه الله عليه فلهذا قال ﴿ فلا تمار فيهم الاّ مراءً ظاهراً ﴾ أَي لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته ولا تسألهم عن ذلك فانهم لا يعلمون من ذلك الا رجم الغيب فهذا أَحسن ما يكون في حكاية الخلاف أَن تستوعب الاقوال في ذلك المقام وان ينبه على الصحيح منها ويبطل الباطل وتذكر فائدة الخلاف وثمرته لئلا (يطول) النزاع والخلاف فيما لا فائدة

تحته فيشتغل به عن الاهم ، فأما من حكى خلافًا في مسئلة ولم يستوعب أَقوال الناس فيها فهو ناقص اذ قد يكون الصواب في الذي تركه أَو يحكى الخلاف ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الاقوال فهو ناقص أَيضًا فان صحح غير الصحيح عامداً فقد تعمد الكذب أو جاهلاً فقد اخطأ ، كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته أَو حكى أقوالاً متعددة لفظًا ويرجع حاصلها الى قول أَو قولين معنىً فقد ضيع الزمان واكثر مما[1] ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور والله الموفق للصواب

اذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الائمة في ذلك الى أَقوال التابعين كمجاهد بن جبر فانه كان آية في التفسير كما قال محمد بن اسحاق حدثنا ابان بن صالح عن مجاهد قال عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته الى خاتمته أوقفه عند كل آية منه واسأله عنها ، وبه الى الترمذي قال حدثنا الحسين بن مهدي البصري حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة (قال)

(١) الاصل : وتكثر بما

ما في القرآن آية الا وقد سمعت فيها شيئاً ، وبه اليه قال حدثنا ابن ابي عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن الاعمش قال قال مجاهد لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم احتج أَن اسأل ابنَ عباس عن كثير من القرآن مما سألت ، وقال ابن جرير حدثنا ابو كريب قال[1] حدثنا طلق بن غنام عن عثمان المكي عن ابي مليكة قال رأَيت مجاهداً سأل (ابن عباس) عن تفسير القرآن ومعه الواحه فقال ابن عباس اكتب حتى سأله عن التفسير كله ، ولهذا كان سفيان الثوري يقول اذا جاءَك التفسير عن مجاهد فحسبك به — وكسعيد بن جبير وعكرمة مولى ابن عباس وعطاء ابن ابي رباح والحسن البصري ومسروق بن الاجدع وسعيد بن المسيب وابي العالية والربيع وابن انس وقتادة والضحاك بن مزاحم وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم فتذكر اقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم تباين في الالفاظ يحسبها من لا علم عنده اختلافاً فيحكيها أَقوالاً وليس كذلك فان منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أَو نظيره ومنهم من ينص

(١) الاصل : قد

على الشيء بعينه والكل بمعنى واحد في كثير من الاماكن فليتفطن اللبيب لذلك والله الهادي * وقال شعبة بن الحجاج وغيره أقوال التابعين في الفروع ليست حجة فكيف تكون حجة في التفسير يعني انها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم وهذا صحيح اما اذا اجمعوا على الشيء فلا[1] يرتاب في كونه حجة فان اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم ويرجع في ذلك الى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب أو أقوال الصحابة في ذلك

فاما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام، حدثنا مؤمل حدثنا سفيان حدثنا عبد الاعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار، حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن عبد الاعلى الثعلبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عايه وسلم : من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار، وبه الى الترمذي قال حدثنا عبد بن

(١) الاصل : اجتمعوا على الشيء ولا

حميد حدثني حسان بن هلال قال حدثنا سهيل اخو حزم القطعي قال حدثنا أَبو عمران الجوني عن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد اخطأ . قال الترمذي هذا حديث غريب وقد تكلم بعض أَهل الحديث في سهيل بن ابي حزم ، وهكذا روى بعض أَهل العلم عن[1] أَصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم انهم شددوا في أَن يفسر القرآن بغير علم ، واما الذي روى عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أَهل العلم انهم فسروا القرآن فليس الظن بهم انهم قالوا في القرآن وفسروه بغير علم أَو من قبل أَنفسهم ، وقد رُوي عنهم ما يدل على ما قلنا انهم لم يقولوا من قبل انفسهم بغير علم فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به وسلك غير ما أُمر به فلو انه أَصاب المعنى في نفس الامر لكان قد اخطأ لانه لم يأت الامر من بابه كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار وان وافق حكمه الصواب في نفس الامر ، لكن يكون أَخف جرماً ممن اخطأ والله أَعلم ،

(١) الاصل : من

وهكذا سمى الله تعالى القذَفة كاذبين فقال ﴿ فاذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون ﴾ فالقاذف كاذب ولو كان قد قذف من زنى في نفس الامر لانه اخبر بما لا يحل له الاخبار به وتكلف ما لا علم له به والله أَعلم . ولهذا تحرّج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به كما روى شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن ابى معمر قال قال ابو بكر الصديق : ايّ أرض تقلني وأَيّ سماء تظلني اذا قلت في كتاب الله ما لم أَعلم ، وقال أَبو عبيد القاسم بن سلام حدثنا محمود بن يزيد عن العوام بن حوشب عن ابراهيم التيمي ان أَبا بكر الصديق سئل عن قوله ﴿ وفاكهةً وأَبا ﴾ فقال أَي سماء تظلني واي أَرض تقلني ان أَنا قلت في كتاب الله ما لا أَعلم[1] ، وقال أَبو عبيد أَيضاً حدثنا يزيد عن حميد عن انس ان عمر بن الخطاب قرأَ على المنبر ﴿ وفاكهةً وابا ﴾ فقال هذه الفاكهة قد عرفناها فما الاب ثم رجع الى نفسه فقال ان هذا لهو التكلف يا عمر ، وقال عبد بن حميد حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا

(١) الاصل : ما لا اعلم (منقطع) ولعلها زائدة أو ان المراد اسناده منقطع

حماد بن زيد عن ثابت عن انس قال كنا عند عمر بن الخطاب وفي ظهر قميصه اربع رقاع فقرأ ﴿ وفاكهةً وأَبا ﴾ فقال ما الابّ ثم قال ان هذا لهو التكلف فما عليك ان لا تدريه ، وهذا هو كله محمول على انهما رضي الله عنهما انما أَرادا استكشاف علم كيفية الاب والا فكونه نبتاً من الارض ظاهر لا يجهل لقوله تعالى ﴿ فانبتنا فيها حباً وعنباً وقضبا وزيتوناً ونخلا وحدائق غلبا ﴾ وقال ابن جرير حدثنا يعقوب بن ابراهيم قال حدثنا ابن علية عن أَيوب عن ابن عباس (انه) سئل عن آية لو سئل عنها بعضكم لقال فيها فابى أَن يقول فيها ، اسناده صحيح ، وقال أَبو عبيد حدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن ايوب عن ابن ابي مليكة قال سأَل رجل ابن عباس عن ﴿ يوم كان مقداره الف سنة ﴾ فقال له ابن عباس فما ﴿ يوم كان مقداره خمسين الف سنة ﴾ فقال الرجل انما سألتك لتحدثني فقال ابن عباس هما يومان ذكرهما الله في كتابه الله أَعلم بهما ، فكره ان يقول في كتاب الله ما لا يعلم ، وقال ابن جرير حدثني يعقوب بن ابراهيم [1] حدثنا ابن علية عن مهدي بن ميمون عن

(١) الاصل : يعقوب يعني ابراهيم وهو خطأ

الوليد بن مسلم قال جاء طلق بن حبيب الى جندب بن عبد الله فسأله عن آية من القرآن فقال احرج[١] عليك ان كنت مسلماً لما قمت عني أَو قال ان تجالسني ، وقال مالك عن يحيى بن سعيد بن المسيب انه كان اذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال انا لا نقول في القرآن شيئاً ، وقال الليث عن يحيى بن سعيد بن المسيب انه كان لا يتكلم الا في المعلوم من القرآن ، وقال شعبة عن عمرو بن مرة قال سأل رجل سعيد بن المسيب عن آية من القرآن فقال لا تسألني عن القرآن وسل من يزعم انه لا يخفى عليه منه شيء يعني عكرمة ، وقال ابن شوذب حدثني يزيد ابن ابى يزيد قال كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام وكان اعلم الناس فاذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع ، وقال ابن جرير حدثني احمد بن عبده العنبي حدثنا عبيد الله بن عمر قال لقد ادركت فقهاء المدينة وانهم ليعظمون القول في التفسير ، منهم سالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيب ، ونافع الديلمي[٢] ، وقال

---

(١) الاصل : لفرج !

(١) الاصل : نافع الله قط !

وقال ابو عبيد حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن هشام بن عروة قال ما سمعت ابي تأول آية من كتاب الله قط ، وقال أيوب وابن عون وهشام الدستوائي عن محمد بن سيرين (قال) سألت عبيدة السلماني عن آية من القرآن فقال ذهب الذين كانوا يعلمون فيما انزل من القرآن فاتق الله وعليك بالسداد ، وقال ابو عبيد حدثنا معاذ عن ابن عون عن عبيد الله بن مسلم بن يسار عن ابيه قال اذا حدثتَ عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده ، حدثنا هشيم عن مغيرة عن ابراهيم قال كان اصحابنا يتقون التفسير ويهابونه ، وقال شعبة عن عبد الله بن ابي السفر قال قال الشعبي والله ما من آية الا وقد سألت عنها ولكنها الرواية عن الله ، وقال ابو عبيد حدثنا هشيم انبأَنا عمر بن ابي زائدة عن الشعبي عن مسروق قال اتقوا التفسير فانما هو الرواية عن الله

فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن ائمة السلف محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به ، فاما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه ؛ ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم اقوال في التفسير ولا منافاة لأنهم

تكلموا فيما علموه وسكتوا عما جهلوه ، وهذا هو الواجب على كل احد ، فانما كما يجب السكوت عما لا علم له به فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه لقوله تعالى ﴿ليبيننه للناس ولا يكتمونه﴾ ولما جاءَ في الحديث المروي من طرق : من سئل عن علم فكتمه الجم يوم القيامة بلجام من نار ، وقال ابن جرير حدثنا محمد بن بشار حدثنا مؤمل حدثنا سفيان عن ابى الزياد قال قال ابن عباس التفسير على اربعة اوجه وجه تعرفه العرب من كلامها وتفسير لا يعذر أحد بجهالته وتفسير يعلمه العلماء وتفسير لا يعلمه الا الله ، والله سبحانه وتعالى أعلم

الباب السادس

العدالة والضبط (١)

وهنالك نقد داخلي سلبي ، يكشف الستار عن مآرب المؤلف واهوائه ودرجة تدقيقه في الرواية ، فيظهر لنا مقدار ما عنده من العدالة والضبط او ما ينقصه منهما . والمؤرخ العربي في اشد الحاجة الى مثل هذا النوع من النقد . ولا سيما وانه

(١) عدُل يعدُل عدالة ضد جار . ورجل عدْل اي عادل ورضًى ومقنع في الشهادة . وهو في الاصل مصدر وبهذا الاعتبار لا يثنى ولا يجمع . يقال رجل او امرأة عدْل ورجلان او امرأتان عدل ورجال او نساء عدل . ويجوز ان يطابق . وضبطَه يضبطُه ضَبطاً حفظه حفظاً بليغاً وقهره وقوي عليه واحكمه واتقن عمله

لا يزال في العالم العربي من يقول قول فنلون[١] الافرنسي ويحذو حذوه :

فما كتب التاريخ في كل ما روت
لقرائهــا الا حديث ملفقُ
نظرنا لامر الحاضرين فرابنا
فكيف بامر الغــابرين نصدقُ

على ما عُرف من جمهور علماء الحديث وعلى ما انتجته قرائح رجال الغرب في القرنين الاخيرين في هذا السبيل ، حتى كاد بعضهم يحشر مسألة معالجة التاريخ من بعض نواحيه بين العلوم الثابتة . ولـكنّ صاحبنا شاعرٌ والشعراء يتبعهم الغاوون

ومن الغريب ان ما اورده شاعرنا ، في سبيل الهزء والسخرية ، في البيت الثاني ، انمــا هو قاعدة من القواعد التي يرتـكز عليها علم التأريخ . وقد قال علماء التاريخ شك المؤرخ رائد حكمته وقالوا الاصل في التأريخ الاتهام لا براءة الذمة ودليلهم في هذا مستمد من علم النفس ، حيث يتهم رجاله

(١) François Fenelon ١٦٥١ — ١٧١٥

حواس الانسان واحكامه العقلية وذاكرته ويذهبون الى انه كثيراً ما يُخدع فيخدع . ونظرة الى ما يقوم به المشعوذون على المسارح لتضليل الجماهير تكفي لاقناع القارىء بما اقول . وخذ اذا شئت حصاة صغيرة وضعها في كفك . ثم ضع وسطى اصابع يدك الاخرى فوق السبابة وتناولها بها تشعر بانها اثنتان . وما يصدق على اللمس يصح على الحواس الاخرى احياناً

وقد تنقل الحواس الخبر اليقين الى الدماغ . ولكن العقل يسيء التفسير فيخطىء فهمها وتعليلها . ويضل في وهمه . ومما نذكر من هذا القبيل ، اننا في اثناء التلمذة ، جلسنا مرة نصغي الى استاذنا يلقي محاضرة علينا في هذه الناحية من علم النفس . وفي اثناء الكلام سمعنا ضجة قوية خارج الغرفة . ثم دخل فجأة علينا رجل مذعور ووراءه اثنان يلحقان به واحدهما يقول له قف قف والا قتلتك . وبيده مسدس صوّبه اليه . فهرب الرجل الاول من باب آخر . وتبعه الرجلان الاخران . فقال لنا استاذنا اكتبوا ما شاهدتم من هذه الواقعة . فكتبنا ما ورد في اعلاه . وبعد ان اطلع على شهادتنا في الامر ضحك . ثم استدعى صاحب المسدس وساله ان يرينا مسدسه . ولشد ما

كانت دهشتنا حين علمنا ان مسدسه لم يكن سوى ثمرة جافة من اثمار الموز · أرأيتم الى اي حدّ يخدع العقل احياناً في استناده الى الحواس ؟

هذا واذكروا ان الانسان عرضة للنسيان · فقد تخونه الذاكرة · او يخلط بين حادثين · فيضيف وقائع حدثت او وقعت في الواحد وينسبها الى الآخر · واذن فعلم النفس ، في هذا الباب ، يفرض ان نحتاط فلا نخدع · واذا ما ذكرنا في الوقت نفسه ان الراوي يقول احياناً فيما لا يفهم ، وانه قد يقصد التحريض وايقاد نار الفتنة ، وقد يتعمد الكذب لغاية في النفس ، اذا ما ذكرنا جميع هذه الامور ، قلنا مع علماء التاريخ ، شكّ المؤرخ رائد حكمته

وينحصر شك المؤرخ في سلسلتين اساسيتين من الاسئلة التي لا بد من الاجابة عنها لاخراج الحقائق التاريخية من سترة الريب الى صحن اليقين · والسلسلة الاولى تتعلق برأي الراوي في حقيقة ما يروي لانه قد يموه الباطل ويزين الخطأ · فيترتب على المؤرخ ، والحالة هذه ان يتساءل عن امور عدة منها ما ياتي :

١) هل لراوي الرواية مصلحة فيما يروي ؟ وهل هو يزين لنا الامر ويحسنه فيعتمد الكذب ليسوقنا الى استنتاج معين ؟ فاذا ما خامرنا في كلامه شك ، وخالجنا فيه ظن ، تحرينا غرضه فيما يكتب . ومثل هذا يكثر في المخابرات السياسية الرسمية ، ولا سيما فيما تنشره الحكومات عن بعض المشاكل فور ظهورها . فقد تصدق الوزارات فيما تنشر ولكنها لا تنشر كل الحقيقة . وليس على المؤرخ المستجد الا ان يطلع على بعض ما نشره الاستاذ هارولد تمبرلي ، من ابحاثه في تاريخ اوروبة المعاصر ليتأكد من صحة ما نقول . وعليه ايضاً ان يتعهد بنظره الرواة الذين ينتمون الى فئة معينة من الناس ، او يدينون بمذهب من المذاهب ، او يقولون قول حزب من الاحزاب ، لعلهم يموهون او ينمقون او يكذبون

٢) هل خضع الراوي لظروف قاهرة أكرهته على التلفيق والنطق بالبطل ؟ ومثل هذا يقع احياناً في بعض المعاملات الرسمية ، كأن تتطلب بعض الظروف الحكومية القانونية شروطاً لا تتوفر احياناً بتمام دقائقها وحذافيرها . فيضطر منظم الضبط ان يقول باكتمالها في حين انها لم تكتمل . فمن خطإ في تاريخ

الاجتماع الى تأخير في الساعة المعينة للجلسة الى نقص في عدد الحاضرين وهلم جراً . وعلى الرغم من هذا ترى العامة والخاصة احياناً تعزو الصدق الى وثيقة من الوثائق الحكومية الرسمية لمجرد كونها رسمية . واذن فيجدر بالمؤرخ المدقق ان يتردد في صحة هذا النوع من الوثائق الرسمية الى ان ينجلي الشك ويشرق نور اليقين

٣) هل شايع الراوي ، او قاوم ، فئة معينة من الناس حتى اضطر ، عن قصد او عن غير قصد ، ان ينظر بعين الرضى الى الفئة التي انتمى اليها فيناصرها على الاخرى ؟ وهو امر قديم العهد في مهنة التاريخ اشار اليه المؤرخون القدماء وعبروا عنه بالعبارتين اللاتينيتين :

odium in longum jacens, studium immane loquendi

ومعنى الاولى « رغبة في الكلام لا تعرف الشبع » والثانية « بغض مزمن » . تقول عبر المؤرخون القدماء عن هذا الامر بهاتين العبارتين وتبرأوا من الاخذ بهما منذ مئات السنين فيجدر بالمؤرخ المدقق ان يتبصر في الامر من هذه الناحية ويدرس الراوي من حيث علاقاته القومية والحزبية والمذهبية

والفلسفية وما شاكل ذلك

٤) وهل اندفع الراوي بشيء من الغرور والكبرياء لينطق بالبطل ويحيد عن الحق؟ وهل اقدم على ما يروي بداعي المفاخرة او المفاضلة او المنافسة او ما شابه ذلك؟ لا بد من نفحص اخبار الراوي من هذه الناحية ايضاً قبل الاعتماد على روايته · وليذكر المؤرخ المستجد ان دوافع الغرور والكبرياء تختلف باختلاف الزمان والمكان ، وان بعض الناس قد يفاخر بما لا يفاخر به البعض الآخر · فالافرنسيون اليوم ينكرون على اسلافهم قيامهم بمجزرة برثولوميو والملك الافرنسي شارل التاسع زمنئذٍ كان يتبجح ويتباهى بانه هو الذي نظم هذه المذابح · بيد انه لا بد من الاعتراف ايضاً بنوع من التشرف والتبذخ والاعتزاز لم يختلف على مدى العصور والادهار هو حب الجاه والظهور بمظهر المقدرة والنفوذ والعظمة · فيجدر بنا والحالة هذه ان نصر على اتهام الراوي بمثل ما تقدم الى ان نتيقن من براءة ذمته

٥) وهل حاول الراوي ان يتودد الى جمهور الناس او ان يتملقهم او يداريهم؟ فهنالك عقائد دينية وعادات اجتماعية

وامور اخرى قلما يجروء على مخالفتها او اهمالها فرد من الافراد ·
وهذه مراسلاتنا الشخصية فانها قد تتضمن الشيء الكثير من
عبارات التودد والاخلاص والمحبة لمجرد المجاملة والانقياد للعرف·
وقد لا نجد ، حتى بين افراد العامة ، من ينكر علينا هذا الامر
ولكننا ننسى او نتناسى هذه الحقيقة الناصعة عندما نرجع الى
بعض الاصول لتأييد رأي من الاراء · فنقول مثلاً بتواضع
المقامات الاكليريكية العالية ، في العصور الوسطى ، لانهم لدى
انتخابهم لتبوء عرش من العروش الكنيسية ، امتنعوا عن القبول
بداعي العجز والتقصير وعدم الاستحقاق · نقول هذا القول
وننسى في الوقت نفسه ان العادة والعرف في العصور الوسطى
قضيا بمثل هذا التواضع · واذاً فلا بد من التردد والتبصر مرة
اخرى قبل الاعتماد على رواية الراوي في مثل هذه الظروف ·
فقد يكون مخلصاً فيما يقول ويفعل وقد لا يكون · وعلى كل
فانه يحسن بالمؤرخ المدقق ان يتعرف الى الراوي ليتأكد من
الجمهور الذي يخاطب · ويجدر به ان ينعم النظر في احوال
الجمهور المخاطب ليقف على عرفهم وعوائدهم

٦) ومما يترقبه المؤرخ المدقق ولا يغفله طرفة عين

الاسلوب الادبي في الرواية • وذلك لان الادب فن وكفن لا يتطلب صاحبه فيه الحقيقة كما هي بل كما يريدها ان تكون · ولذا فان الاديب يتعمد مداعبة الالفاظ والتراكيب للتأثير في النفس · وقد يتطلب ذوقه الفني ما لا يتفق مع الحقيقة · فمن زيادة بسيطة هنا الى تقديم او تأخير هناك وما الى ذلك من اساليب الفن مما يزعج المؤرخ العالم ويدفعه للتيقظ · فيتعقب خطوات الراوي الاديب ويراقب حركاته وسكناته· ثم يسعى ما امكنه للتعرف الى ادب العصر الذي عاش فيه الراوي · فيطلع على بدائعه وروائعه لعله يقف على المثل العليا التي اثرت في اسلوب الراوي · فيسهل عليه عندئذٍ ان يتفهم الرواية ويقدرها حق قدرها

ولا نرى بداً في هذه المناسبة من مصارحة المؤرخ المستجد بان شكنا في عدل الراوي يتناسب احياناً كثيرة مع تفوقه في الابداع الفني الادبي ·فكلما ازداد الراوي ابداعاً في اسلوبه الادبي ازددنا شكاً في عدله وقل اطمئناننا اليه · وما يصح عن النثر في هذا الباب احياناً ينطبق كل الانطباق على الشعر في غالب الاحيان

وهنالك سلسلة ثانية من الاسئلة العلمية يتذرع بها المؤرخ للتوصل الى فهم الراوي وادراك مقدار ضبطه • وهي كالسلسلة الاولى مما اجمع عليه المؤرخون المعاصرون وابدع في عرضه والتعبير عنه المؤرخ الافرنسي الشهير الاستاذ شارل لانجلوا • واليك اهمها :

١) هل كان الراوي يتمتع بحواس سليمة وعقل صحيح ؟ ام كان عرضة للخطإ من هذا القبيل كما ابنا ذلك في القسم الاول من هذا الباب ؟ فقد يشاهد الراوي ما يروي وينوي الصدق والاخلاص ولكن حواسه تخطئ في نقل الخبر اليه ، او عقله يتوهم غير الواقع ، او ذاكرته تخونه من حيث لا يدري

ومما له علاقة بالموضوع نفسه اهواء الراوي واغراضه • فانها قد تؤثر عليه من حيث لا يقصد • فيظن انه يروي الحقيقة ويكون بعيداً عنها • فيتذرع المؤرخ عندئذٍ ببعض الاسئلة التي اوردناها لاظهار العدالة • ويتمكن بها احياناً كثيرة من اكتشاف اهواء الراوي واغراضه

بيد انه لا بد من الاشارة بهذه المناسبة الى طريقة السؤال

والجواب في نقل بعض المعلومات التاريخية . فقد يستدعي شكل السؤال شكلاً خصوصياً للجواب مما يؤدي احياناً الى الضلال والتضليل . ولا سيما وان السائل في بعض الاحيان يجهل ما يسأل عنه فيبتعد كل البعد عن الحقيقة التي ينشد

٢) هل تمتع الراوي بجميع شروط المشاهدة العلمية ؟ وهي ما يلي : اولاً ان يكون الراوي في مكان يتمكن فيه من مشاهدة الحوادث مشاهدة صحيحة . وثانياً ان يكون الراوي في اثناء المشاهدة بعيداً عن الغرض . وثالثاً ان يدون ما شاهده في اثناء وقوع الحوادث المروية . ورابعاً ان يوضح بجلاء تام طريقته في المشاهدة والتدوين . فقد يشاهد الراوي ما يروي ولكنه يكون في مكان او ظرف لم يتمكن فيه من التدقيق في النظر والسمع . وقد يشاهد ما يروي وينقصه الاستعداد الفني لفهمه . وقد يشاهد ايضاً ولكنه يتأخر في التدوين فتخونه الذاكرة وتؤثر عليه ظروف مستجدة فلا ينقل الينا الخبر اليقين . واذاً « فالذكريات » التي لا تدوَّن عادة الا بعد مرور الزمن هي في عرفنا من اضعف الروايات

٣) وهناك حقائق كان بامكان الراوي ان يشاهدها

ويفهمها لو كلف نفسه مؤونة البحث عنها . فقد يروي لنا تفاصيل لم يشاهدها . ولكنه تكاسلاً اواهمالاً منه تخيلها او استنتجها دون ان يتحققها بنفسه . ومثال ذلك يروى احياناً عن تفاصيل حفلة دعي اليها الراوي ولكنه لسبب ما لم يحضرها. فاكتفى بوقائع الحفلة وتخيل او استنتج الباقي

٤) وهل روى الراوي ما لا تكتمل معرفته بمجرد المشاهدة الشخصية ؟ فقد تتعلق روايته بحقيقة عامة تشمل عدداً كبيراً من النفوس او بلاداً واسعةً من البلدان مما لا يتيسر لفرد واحد من الناس ان يدقق فيها وينقل الينا الخبر اليقين عنها . فمن كلام اجمالي عن عادات قوم من الاقوام ، الى تعميم عن تطور عقيدة او راي في عصر من العصور ، وما الى ذلك من الاجمال في الكلام والتعميم في المعنى ، مما يستلفت النظر ويوجب التبصر . فيترتب على المؤرخ في مثل هذه الاحوال ان يذكر ان مثل هذا التعميم انما هو استنتاج في اساسه لا مشاهدة ، فينظر عندئذٍ في عدد الحقائق المفردة التي بنى الراوي استنتاجه عليها ، ويلتفت بصورة خاصة الى مقدرة الراوي في الاستنتاج. ولا بد من درس الراوي في جميع مؤلفاته للتعرف الى

عاداته في التفكير والاستنتاج . واذا ما ذكرنا بهذه المناسبة ان العقل البشري يتأثر بالعادة في التفكير ادركنا امكانية التوصل الى نقد الراوي من هذه الناحية ونقدير تدقيقه في التفكير والاستنتاج

ونريد قبل الفراغ من بحث هذه المسألة ان نلاحظ امراً هو من الاهمية بمكان . ذلك ان امر العدالة والضبط عند الراوي الواحد ليس جامعاً مانعاً كما يقول المناطقة . فلا يجوز مثلاً ان نثبت عدالة الطبري وضبطه ثم ناخذ بجميع اقواله . اذ قد يجوز ان يكون عادلاً ضابطاً في بعض ما يقول ويكون على عكس ذلك في بعض اقواله الاخرى . واذن فيجب على المؤرخ المدقق ان ينظر في كل خبر من اخبار الراوي على حدة فيطبق ما ورد من الاسئلة في اعلاه مراراً متعددة

وقد تضطرنا الظروف احياناً الى الاعتماد على المصادر الثانوية . وذلك لاسباب منها ضياع الاصول او المصادر الاولية ، ومنها ان ما نسميه اصلاً قد لا يخلو احياناً من الاعتماد على سابق له ، فتصبح الرواية فيه مزيجاً من شهادة اولية وشهادة ثانوية مأخوذة عن الغير . ومما نذكر من هذا القبيل انه لما زار

الجنرال اللنبي جامعة بيروت الاميركية عام ١٩١٩ اتى بمعيته اركان حربه . وبعد ان رحب به الدكتور هوَرد بلس رئيس الجامعة آنئذٍ قام الجنرال ليتكلم . واتخذ موضوعاً له موقعة طول كرم الشهيرة . وما كاد يتبسط في اخبار هذه الموقعة ، التي خاض غمارها بصفته قائداً عاماً للقوات البريطانية ، حتى اخذ يستعين باركان حربه الجالسين معه على المنبر، فيقول للجنرال بولفين أَلم تفعل كذا في الساحل ؟ ويقول لغيره أَليس كذلك؟ فانظروا الى رجل ، كان على راس جيش فاتح ، يحمل اكبر مسؤولية في ساحة القتال ، وهو اولى من تؤخذ عنه اخبار فتوحاته ، ولكنه على ذاك يعتمد على من كان يوجه اليهم الاوامر في تفاصيل روايته . واذاً فرواية الجنرال اللنبي عن موقعة طول كرم هي مزيج من مشاهداته الشخصية ومشاهدات ثانوية اخذها عن اركان حربه

وهنا يجب على المؤرخ ان يوجه التفاته الى الشاهد الذي أُخذ عنه الخبر . فاذا كان هذا قد شاهد بعينه فشهادته اولية . والا فمن الواجب ان نتأَثر الرواة الذين تسلسل عنهم هذا الخبر حتى نصل الى الشاهد العيان . وعندئذٍ نطبق ما مرَّ بنا من

الاسئلة للتثبت من العدالة والضبط · وهو امر وعر المسلك لبعدنا في غالب الاحيان عن زمن الوقائع المروية ، فنصبح تجاه امر واقع وهو النظر في شهادة ليس لها راوٍ معروف· وشهادة مثل هذه هي في عرفنا قليلة القيمة· ولو تقيد المؤرخون بهذه القاعدة لوفروا على الخلف كثيراً من العناء · ولكفوا انفسهم مؤونة سرد اخبار لا طائل تحتها · ولعلَّ كثيراً من التاريخ لو غربل بهذا الغربال لما زاد عن عشره

ومما يذكر مع مزيد الاعجاب والتقدير ما توصل اليه علماء الحديث منذ مئات السنين في هذا الباب واليك بعض ما جاءَ في مصنفاتهم نورده بحروفه وحذافيره تنويهاً بتدقيقهم العلمي واعترافاً بفضلهم على التأريخ

قال الامام مالك ابن أَنس (١٧٩هـ.) : «لا يوخذ العلم من اربعة ويوخذ ممن سوى ذلك — لا يوخذ من سفيه ولا

يوخذ من صاحب هوى يدعو الناس الى هواه ولا من كذاب يكذب في احاديث الناس وان كان لا يتهم على احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة اذا كان لا يعرف ما يحدث به · وقال اسحق بن محمد الغروي سئل مالك أَيوُخذ العلم ممن ليس له طلب ولا مجالسة فقال لا فقيل ايوُخذ ممن هو صحيح ثقة غير انه لا يحفظ ولا يفهم ما يحدث به فقال لا يكتب العلم الا عمن يحفظ ويكون قد طلب وجالس الناس وعرف وعمل ويكون معه ورع · وقال اسماعيل بن ابي اويس سمعت خالي مالكا يقول ان هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم · لقد ادركت سبعين ممن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذه الاساطين فما اخذت عنهم شيئًا وان احدهم لو أُتمن على بيت مال لكان به امينًا لانهم لم يكونوا من اهل هذا الشان وقدم علينا ابن شهاب فكنا نزدحم عند بابه · وقال شعبة بن الحجاج كان مالك احد المميزين ولقد سمعته يقول ليس كل الناس يكتب عنهم وان كان لهم فضل في انفسهم انما هي اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا توُخذ الا من اهلها · وقال ابن كنانة قال

مالك من جعل التميز راس ماله عدم الخسران وكان على زيادة »[١]

وقال الامام ابو الحسين مسلم[٢] (٢٦١ هـ.) : « واعلم وفقك الله تعالى ان الواجب على كل احد عرف التميز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين ان لا يروي منها الا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه وان يتقي منها ما كان منها عن اهل التهم والمعاندين من اهل البدع» وقال ايضاً ، « حدثني محمد بن عبد الله بن قُهزاذ من اهل مَرْو قال اخبرني علي بن حسين بن واقد قال قال عبدالله بن المبارك قلت لسفيان الثوري ان عبّاد بن كَثير من تَعرِف حاله واذا حدَّث جاء بامر عظيم فترى ان اقول للناس لا تأخذوا عنه قال سفيان بلى قال عبدالله فكنت اذا كنت في مجلس ذكر فيه عبّاد اثنيت عليه في دينه واقول لا تأخذوا عنه ٠ وحدثني

(١) مما اقتطفه الشيخ طاهر الجزائري عن الامام جلال الدين السيوطي في اسعاف المبطأ برجال الموطأ . راجع كتـابه توجيه النظر الى اصول الاثر ص ٢٦

(٢) الجامع الصحيح ج ١ ص ٦

محمد ابن ابي عتّاب قال حدثني عفّان عن محمد بن يحيى بن سعيد القطّان عن ابيه قال لم نرَ الصالحين في شيءٍ اكذب منهم في الحديث . قال مسلم يقول يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب . وحدثني حجاج بن الشاعر حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حمّاد بن زيد قال قال ايوب ان لي جاراً ثم ذكر من فضله ولو شهد عندي على تمرتين ما رأيت شهادته جائزة »(١)

وقال حجة الاسلام الامام ابو حامد الغزالي (٥٠٥هـ.) : « العدالة في الرواية والشهادة عبارة عن استقامة السيرة في الدين . ويرجع حاصلها الى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءَة جميعاً حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه . فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفاً وازعاً عن الكذب . ثم لا خلاف في انه لا تشترط العصمة من جميع المعاصي . ولا يكفي ايضاً اجتناب الكبائر بل من الصغائر ما يرد به كسرقة بصلة وتطفيف في حبة قصداً . وبالجملة كل ما يدل على ركاكة دينه

(١) الجامع الصحيح ج١ ص ١٣–١٦

الى حد يجترىء على الكذب للاغراض الدنيوية . كيف وقد شرط في العدالة التوقي عن بعض المباحات القادحة في المروءة نحو الاكل في الطريق والبول في الشارع وصحبة الارذال والافراط في المزاح . والضابط في ذلك فيما جاوز محل الاجماع ان يرد الى اجتهاد الحاكم . فما دلَّ عنده على جراءته على الكذب ردَّ الشهادة به . وما لا فلا وهذا يختلف بالاضافة الى المجتهدين وتفصيل ذلك من الفقه لا من الاصول . ورب شخص يعتاد الغيبة ويعلم الحاكم ان ذلك له طبع لا يصبر عنه ولو حمل على شهادة الزور لم يشهد اصلاً فقبوله شهادته بحكم اجتهاده جائز في حقه . ويختلف ذلك بعادات البلاد واختلاف احوال الناس في استعظام بعض الصغائر دون بعض »[١]

ومما له علاقة بهذا الباب ، وهو من اجود ما قرأنا ، كلام القاضي عياض بن عياض (٥٤٤هـ) حيث يقول : « الذي ذهب اليه اهل التحقيق من مشايخ الحديث وائمة الاصوليين والنظار انه

(١) ابو حامد الغزالي : المستصفى من علم الاصول (طبع مصر) ج ١ ص ١٠٠ راجع ايضاً ج ٢ من المؤلف نفسه ص ١٠٢ — ١٠٣

لا يجب ان يحدث المحدث الا بما حفظه في قلبه او قيده في كتابه وصانه في خزانته فيكون صونه فيه كصونه في قلبه حتى لا يدخله ريب ولا شك في انه كما سمعه · وكذلك يأتي لو سمع كتاباً وغاب عنه ثم وجده او عاره ورجع اليه وحقق انه بخطه او الكتاب الذي سمع فيه بنفسه ولم يرتب فيه حرف منه ولا في ضبط كلمة ولا وجد فيه تغيراً · فمتى كان بخلاف هذا او دخله ريب او شك لم يجز له الحديث بذلك اذ الكل مجمعون على انه لا يحدث الا بما حقق واذا ارتاب في شيء فقد حدَّث بما لم يحقق انه من قول النبي صلى الله عليه وسلم · ويخشى ان يكون مغتراً فيدخل في وعيد من حدث عنه بالكذب · وصار حديثه بالظن · والظن اكذب الحديث · وقد هاب السلف الصالح من الصحابة رضوان الله عليهم الحديث بما سمعوه من قلق فيهِ وحفظوه عنه مخافة تجويز النسيان والوهم والغلط على حفظهم · ولا تأثير في الشرع للتجويزات فكيف بما لا يحقق ويبنى على الظن وسلامة الظاهر · ولهذا قال مالك رحمه الله فيمن يحدث من الكتاب ولا يحفظ حديثه اخاف ان يزاد في كتبه بالليل · وقد قال مثل هذا جماعة من ائمة

الحديث وشددوا في الاخذ »[1]

وقام في القرن السابع للهجرة الحافظ الفقيه ابن الصلاح الشهرزوري (٦٤٣هـ.) . ونزل دمشق ودرّس الحديث في المدرسة الاشرفية . فاعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة وجمع شتات مقاصدها وضم اليها من غيرها نخب فوائدها فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره . وعكف الناس عليه وساروا بسيره فنظموا اقواله واختصروها واستدركوا عليها واقتصروا وعارضوا وانتصروا[2]. الى ان قام في ايامنا العلامة الشيخ راغب الطباخ فعني بمصنف ابن الصلاح ونشره نشراً دقيقاً وعمم فائدته[3] . فرأينا نحن ان نقتطف من هذا المؤلف جميع ما ورد في معرفة من تقبل روايته ومن ترد

(١) عياض بن عياض : كتاب الالماع الى معرفة اصول الرواية وتقييد السماع ص ٥٦ — ٥٧

(٢) ابن حجر العسقلاني : نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر (طبعة مصر سنة ١٣٠٨) ص ٣

(٣) وكان قد سبقه الى ذلك العالم المحدث الشيخ عبد الحي المكنوي والسيدان احمد الجمالي وامين الخانجي

قال ابن الصلاح : « اجمع جماهير ائمة الحديث والفقه على انه يشترط فيمن يحتج بروايته ان يكون عدلاً ضابطًا لما يرويه . وتفصيله ان يكون مسلمًا بالغًا عاقلاً سالمًا من اسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظًا غير مغفل حافظًا ان حدَّث من حفظه ضابطًا لكتابه ان حدَّث من كتابه . وان كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك ان يكون عالمًا بما يحيل المعاني والله اعلم . ونوضح هذه الجملة بمسائل

(الاولى) عدالة الراوي تارة تثبت بتنصيص المعدلين على عدالته وتارة تثبت بالاستفاضة . فمن اشتهرت عدالته بين اهل النقل او نحوهم من اهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والامانة استغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً . وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في فن اصول الفقه . وممن ذكر ذلك من اهل الحديث ابو بكر الخطيب الحافظ . ومثل ذلك بمالك وشعبة والسفيانيين والاوزاعي والليث وابن المبارك... ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الامر فلا يسأَل عن عدالة هؤلاء وامثالهم وانما يسأَل عن عدالة من خفي امره على الطالبين . وتوسع ابن عبد البر الحافظ في هذا فقال

كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في امره ابداً على العدالة حتى يتبين جرحه لقوله صلى الله عليه وسلم يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله · وفيما قاله اتساع غير مرضي والله اعلم

(والثانية) ويعرف كون الراوي ضابطاً بان نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان · فان وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم او موافقة لها في الاغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً · وان وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه والله اعلم

(الثالثة) التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور لان اسبابه كثيرة يصعب ذكرها فان ذلك يحوج المعدل الى ان يقول لم يفعل كذا لم يرتكب كذا فعل كذا وكذا فيعدد جميع ما يفسق بفعله او بتركه وذلك شاق جداً · واما الجرح فانه لا يقبل الا مفسراً مبين السبب لان الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح · فيطلق احدهم الجرح بناءً على امر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الامر · فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح ام لا · وهذا ظاهر مقرر

في الفقه واصوله · وذكر الخطيب الحافظ انه مذهب الائمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما · ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما وكاسماعيل بن ابي اويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق وغيرهم · واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم · وهكذا فعل ابو داود السجستاني وذلك دال على انهم ذهبوا الى ان الجرح لا يثبت الا اذا فسر سببه ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة · وعقد الخطيب بابًا في بعض اخبار من استُفسر في جرحه فذكر ما لا يصح جارحًا · منها عن شعبة انه قيل له لمَ تركت حديث فلان فقال رأيته يركض على برذون فتركت حديثه · ومنها عن مسلم بن ابراهيم انه سئل عن حديث الصالح المري · فقال ما يصنع بصالح ذكروه يوما عند حماد بن سلمة فامتخط حماد والله اعلم · قلت ولقائل ان يقول انما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها ائمة الحديث في الجرح او في الجرح والتعديل · وقلّ ما يتعرضون فيها لبيان السبب بل يقتصرون على مجرد قولهم فلان ضعيف وفلان ليس

بشيءٍ ونحو ذلك او هذا حديث ضعيف وهذا حديث غير ثابت ونحو ذلك · فاشتراط بيان السبب يفضي الى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الاغلب الاكثر·وجوابه ان ذلك وان لم نعتمده في اثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في ان توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بناءً على ان ذلك اوقع عندنا فيهم ريبةً قوية يوجب مثلها التوقف · ثم من انزاحت عنه الريبة فام يبحث عن حاله اوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقف كالذين احتج بهم صاحبا الصحيحين وغيرهما ممن مسّهم مثل هذا الجرح من غيرهم· فافهم ذلك فانه مخلص حسن والله اعلم

(الرابعة) اختلفوا في انه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد او لا بد من اثنين · فمنهم من قال لا يثبت ذلك الا باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات · ومنهم من قال وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ ابو بكر الخطيب وغيره انه يثبت بواحد لان العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه وتعديله بخلاف الشهادات والله اعلم

(الخامسة) اذا اجتمع في شخص جرح وتعديل فالجرح

مقدم لان المعدل يخبر عما ظهر من حاله والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل ٠ فان كان عدد المعدلين اكثر فقد قيل التعديل اولى ٠ والصحيح والذي عليه الجمهور ان الجرح اولى لما ذكرناه والله اعلم

(السادسة) لا يجزيء التعديل على الابهام من غير تسمية المعدل ٠ فاذا قال حدثني الثقة او نحو ذلك مقتصراً عليه لم يكتف به فيما ذكره الخطيب الحافظ والصيرفي الفقيه وغيرهما خلافاً لمن اكتفى بذلك ٠ وذلك لانه قد يكون ثقة عنده وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده او بالاجماع ٠ فيحتاج الى ان يسميه حتى يعرف

(السابعة) اذا روى العدل عن رجل وسمّاه لم يجعل روايته عنه تعديلاً منه له عند اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم ٠ وقال بعض اهل الحديث وبعض اصحاب الشافعي يجعل ذلك تعديلاً منه له لانه يتضمن التعديل ٠ والصحيح هو الاول لانه يجوز ان يروي عن غير عدل فلم يتضمن روايته عنه تعديله

(الثامنة) في رواية المجهول ٠ وهو في غرضنا ههنا اقسام ٠

احدها المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً وروايته غير مقبولة عند الجماهير على ما نبهنا عليه اولاً . والثاني المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة. وهو عدل في الظاهر وهو المستور. فقد قال بعض ائمتنا المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا نعرف عدالة باطنه . فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الاول . وهو قول بعض الشافعيين وبه قطع منهم الامام سليم بن ايوب الرازي . قال لان امر الاخبار مبني على حسن الظن بالراوي . ولان رواية الاخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر . وتفارق الشهادة فانها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك . فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن . قلت ويشبه ان يكون العمل على هذا الراي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم والله اعلم. والثالث المجهول العين . وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين. ومن روى عنه عدلان وعيناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة . ذكر ابو بكر الخطيب البغدادي في اجوبة مسائل سئل عنها

ان المجهول عند اصحاب الحديث هو كل من لم تعرفه العلماء ومن لم يعرف حديثه الا من جهة راوٍ واحد. واقل ما يرتفع به الجهالة ان يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم الا انه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه. قلت قد خرج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راوٍ واحد منهم مرداس الاسلمي لم يروِ عنه غير قيس بن ابي حازم . وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوى لهم غير واحد. منهم ربيعة بن كعب الاسلمي لم يرو عنه غير ابى سلمة بن عبد الرحمن. وذلك منهما مصير الى ان الراوي قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحد عنه. والخلاف في ذلك متجه في التعديل نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل على ما قدمناه والله اعلم

(التاسعة) اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفَّر في بدعته . فمنهم من ردَّ روايته مطلقاً لانه فاسق ببدعته . وكما استوى في الكفر المتاول وغير المتاول يستوي في الفسق المتاول وغير المتاول. ومنهم من قبل رواية المبتدع اذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه او لاهل مذهبه سواء كان داعية الى بدعته او لم يكن . وعزا بعضهم هذا الى

الشافعي لقوله اقبل شهادة اهل الاهواء الا الخطابية من الرافضة لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم · وقال قوم تقبل روايته اذا لم يكن داعية ولا تقبل اذا كان داعية الى بدعته · وهذا مذهب الكثير او الاكثر من العلماء · وحكى بعض اصحاب الشافعي رضي الله عنه خلافاً بين اصحابه في قبول رواية المبتدع اذا لم يدع الى بدعته · وقال اما اذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته · وقال ابو حاتم بن حبان البستي احد المصنفين من ائمة الحديث الداعية الى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند ائمتنا قاطبة لا اعلم بينهم فيه خلافاً · وهذا المذهب الثالث اعدلها واولاها · والاول بعيد مباعد للشائع من ائمة الحديث · فان كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة · وفي الصحيحين كثير من احاديثهم في الشواهد والاصول والله اعلم

(العاشرة) التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من اسباب الفسق تقبل روايته الا التائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لا تقبل روايته ابداً وان حسنت توبته على ما ذكر غير واحد من اهل العلم ·

منهم احمد بن حنبل وابو بكر الحميدي شيخ البخاري . واطلق الامام ابو بكر الصيرفي الشافعي فيما وجدت له في شرحه لرسالة الشافعي فقال كل من اسقطنا خبره من اهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر . ومن ضعفنا نقله لم نجعله قويًا بعد ذلك وذكر ان ذلك مما افترقت فيه الرواية والشهادة. وذكر الامام ابو المظفر السمعاني المروزي ان من كذب في خبر واحد وجب اسقاط ما تقدم من حديثه . وهذا يضاهي من حيث المعنى ما ذكره الصيرفي والله اعلم

(الحادية عشرة) اذا روى ثقة عن ثقة حديثًا ورجع المروي عنه فنفاه فالمختار انه كان جازمًا بنفيه بان قال ما رويته او كذب علي او نحو ذلك فقد تعارض الجزمان والجاحد هو الاصل . فوجب رد حديث فرعه ذلك . ثم لا يكون ذلك جرحًا له يوجب رد باقي حديثه لانه مكذب لشيخه ايضًا في ذلك . وليس قبول جرح شيخه له باولى من قبول جرحه لشيخه فتساقط . اما اذا قال المروي عنه لا اعرفه او لا اذكره او نحو ذلك . فذلك لا يوجب رد رواية الراوي عنه . ومن روى حديثًا ثم نسيه لم يكن ذلك مسقطًا للعمل به عند جمهور

اهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين خلافاً لقوم من اصحابي ابي حنيفة صاروا الى اسقاطه بذلك · وبنوا عليه ردهم حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [اذا نكحت المرأة بغير اذن وليها فنكاحها باطل] الحديث من اجل ابن جريج قال لقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه · وكذا حديث ربيعة الرأى عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين · فان عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال لقيت سهيلاً فسألته عنه فلم يعرفه · والصحيح ما عليه الجمهور · لان المروي عنه بصدد السهو والنسيان والراوي عنه ثقة جازم فلا يرد بالاحتمال روايته · ولهذا كان سهيل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عني عن ابي ويسوق الحديث · وقد روى كثير من الاكابر احاديث نسوها بعد ما حدثوا بها عن من سمعها منهم فكان احدهم يقول حدثني فلان عني عن فلان بكذا وكذا · وجمع الحافظ الخطيب ذلك في كتاب اخبار من حدث ونسي · ولاجل ان الانسان معرض للنسيان كره من كره من العلماء الرواية عن الاحياء منهم الشافعي رضي الله

عنه. قال لابن عبد الحكم اياك والرواية عن الاحياء والله اعلم.

(الثانية عشرة) من اخذ على التحديث اجراً منع ذلك من قبول روايته عند قوم من ائمة الحديث . وروينا عن اسحق بن ابراهيم انه سئل عن المحدث يحدث بالاجر . فقال لا يكتب عنه . وعن احمد بن حنبل وابي حاتم الرازي نحو ذلك . وترخص ابو نعيم الفضل بن دكين وعلي بن عبد العزيز المكي وآخرون في اخذ العوض على التحديث وذلك شبيه باخذ الاجرة على تعليم القرآن ونحوه. غير ان في هذا من حيث العرف خرماً للمروءة . والظن يساء بفاعله الا ان يقترن ذلك بعذر ينفي ذلك عنه كمثل ما حدثنيه الشيخ ابو المظفر عن ابيه الحافظ ابي سعيد السمعاني ان ابا الفضل محمد بن ناصر السلامي ذكر ان ابا الحسين بن النقور فعل ذلك لان الشيخ ابا اسحق الشيرازي افتاه بجواز اخذ الاجرة على التحديث لان اصحاب الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب لعياله والله اعلم

(الثالثة عشرة) لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث او اسماعه كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع. وكمن يحدث لا من اصل مقابل صحيح. ومن هذا القبيل من عرف

بقبول التلقين في الحديث · ولا تقبل روايته من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه · جاء عن شعبة انه قال لا يجيئك الحديث الشاذ الا من الرجل الشاذ · ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته اذا لم يحدث من اصل صحيح · وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وبضبطه · وورد عن ابن المبارك واحمد بن حنبل والحميدي وغيرهم ان من غلط في حديث وبين له غلطه فلم يرجع عنه واصر على رواية ذلك الحديث سقطت روايته ولم يكتب عنه · وفي هذا نظر · وهو غير مستنكر اذا ظهر ان ذلك منه على جهة العناد او نحو ذلك والله اعلم

(الرابعة عشرة) اعرض الناس في هذه الاعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم وكان عليه من تقدم · ووجه ذلك ما قدمناه في اول كتابنا هذا من كون المقصود المحافظة على خصيصة هذه الامة في الاسانيد والمحاذرة من انقطاع سلسلتها · فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرده وليكتف في اهلية الشيخ بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير متظاهر بالفسق والسخف

وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط غير متهم وبروايته من اصل موافق لاصل شيخه . وقد سبق الى نحو ما ذكرناه الحافظ الفقيه ابو بكر البيهقي رحمه الله تعالى . فانه ذكر فيما روينا عنه توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قرآءته من كتبهم ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد ان تكون القراءَة عليهم من اصل سماعهم . ووجّه ذلك بان الاحاديث التي قد صحت او وقعت بين الصحة والسقم قد دونت و كتبت في الجوامع التي جمعها ائمة الحديث . ولا يجوز ان يذهب شيء منها على جميعهم وان جاز ان يذهب على بعضهم لضمان صاحب الشريعة حفظها . قال البيهقي فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه . ومن جاءَ بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته والحجة قائمة بحديثه برواية غيره . والقصد من روايته والسماع منه ان يصير الحديث مسلسلاً بحدثنا واخبرنا وتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الامة شرفاً لنبينا المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم والله اعلم

(الخامسة عشرة) في بيان الالفاظ المستعملة من اهل هذا

الشأن في الجرح والتعديل وقد رتبها ابو محمد عبد الرحمن بن ابي حاتم الرازي في كتابه في الجرح والتعديل فاجاد واحسن · ونحن نرتبها كذلك ونورد ما ذكره ونضيف اليه ما بلغنا في ذلك عن غيره ان شاء الله تعالى · اما الفاظ التعديل فعلى مراتب الاولى قال ابن ابي حاتم اذا قيل للواحد انه ثقة او متقن فهو ممن يحتج بحديثه · قلت وكذا اذا قيل ثبت او حجة وكذا اذا قيل في العدل انه حافظ او ضابط والله اعلم · الثانية قال ابن ابي حاتم اذا قيل انه صدوق او محله الصدق او لا باس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية · قلت هذا كما قال لان هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه · وقد تقدم بيان طريقه في اول هذا النوع · وان لم يستوف النظر المعرّف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً واحتجنا الى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له اصل من رواية غيره كما تقدم بيان طريق الاعتبار في النوع الخامس عشر · ومشهور عن عبد الرحمن بن مهدي القدوة في هذا الشان انه حدث فقال حدثنا ابو خلدة فقيل له اكان ثقة · فقال كان صدوقاً وكان مأموناً وكان

خيراً · وفي رواية كان خياراً الثقة شعبة وسفيان · ثم ان ذلك مخالف لما ورد عن ابن ابي خيثمة · قال قلت ليحيى بن معين انك تقول فلان ليس به بأس وفلان ضعيف · قال اذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة · واذا قلت لك هو ضعيف فليس هو بثقة لا تكتب حديثه · قلت ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من اهل الحديث فانه نسبه الى نفسه خاصة بخلاف ما ذكره ابن ابي حاتم والله اعلم· الثالثة قال ابن ابي حاتم اذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه الا انه دون الثانية · الرابعة قال اذا قيل صالح الحديث فانه يكتب حديثه للاعتبار · قلت وقد جاء عن ابي جعفر احمد بن سنان قال كان كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول رجل صالح الحديث والله اعلم

واما الفاظهم في الجرح فهي ايضاً على مراتب اولاها قولهم لين الحديث· قال ابن ابي حاتم اذا اجابوا في الرجل لين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً · قلت وسأل حمزة بن يوسف السهمي ابا الحسن الدراقطني الامام · فقال له اذا قلت فلان لين ايش تريد به · قال لا يكون ساقطاً متروك

الحديث ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة . الثانية قال ابن ابي حاتم اذا قالوا ليس بقوي فهو بمنزلة الاول في كَتْبِ حديثه الا انه دونه الثالثة قال اذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطّرح حديثه بل يعتبر به . الرابعة قال اذا قالوا متروك الحديث او ذاهب الحديث او كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة

قال الخطيب ابو بكر ارفع العبارات في احوال الرواة ان ان يقال حجة او ثقة . وادونها ان يقال كذاب ساقط . اخبرنا ابو بكر بن عبد المنعم الصاعدي الفرادي قرآءة عليه بنيسابور قال اخبرنا محمد بن اسمعيل الفارسي قال اخبرنا ابو بكر احمد بن الحسين البيهقي الحافظ اخبرنا الحسين بن الفضل اخبرنا عبد الله بن جعفر حدثنا يعقوب بن سفيان قال سمعت احمد بن صالح قال لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه . قد يقال فلان ضعيف فاما ان يقال فلان متروك فلا الا ان يجمع الجميع على ترك حديثه . ومما لم يشرحه ابن ابي حاتم وغيره من الالفاظ المستعملة في هذا الباب قولهم فلان قد روى الناس عنه ، فلان وسط ، فلان مقارب الحديث، فلان مضطرب

الحديث ، فلان لا يحتج به ، فلان مجهول ، فلان لا شيء ، فلان ليس بذاك · وربما قيل ليس بذاك القوي فلان فيه او في حديثه ضعف · وهو في الجرح اقل من قولهم فلان ضعيف الحديث ، فلان ما اعلم به بأساً · وهو في التعديل دون قولهم لا بأس به · وما من لفظة منها ومن اشباهها الا ولها نظير شرحناه او اصل اصلناه ننبه ان شاء الله به عليها والله اعلم»(١)

ولم يغفل ابن خلدون عما توصل اليه علماء الحديث في هذا المضمار ولا عن تطبيقه على الروايات التاريخية · فانه نظر في امر العدالة والضبط وذكر شيئاً من هذا القبيل في مقدمته الشهيرة ثم ذهب مذهباً خاصاً في تمحيص الاخبار لا ينفصل عن آرائه الفلسفية في الاجتماع والتاريخ · واليك الآن بعض ما قاله في هذا الموضوع :

(١) مقدمة ابن الصلاح (طبع حلب) ص ١١٤ — ١٣٧

« اعلم انه لما كانت حقيقة التاريخ انه خبر عن الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الاحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات واصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، وما ينتحله البشر باعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الاحوال

ولما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته وله اسباب تقتضيه. فمنها (١) التشيعات للآراء والمذاهب فان النفس اذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر اعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه ، واذا خامرها تشيع لراي او نحلة قبلت ما يوافقها من الاخبار لاول وهلة ، وكان ذلك الميل والتشيع غطاءً على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله . (٢) ومن الاسباب المقتضية للكذب في الاخبار ايضاً الثقة بالناقلين . وتمحيص ذلك يرجع الى التعديل والتجريح . (٣) ومنها الذهول عن المقاصد . فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين او سمع وينقل الخبر على ما

في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب . (٤) ومنها توهم الصدق وهو كثير وانما يجيء في الاكثر من جهة الثقة بالناقلين . (٥) ومنها الجهل بتطبيق الاحوال على الوقائع لاجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع فينقلها المخبر كما رآها وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه . (٦) ومنها تقرُّب الناس في الاكثر لاصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الاحوال واشاعة الذكر بذلك فيستفيض الاخبار بها على غير حقيقة ، فالنفوس مولعة بحب الثناء والناس متطلعون الى الدنيا واسبابها من جاه او ثروة وليسوا في الاكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين في اهلها .

ومن الاسباب المقتضية له ايضاً وهي سابقة على جميع ما تقدم الجهل بطبائع الاحوال في العمران . فان كل حادث من الحوادث ، ذاتاً كان او فعلاً ، لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من احواله. فاذا كان السامع عارفاً بطبائع الحوادث والاحوال في الوجود ومقتضياتها اعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب . وهذا ابلغ في التمحيص من كل وجه يعرض وكثيراً ما يعرض للسامعين قبول الاخبار المستحيلة وينقلونها وتؤثر عنهم كما نقله المسعودي عن الاسكندر

لما صدّته دواب البحر عن بناء الاسكندرية وكيف اتخذ صندوق الزجاج وغاص فيه الى قعر البحر حتى صور تلك الدوابّ الشيطانية التي رآها وعمل تماثيلها من اجساد معدنية ونصبها حِذاء البنيان ففرَّت تلك الدوابّ حين خرجت وعاينتها. وتم بناؤها في حكاية طويلة من احاديث خرافة مستحيلة من قبل اتخاذه التابوت الزجاجي ومصادمة البحر وامواجه بجرمه ، ومن قبل ان الملوك لا تحمل انفسها على مثل هذا الغرور ، ومن اعتمده منهم فقد عرّض نفسه للهلكة وانتقاض العقدة واجتماع الناس الى غيره ، وفي ذلك اتلافه ولا ينتظرون به رجوعه من غروره ذلك طرفة عين ، ومن قبل ان الجنّ لا يُعرف لها صور ولا تماثيل تختص بها انما هي قادرة على التشكل . وما يذكر من كثرة الرؤوس لها فانما المراد به البشاعة والتهويل لا انه حقيقة . وهذه كلها قادحة في تلك الحكاية . والقادح المحيل لها من طريق الوجود ابين من هذا كله وهو ان المنغمس في الماء ولو كان في الصندوق يضيق عليه الهواء للتنفس الطبيعي وتسخن روحه بسرعة لقتله فيفقد صاحبه الهواء البارد المعدل لمزاج الرئة والروح القلبي ويهلك مكانه . وهذا هو السبب

في هلاك اهل الحمامات اذا أُطبقت عليهم عن الهواء البارد ، والمتدلين في الابار والمطامير العميقة المهوى اذا سخن هواؤها بالعفونة ولم تداخلها الرياح فتخلخلها · فان المتدلي فيها يهلك لحينه · وبهذا السبب يكون موت الحوت اذا فارق البحر · فان الهواء لا يكفيه في تعديل رئته اذ هو حار بافراط ، والماء الذي يعدّله بارد والهواء الذي خرج اليه حار فيستولي الحارّ على روحه الحيواني ويهلك دفعة · ومنه هلاك المصعوقين وامثال ذلك

ومن الاخبار المستحيلة ما نقله المسعودي ايضاً في تمثال الزرزور الذي برومة تجتمع اليه الزرازير في يوم معلوم من السنة حاملةً للزيتون ومنه يتخذون زيتهم · وانظر ما ابعد ذلك عن المجرى الطبيعي في اتخاذ الزيت

ومنها ما نقله البكري في بناء المدينة المسماة ذات الابواب تحيط باكثر من ثلاثين مرحلة وتشتمل على عشرة الاف باب · والمدن انما اتخذت للتحصن والاعتصام كما يأتي وهذه خرجت عن ان يُحاط بها فلا يكون بها حصن ولا مُعتصَم

وكما نقله المسعودي ايضاً في حديث مدينة النحاس وانها

مدينة كل بنائها نحاس بصحراء سجلماسة ، ظفر بها موسى بن نصير في غزوته الى المغرب ، وانها مغلقة الابواب وان الصاعد اليها من اسوارها اذا اشرف على الحائط صفّق ورمى بنفسه فلا يرجع آخر الدهر في حِديث مستحيل عادة من خرافات القصاص . وصحراء سجلماسة قد نفضهـا الركاب والادلاَّء ولم يقفوا لهذه المدينة على خبر . ثم ان هذه الاحوال التي ذكروا عنها كلها مستحيل عادة منافٍ للامور الطبيعية في بناء المدن واختطاطها وان المعادن غاية الموجود منها ان يصرف في الآنية والخُرْثى . واما تشييد مدينة منها فكما تراه من الاستحالة والبعد

وامثال ذلك كثيرة وتمحيصه انما هو بمعرفة طبائع العمران وهو احسن الوجوه واوثقها في تمحيص الاخبار وتمييز صدقها من كذبها . وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة . ولا يرجع الى تعديل الرواة حتى ُيعلم ان ذلك الخبر في نفسه ممكن او ممتنع . واما اذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح . ولقد عدّ اهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبله العقل . وانما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الاخبار الشرعية لان معظمها

تكاليف انشائية أَوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظنّ بصدقها ، وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة بالعدالة والضبط . واما الاخبار عن الواقعات فلا بدّ في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة . فلذلك وَجَبَ ان يُنظر في امكان وقوعه . وصار فيها ذلك اهمّ من التعديل ومقدماً عليه ، اذ فائدة الانشاء مقتبسة منه فقط وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة

واذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الاخبار بالامكان والاستحالة ان ننظر بالاجتماع البشري الذي هو العمران ونميز ما يلحقه من الاحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضاً لا يعتدّ به وما لا يمكن ان يعرض له . واذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الاخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه . وحينئذٍ فاذا سمعنا عن شيءٍ من الاحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً يتحرّى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه . وهذا هو غرض هذا الكتاب من تأليفنا »[1]

(١) مقدمة العلامة ابن خلدون (المطبعة الادبية ، بيروت ١٩٠٠) ص ٣٥ — ٣٨

وفي كلام ابن خلدون ضعف ظاهر . ومصدر الضعف ان طبائع العمران التي ذكرها في مقدمته شيء اقل ما يقال فيه انه غير مستقر او راهن . فما يتعلق من طبائع العمران بالطبيعة فقد انتظمت ظواهره وثبتت نواميسه ويصح فيه تطبيق نظرية ابن خلدون كما سنبين في فصل آخر . اما ما يتعلق من طبائع العمران بالمجتمع البشري فلسنا نستطيع قبوله . وذلك ان العلماء لم يتمكنوا بعد من تعيين نواميس لعلوم الاجتماع كما فعلوا في العلوم الطبيعية ولو تمكنوا فلن تكون نواميس ثابتة لا تتغير بل تقريبية

الباب السابع

اثبات الحقائق المفردة

لقد جمعنا كل الاصول وتذرعنا بالعلوم الموصلة الى فهمها ونقدناها . فتثبتنا من صحتها وعينا تاريخها ومكان تدوينها . ثم تحرّينا نصوصها وتوصلنا الى فهم ظاهرها وباطنها . ودققنا في اخبار رواتها للتعرف الى احوالهم فتوصلنا الى تقدير عدالتهم وضبطهم . فهل يجوز لنا بعد هذا القدر من النقد والغربلة ان نقبل ما تبقى لدينا من الروايات فنؤلف منه التاريخ الذي نكتب ؟ ام يجب علينا ان نتابع البحث ونعيد الغربلة قبل الشروع في التأليف ؟

نقول ان ما تذرعنا به من وسائل النقد والغربلة لم يثبت

لنا الحقائق التاريخية ولكنه مكننا من المفاضلة بين الرواة وتعيين درجاتهم على الشكل التالي : راوٍ لا تقبل روايته وآخر ضعيف الرواية مجهول المكانة وثالثٌ هو اولاهم في انتباهنا لسماع روايته ولكنه على هذا يظل موضوعاً للنظر والاختبار . واذاً فالنقد الذي تذرعنا به لم يوصلنا الى نتيجة ايجابية يمكننا الاعتماد عليها للتأكد من حقيقة الماضي ، ولم يقطع لنا في شيء سوى امر واحد هو اسقاط رواية من لا يعتمد عليه . وهي نتيجة سلبية

فلا بد للمؤرخ والحالة هذه من متابعة البحث والتنقيب للوصول الى طمأنينة العقل وسلامة الاستنتاج . وعليه اولاً ان يبتعد كل الابتعاد عن الروايات التي انفرد بها راوٍ واحد . فاذا كانت العلوم الطبيعية تتطلب المشاهدة والاستدلال القياسي والتحقيق بالمقابلة وبالتجربة ، فتبتعد كل الابتعاد عن الاطلاق في النتيجة من مشاهدة واحدة ، فالتأريخ اولى بذلك منها لانه بعيد عن المشاهدة ضعيف الاستدلال بالقياس عديم التجربة

وهو امر قديم العهد بيننا . وقد اعترف به علماء الحديث فجعلوا الحديث من هذه الناحية درجات اعلاها المتواتر . وشرطوا

فيه ان يبلغ عدد المخبرين مبلغاً يمنع في العادة تواطؤهم على الكــذب[١] . ومن ذلك ابيات الجلال السيوطي في الفيته المشهورة . قال

وما رواهُ عددٌ جمٌّ يجبْ احالةُ اجتماعهم على الـكذبْ
فالمتواترُ وقومٌ حدّدوا بعشرةٍ وهو لديَّ اجودُ
والقولُ باثني عَشْرَ او عشرينا يُحكى واربعين او سَبْعينا[٢]

ومن هذه الدرجات في الحديث العزيز . وقد اطلقوه على ما لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين . قال شيخ الاسلام بن حجر العسقلاني « وسمي بذلك اما لقلة وجوده واما لـكونه عز اي بمجيئه من طريق اخرى[٣] » . وفيه قال الجلال السيوطي :

وَسْمَ العزيز والذي رواه ثلاثةٌ مشهورنا رآه[٤]

(١) راجع المستصفى باصول الفقه للامام ابي حامد الغزالي ج١ص ٨٥– ٩٠ وتوجيه النظر الى اصول الاثر للشيخ طاهر الجزائري ص ٣٦ — ٤١
(٢) الفقيه السيوطي في مصطلح الحديث ص ١٠٠
(٣) شرحه على نخبته المشهورة (طبع مصر) ص ٥
(٤) الالفية ص ٩٧

ومن المحدثين من اشترط في الصحيح رواية راويين على الاقل وهو شرط العزيز

قال الحافظ زين الدين العراقي في شرحه على مقدمة ابن الصلاح : « قال البيهقي في رسالته الى ابي محمد الجويني رحمهما الله رأيت في الفصول التي املاها الشيخ حرسه الله تعالى حكاية عن بعض اصحاب الحديث انه يشترط في قبول الاخبار ان يروي عدلان عن عدلين حتى يتصل مثنى مثنى برسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر قائله الى آخر كلامه . وكأن البيهقي رآه في كلام ابي محمد الجويني فنبه على انه لا يعرف عن اهل الحديث والله اعلم »(١)

وجاء في رسالة ابن حجر العسقلاني ما يأتي : « والثالث العزيز وهو ان لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين وسمي بذلك اما لقلة وجوده واما لكونه عز اي قوي بمجيئه من طريق

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (طبع حلب) ص ٩ . راجع ايضاً رسالة ابي بكر الحازمي في شروط الائمة ص ٨ — ١٢ وص ٢٠ — ٢٧ وفيها « ابطال قول من زعم ان شرط البخاري اخراج الحديث عن عدلين وهلم جراً الى ان يتصل الخبر بالنبي صلى الله عليه وسلم »

اخرى . وليس شرطـاً للصحيح خلافاً لمن زعمه وهو ابو علي الجبائي من المعتزلة واليه يومىء كلام الحاكم ابي عبد الله في علوم الحديث حيث قال الصحيح ان يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة بان يكون له راويان ثم يتداوله اهل الحديث الى وقتنا كالشهادة على الشهادة . وصرح القاضي ابو بكر بن العربي في شرح البخاري بأن ذلك شرط البخاري، واجاب عما اورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر . لانه قال فان قيل حديث الاعمال بالنيات فرد لم يروه عن عمر الا علقمة قال قلنا قد خطب به عمر رضي الله عنه على المنبر بحضرة الصحابة . فلولا انهم يعرفونه لانكروه كذا وقال وتعقب بانه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه من غيره وبان هذا لو سلم في عمر منع في تفرد علقمة . ثم تفرد محمد بن ابراهيم به عن علقمة . ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين . وقد وردت لهم متابعات لا يعتبر بها لضعفها . وكذا لا نسلم جوابه في غير حديث عمر رضي الله عنه . قال ابن رشيد ولقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري اول حديث مذكور فيه . وادعى ابن حبان نقيض

دعواه فقال ان رواية اثنين عن اثنين الى ان ينتهي لا توجد اصلاً . قلت ان اراد به ان رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد اصلاً فيمكن ان يسلم . واما صورة العزيز التي حررناها فموجودة بان لا يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين »[١]

وقال الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، المدرس في كلية اللغة العربية في الجامع الازهر ، في شرحه على الفية السيوطي ، ما نصه : « وقد قال باشتراط رواية رجلين عن رجلين ابراهيم بن اسماعيل بن عُليَّه وهو من الفقهاء المحدثين وكان يميل الى الاعتزال وكان الشافعي يحذر منه ويرد عليه . وذهب ابو علي الجبَّائي من المعتزلة الى ان شرط الصحة رواية عدلين عن مثلهما او رواية عدل واحد بشرط ان يعضده موافقة ظاهر كتاب او ظاهر خبر آخر . ونقل الاستاذ ابو منصور البغدادي ان بعضهم اشترط في قبول الخبر ان يرويه ثلاثة عن ثلاثة الى منتهاه .

(١) شرح الامام العلامة شهاب الملة والدين ابي الفضل احمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني على متن نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر له (طبع مصر) ص ٥ — ٦

وبعضهم اشترط اربعة عن اربعة وبعضهم اشترط خمسة عن خمسة . وبعضهم اشترط سبعة عن سبعة . وكل هذه الاقوال غير قول جمهرة العلماء . وقد نسب الناظم القائلين بها الى الغلط » . وذلك في قوله

وليس شرطاً عددٌ ومن شَرَط   رِوايةَ اثنين فصاعداً غَلِطْ [1]

ومما جاء في اصول الفقه للامام ابي حامد الغزالي [2] ما يلي:

« اعلم ان التكليف والاسلام والعدالة والضبط يشترك فيه الرواية والشهادة . فهذه اربعة . اما الحرية والذكورة والبصر والقرابة والعدد والعداوة فهذه الستة تؤثر في الشهادة دون الرواية . لان الرواية حكمها عام لا يختص بشخص حتى تؤثر فيه الصداقة والقرابة والعداوة » كما هي الحال في الشهادة

واذاً فالامر قديم العهد بيننا . وقد قال به علماء الحديث في المتواتر والعزيز وبعضهم قاله في الصحيح . ونوه به علماء الفقه في الشهادة . فحري بالمؤرخ العربي ان يعتنقه وينادي به

(١) الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد : الفية السيوطي في مصطلح الحديث (طبع مصر) ص ١١ — ١٢

(٢) المستصفى في اصول الفقه ج ١ ص ١٠٣

فيبتعد عن كل رواية تاريخية انفرد بها راوٍ واحد[1] . فاذا قضت الظروف بتدوينها فعليه ان يصرّح بانها غريبة في بابها وانها لم تُروَ الا عن راوٍ واحد . هذا وانه لمن دواعي الاسف ان نرى بعض زملائنا المؤرخين الذين يعنون بالعصور الوسطى والعصور القديمة يهملون هذه القاعدة الاساسية في مصطلح التاريخ فيثبتون في تواريخهم روايات جمة انفرد بها راوٍ واحد فيضلون ويضللون . واذا ما تسرَّب الى عقول البعض ان بعض المؤلفات الحديثة في العصور الوسطى وفي التاريخ القديم هي اكثر جزماً من بعض اخواتها في العصور الحديثة فانما السبب في ذلك يرجع الى اهمال واضعيها وقلة درايتهم بقواعد مصطلح التاريخ

على انه يجدر بالمؤرخ المدقق ، قبل اسقاط الرواية التي ينفرد بها راوٍ واحد ، ان يعيد البحث والتنقيب لعله يجد بين

(١) هذا ولا يخفى ان التاريخ شيء والحديث شيء آخر ، وان ما دفع المحدثين الى قبول رواية الفرد في الحديث الصحيح انما هو تدقيقهم في احوال الرواة وعنايتهم في الجرح والتعديل . وليذكر القارىء الفطن في الوقت نفسه ان القواعد الواردة اعلاه هي للروايات التاريخية لا لروايات الحديث

الروايات المختلفة ما يزكي به روايته المنفردة • وهو امر عرفه المحدثون وعملوا به فافردوا له باباً خاصاً سموه باب الاعتبار والمتابعات والشواهد • قال ابن الصلاح :

« هذه امور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث هل تفرد به راويه او لا ؟ وهل معروف او لا ؟ وذكر ابو حاتم محمد بن حبان التميمي الحافظ رحمه الله ان طريق الاعتبار في الاخبار مثاله ان يروي حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه عن ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم • فيُنظر هل روى ذلك ثقة غير ايوب عن ابن سيرين • فان وُجد عُلم ان للخبر اصلاً يرجع اليه • وان لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن ابي هريرة • والا فصحابي غير ابي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم • فأي ذلك وجد يعلم به ان للحديث اصلاً يرجع اليه والا فلا • قلت فمثال المتابعة ان يروى ذلك الحديث بعينه عن ايوب غير حماد فهذه المتابعة التامة • فان لم يروه احد غيره عن ايوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين او عن ابي هريرة او رواه غير ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك قد يطلق عليه اسم

المتابعة ايضاً لكن يقصر عن المتابعة الاولى بحسب بعدها منها . ويجوز ان يسمى ذلك بالشاهد ايضاً . فان لم يروِ ذلك الحديث اصلاً من وجه من الوجوه المذكورة لكن روي حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد من غير متابعة. فان لم يرد ايضاً بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذٍ . وينقسم عندئذٍ الى مردود منكر وغير مردود كما سبق . واذا قالوا في مثل هذا تفرد به ابو هريرة وتفرد به عن ابي هريرة ابن سيرين وتفرد به عن ابن سيرين ايوب وتفرد به عن ايوب حماد بن سلمة كان في ذلك اشعار بانتفاء وجوه المتابعات فيه

« ثم اعلم انه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء . وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفــاء ذكراهم في المتابعات والشواهد . وليس كل ضعيف يصلح لذلك . ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به . وقد تقدم التنبيه على نحو ذلك والله اعلم[١] »

(١) المقدمة ص ٩٠ — ٩١

وقال الجلال السيوطي نظماً ما يلي[١] :

الاعتبارُ سَبرُ ما يَرْويه هل شارك الراوي سواه فيهِ
فان يُشاركْه الذي فيه اعتُبرْ او شيخُه او فوقُ تابعٌ أُثِرْ
وان يكنْ متنٌ بمعناه وَرَدْ فشاهدٌ وفاقدٌ ذَين انفرد
وربما يُدعى الذي بالمعنى مُتابعًا وعَكْسُهُ قد يُعنى

وقد تتعدد الروايات التاريخية في امر واحد فتتوافق او تتناقض . وحيث تتناقض يحسن بالمؤرخ ان يؤكد بادىء بدء وقوع التناقض . لان ما يظهر من التناقض لاول وهلة قد يتلاشى لدى التدقيق والتحقيق . فقد لا تتفق الروايات في الزمان او المكان او الشخص المقصود او ما شاكل ذلك . اما اذا ثبت التناقض فعلى المؤرخ ما ياتي :

١) ان يترفع عن اتخاذ موقف وسط بين الطرفين . فاذا ما وقع مثلاً على اصل من الاصول فيه ان عدد المحاربين في واقعة كان عشرين الفاً وآخر فيه انهم كانوا اربعين الفاً ، فانه

---

(١) الالفية ص ١٠٤ — ١٠٥

من الخطإ الفاضح ان يوفق بين الطرفين فيزعم ان العدد كان وسطًا بين الطرفين اي ثلاثين الفًا · فان ما يصح في علم الرياضيات يصح هنا · فاذا جعل احدهم حاصل الرقمين ٢×٢ اربعة وجعل الآخر الحاصل ستة ، فهل يقال ان الحاصل الحقيقي لا هذا ولا ذاك بل هو خمسة !

٢) ان يعيد النظر في الطرفين لعله يكشف الستار عن عيب في احدى الروايتين لم ينتبه اليه اولاً · او لعله يجد ما يجعله يثق بالواحدة اكثر من الاخرى · فيسقط ما قلت ثقته فيه ويرجح القول الآخر

٣) ان يمتنع عن الحكم بين الطرفين اذا عمَّ الشك وبانت قلة الثقة · فليس هنالك ما يضطره لابداء رأيه واصدار حكمه · والعالم من يعلم انه لا يعلم · وما يصح عن التناقض بين روايتين يصح ايضًا عن التناقض بين رواية من الجهة الواحدة وروايتين او اكثر من الجهة الاخرى · فلا عبرة للعدد في مثل هذه المواقف · والحقيقة العلمية لا تثبت بالتصويت والاكثرية وقد قال الفلاسفة القدماء

ne numerentur, sed ponderentur ومعناه « الوزن لا العدد »

وحيث تتوافق الروايات التاريخية يجدر بالمؤرخ المدقق ان يلتفت الى امور عدة منها ما يأتي :

١) عليه ان لا يتسرع في الحكم فيظن ان جميع ما لديه من الروايات هو من النوع الذي يعوّل عليه . فالناس كثيراً ما ينقل بعضهم عن بعض . وهذه جرائدنا اليومية . أَلا ترى ان مخبراً واحداً احياناً ينقل الخبر نفسه الى جرائد متعددة ؟ واذاً فالمؤرخ المدقق هو من يتروى في الامر ويعيد النظر في الروايات ليؤكد عدم اعتماد الرواة بعضهم على بعض . والتاكد من الاعتماد او عدمه ميسور لمن يسعى اليه . وقد سبق لنا ان طرقنا مثل هذا الموضوع في باب تحرّي النص والمجيء باللفظ . فأتينا على ذكر قاعدة عامة يقول بها المؤرخون في مثل هذه المواقف . وهي ان النساخ والرواة لا يتفقون على خطإ الا ويكون احدهم في الارجح قد اخذ عن غيره كما وانهم لا يتفقون منفردين الا على الصحة . فليس على المؤرخ والحالة هذه الا ان ينعم النظر في الروايات التي يدرس ليرى اذا كانت تتفق على خطإ معين . فيثبت لديه عندئذٍ اعتماد الواحدة منها على الاخرى . وهلم جرًّا . فان اعياه ذلك فعليه ان يعلق حكمه

في الامر ويبقى متمسكاً بالشبهة والاتهام · ولا يخفى ان ما يصدق على الرواية باكملها يصح ايضاً على اجزائها · فيحسن بالمؤرخ ان يتأكد من هذا الامر ايضاً قبل الفراغ من عمله

٢) وعليه ان يذكر ايضاً ان شدة الانطباق بين الروايات المختلفة توجب الشك لا الثقة · وهو امرٌ عرفه علماء التزوير في الخطوط وقالوا به منذ زمن بعيد· فحيث ينطبق امضاء ، معترض عليه ، من جميع نواحيه وفي جميع دقائقه ، على امضاءٍ معترف به ، يُرجح وقوع التزوير · وحيث يشتد انطباق الروايات بعضها على بعض يزداد قلق المؤرخ ويكثر ريبه

٣) وهنالك تآلف بين الحقائق التاريخية لا بد من الالتفات اليه · والاستعارة هنا من علم الموسيقى · فكما تتآلف الالحان المختلفة فتشكل مجموعاً موسيقياً شائقاً موثراً في النفس ، كذلك الروايات التاريخية المختلفة فانها اذا ما عبّرت عن الحقيقة الراهنة تتآلف بعضها مع بعض فتتناصر على البطل وتلمع لمعان الحق · فيترتب على المؤرخ المدقق ان ينظر الى رواياته المتوافقة ليرى اذا كانت تتآلف فتتناصر وتظهر الحقيقة · والعكس بالعكس

وقد تكتمل هذه الشروط في رواية من الروايات· ولكن

المؤرخ يجد تناقضاً بين مضمونها وناموس من نواميس العلوم الطبيعية · فيضطر والحالة هذه الى اسقاط الرواية وصرف النظر عنها · فلو قال قائل بما يتناقض كل المناقضة مع قواعد علم الطب لاضطررنا ان نصدق الطبيب ونترك الراوي · ومثله في امور الفلسفة الطبيعية او علم الكيمياء او الحيوان · فهنالك نواميس في هذه العلوم راسخة لا تتزعزع · ولا مفر من الاعتراف بها وقبولها ان عن الحاضر او الماضي او المستقبل

ومثال بعض ما اوردناه في هذا الباب وفي الباب السابع ايضاً ما اقدمنا على نشره عام ١٩٣٠ في تشريح موقف الدمشقيين من حملة محمد علي باشا وابنه ابراهيم باشا على الاقطار الشامية

فبينما كان لبنان يخف لنجدة مصر عام ١٨٣١م. ويقدم لها المساعدة الواحدة تلو الاخرى فيجاهر بالخروج على السلطان[1] ويقاتل في سبيل الشقيقة في طرابلس قتال الابطال ويموّن من الذخائر والمؤن في سهل البقاع ويقوم بحفظ الامن في القسم الاكبر من البلاد المغلوبة ويلبي الطلب في هذا الامر وذاك[2] بينما كان

(١) قال القس انطون الحلبي في رسالته الى البطريرك يوسف حبيش بتاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٨٣٢ ما يأتي : « نعرض حضر تاتار من الاستانة ومعه تحرير لسعادة الامير بشير من وكيل الصدر الاعظم ومن الصارى عسكر فحواه ان سعادته يكون في خاطر عكه والجواب رجع من سعادته يقول لجناب الامير امين ان يصرف التاتار ويفهمه ان ما في جواب بل حين الدولة تبقى تسأل عن رعاياها تبقى الرعايا تسأل عن خاطر الدولة هذا هو الجواب لساناً فقط » مجموعة بكركي ومجموعة جامعة بيروت الاميركية تحت تاريخ سنة ١٨٣٢

(٢) اطلب مخطوطة القس انطون الحلبي كما ضبطناها عام ١٩٢٧ ج ١ ص ١ — ٢٣ وكذلك كتاب اخبار الاعيان للشيخ طنوس الشدياق تحت اخبار سنة ١٨٣١ و ١٨٣٢

لبنان يصدق هذا السعي لمصر ويبذل طوقه في سبيلها كانت دمشق تتقاعس عن مساعدة الفاتح المصري وتنقبض عن اسعافه. وزاد تطرفها في هذا الامر الى ان اقفلت ابوابها في وجهه وتجهزت لحربه فتصدت له بالقرب من داريا قاصدة قطعه عن عزمه و إحالته عن قصده[(١)]

هذه حقيقة تاريخية كنا نرددها بالامس ولا نزال نقول بها اليوم . ولكن طالما توخينا وحاولنا ان نعرف اسبابها فاعترضتنا عقبة السكوت في بعض الاصول والغموض في غيرها فحبستنا عن حاجتنا . ولم يتوفر لدينا وقتئذٍ مع معالم الطريق سوى بعض الروايات المبهمة او الممرَّضة في مخطوطتيْ برلين[(٢)] ولندن[(٣)]

(١) راجع ما قاله قنصل فرنسا في عكه وقتئذٍ في المجلة السورية ج ٤ ص ١١٦

(٢) منها نسخة بالروتوغراف في مكتبة جامعة بيروت الاميركية وقد نشرها منذ سنتين او اكثر الخوري قسطنطين باشا تحت هذا العنوان مذكرات تاريخية — حريصا لبنان

(٣) نشر بعضها الاب لويس معلوف اليسوعي بعنوان تاريخ حوادث الشام ولبنان ولعل مؤلفها هو مخائيل الدمشقي كما ورد في مقدمة الاب لويس لها

وكتاب الدكتور مخائيل مشاقه المشهور[1] وغيره وبعض الاخبار الفردة الغربية في كتاب كاد الفان وبارو ورسالة فيدال وغيرهما[2] فقد جاءَ في مخطوطة برلين في الكلام عن ثورة دمشق وقتل محمد سليم باشا عام ١٨٣١م ما يأتي : « وبعد دخول الوزير محمد سليم باشا بثلاث ايام هرب الجورجي محمد اغا الداراني بالليل الى بيت الشوملي بالميدان فلما بلغ ذلك الوزير اغتاظ وارسل له امراً انه لا يقعد في حكمه فالتزم توجه الى عكا ولما مضى من الحصار خمسة عشر يوماً شاع الخبر ان الجورجي الداراني الذي كان هرب الى عكا حاضر منها صحبته كيخية عبد الله باشا وقبل ان يحضر الجورجي كانت المادة تناقصت وبعد حضوره تجسمت وتقوت المتاريس والناس تواقحوا وصار الجورجي راس

(١) الجواب على اقتراح الاحباب منه نسخة قديمة في مكتبة جامعة بيروت الاميركية . اما الاصل الذي هو بخط المؤلف فانه لا يزال محفوظاً لدى ورثة جرجس بك صفا في بيروت

(٢) Cadalvene et Barrault , Guerre de Syrie 151 — 152 ; H. Vidal, Bulletin de la Soc . de Geog. Juillet, 1836 , 20 .

الجميع وظهر ان هذه ارادة عبدالله باشا والي عكا [١]» وجاءَ في مخطوطة لندن ما نصه : « ومحمد سليم باشا كان يفتكر يجيه اسعاف من جهات وجميع الناس صاروا ضده من الجملة عبد الله باشا والي عكا كان يرسل يقوي عبارة اهل الشام كذا شاع عنه »[٢] وكذلك الدكتور مشاقه فانه قال في مخطوطته المشار اليها سابقاً ما ياتي : « ثم حضر من عكا الجربجي الداراني الذي كان نازحاً اليها من وجه سليم باشا والقول ان عبد الله باشا ارسله لاتمام ما جرى بعد ذلك لغاية ما لانه كان صاحب سطوة جسيمة بين كبراء دمشق »[٣] ولا يخفى ما في هذا القول جميعه من صيغة التمريض والابهام كما يتضح من قول المؤَرخ المجهول في المخطوطة البرلينية « وظهر » وقول مخائيل الدمشقي « وشاع » واكتفاء الدكتور مشاقة بكلمة « والقول » وكذلك فان قول

(١) مختصرة عن الاصل . اطلب ما طبعه الاب قسطنطين الباشا — مذكرات تاريخية — ص ٥ و ٧ و ٢٢ — ٢٥ و ٣٨

(٢) تاريخ حوادث الشام ولبنان لناشره الاب لويس معلوف اليسوعي (طبع بيروت سنة ١٩١٢) ص ٥١

(٣) نسخة جامعة بيروت الاميركية ص ٢٥٢ — ٢٥٣

المؤَرخين الافرنج المشار اليهم آنفًا لا يخلو من الترجيم ولا يخرج بعضه عن حد المظنونات · غير اننا مع اقرارنا بهذا التمريض والترجيم والابهام كله كنا نأمل ان نستبصر بهذا القول عن مقتل محمد سليم باشا فنكشف القناع عن موقف الدمشقيين الحقيقي تجاه النزاع الذي وقع بين والي عكة وعزيز مصر وقتئذٍ ونحسر اللثام عن اميالهم السياسية

وهكذا جرى فاننا توفقنا عام ١٩٢٧ فوجدنا في سجل المحكمة الشرعية بمدينة دمشق رسالتين من عبد الله باشا الى اهالي هذه البلدة يرجع عهدهما الى سنة ١٨٣١ م. ويدور منطوقهما حول مقتل سليم باشا وخروج محمد علي باشا الى سورية ومع اننا لم نجد في هاتين الرسالتين نصًا صريحًا على حقيقة موقف الدمشقيين فاننا بدأنا آنئذٍ بالخروج من حيز الظن الى جهة الترجيح واليقين — ترجيح ما اومأته الينا تلك المقدمات وما صوَّره لنا ذلك الظن

نص الرسالة الاولى : بيورلدى بختم كبير من حضرة عبد الله باشا والي عكا   صدر الموالى العظام عمدة العلماء الكرام ونخبة الفضلاء الفخام ذو الفضل واليقين رافع اعلام

الشريعة والدين وارث علوم الانبيـــاء والمرسلين المختص بمزيد عنايت الملك [المعين] قاضي محروسة دمشق الشام حالا افندي زيدت فضائله وافتخار العلماء الـكرام وزبدة الفضلاء الفخام المأذون بالافتا افندى [زيدت] علومه وفرع الشجرة الزكية وطراز العصابة الهاشمية قايمقام نقيب الاشراف افندى زيد شرفه ومفاخر اقرانهم علماء المدينة واعيانها ووجوهها وارباب التـكلم بوجه العموم زيدت مقاديرهم بعد السلام التام بمزيد الاعزاز والاكرام المنهى اليـكم اطلعنا على عرضمحضركم المتضمن التخبير عما حصل من المرحوم محمد سليم باشا وقتله كتخداه وما حصل بهذه الحركة بينه وبين الحراس وقتله ثلاثة انفار منهم وانه اخيراً جلس على صندوق باروت وقوصه بيده فاحترق هو والاوده بما فيها فلما بلغ ذلك اعيان البلدة توجهوا اخرجوا اتباعه بالسلامة وسيروهم من الشام بالامن والحراسة وحررتم الموجودين التي بالاوده التي احترقت بالمشار اليه واما امين بك افندي المأمور من طرف حضرت ولي نعمتنا الدولة العلية صانها وحرسها رب البرية فهو مقيم بالراحة والرفاه في قوناق احدكم الحاج محمد اغا الداراني وجميعما شرحتوه واعرضتوه صار معلوم فنخبركم ان قبل

تاريخه عرضمحضركم الذي ارسلتموه لطرفنا قدمنا اعراضه لجناب العتبة العلية الملوكية فلا زالت على الدوام مصانة ومحمية صحبة سرتاتاران بابنا والان عرضمحضركم هذا قدمنا اعراضه ايضاً لجانب العتبة العالية الملوكية صحبة تاتاران بابنا ونحن بانتظار الاوامر الشريفة والارادة السامية الشاهانية بمصلحة ايالت الشام المراد تكونوا متنبهين لحفظ الموجودات وراحة البلدة الى حين ورود الاجوبة لنا من جانب حضرت ولي نعمتنا الدولة العلية والسلطنة السنية اعز الله تعالى انصارها وقوى شوكة اقتدارها فبناء على ذلك اصدرنا لكم بيورلدينا هذا من ديواننا في قلعة النصر داخل دار الجهاد محروسة عكا المحمية عن يد رافعه فبوصوله ووقوفكم على مضمونه تعلموه وتعملوا بموجبه وتعتمدوه غاية الاعتماد في غرة ج سنة ١٢٤٧ قيد سند في ٦ ج سنة ٤٧ بختم صغير

نص الرسالة الثانية : بيورلدى باختم كبير من عبد الله باشا والى عكا صدر الموالي العظام عمدة العلماء الكرام ونخبة الفضلا [الفخام] معدن الفضل واليقين رافع اعلام الشريعة والدين وارث علوم الانبياء والمرسلين قاضي محروسة

الشام حالا مولانا افندي زيدة فضائله وافتخار العلماء الكرام ونخبة الفضلاء الفخام الماذون بالافتا بها افندي زيدة علومه وفرع الشجرة الزكية وطراز العصابة الهاشمية قايمقام نقيب السادة الاشراف افندي زيد شرفه ومفاخر العلما الكرام ونخبة المدرسين الفخام وزبدة العلماء العظام علماء المدينة ومدرسينها وصلحائها زيدة علومهم وفضلهم وصلاحهم ومفاخر الاماجد والاعيان وجوه واعيان المدينة وارباب التكلم ومقارشين الامور زيد مجدهم وقدرهم بعد التحية والتسليم بمراسم الاعزاز والتكريم والسوال عن خواطركم المنهى اليكم اطلعنا على عرضمحضركم المتضمن توارد الاخبار لطرفكم عن قدوم عسكر والي مصر الى ايالات بر الشام ودخوله الى غزة ويافة وانه مرسل مراكبه بحراً وبوجه الفراسة تحققتم ان ذلك خروج على السلطان لزم عقدتم مجلس عمومي بحضور جميعكم وتفاوضتم بامر هذا الخارجي والجميع منكم بقول واحد وقلب واحد اتفقتم ان جميعكم عبيد حضرة ولي نعمتنا الدولة العلية والسلطنة السنية اعز الله انصارها وقوى شوكة اقتدارها واعدا لمن عاداها واصدق لمن صادقها وجميعكم بهذا الاتفاق كجسم واحد باطاعتنا وتحت

اوامرنا وجميعها شرحتوه ووضحتوه حرفاً بحرف صار معلوم فنخبركم ان الامر كما تحققتم ووالي مصر بوجه الخروج على السلطـان تجرأ على الفعل الوخيم العواقب وارسل عساكره وتـكناته المنحوسة لاجل الاستيلاء على هذه الممالك الشامية التي هي وايالت مصر ايضاً ملك حضرة مولانا السلطان نصره العزيز الرحمن ومن المحقق تقارب الاجل وحلول اوان زوال النعم اغراه لهذا الخروج الذي عواقبه الدمار والبوار وقلع الاثار ولقد اصبتم بما عقدتم عليه رايـكم واتفقتم عليه بقلوبـكم وهو بلا شك موجب لـكم سعادة الدارين ولقد انحظينا الحظ التام من ارتباطـكم للخدامة الصادقة امام حضرة ولي نعمتنا الدولة العلية صانها وحرسها رب البرية اذ نحن بحوله تعالى وقوته وباهر جلال عظمته بغاية القوة والاستعداد والنشاط التام لخدامة حضرة ولي نعم العالم وسبب امن وراحة بني آدم ظل الله الظليل سلطـان السلاطين وخاقان الخواقين اعزه الله بنصره المبين وقهر اعدا الخاسرين انكان بلقاء هذا الخارجي وضربه وتدميره وانـكان بجميع الخدامات والماموريات فانتم يلزم تقووا اعتصابـكم واعتضادكم هذا وتنشطوا العزايم الاسلامية بهذا الاتفاق الحسن

الذي فيه خير الدنيا والاخرة وتكونوا منتظرين اوامرنا فبناء على ذلك اصدرنا لكم بيورلدينا هذا من ديواننا في قلعة النصر داخل دار الجهاد محروسة عكا المحمية بوصوله واطلاعكم على مضمونه تعتمدوه غاية الاعتماد وتداوموا على خير الدعا بالاماكن والاوقات المظنونة الاجابة بدوام سرير سلطنة حضرة مولانا السلطان نصره العزيز الرحمن وخلد سرير سلطنته العظما الى انتهاء الزمان وانقراض الدوران هذا ما لزم اخباركم والدعا في ١١ ج سنة ٢٤٧ قيد سند ١٤ ج سنة ٢٤٧

***

اثبات الاصلية واقرار المضمون :

هذا هو نص هاتين الرسالتين كما عرفناه في سجل المحكمة المذكورة وقد ابقيناه على حاله بحروفه وغلطاته ونحن نرى في وجود هاتين الرسالتين ضمن سجل رسمي يرجع عهده الى ذلك الزمن دليلاً قوياً يثبت اصليتهما ويقرها بوجه الاجمال . ولنا ايضاً في صحة اصل الصكوك الشرعية التي ترد قبل هاتين الرسالتين في السجل نفسه وبعدهما ما يقوي اعتقادنا في سلامة اصلهما وعدم تزويره . وبعد المقابلة بين نص هاتين الرسالتين

ونصوص غيرهما من رسائل عبد الله باشا التي تحمل ختمه وامضاءه والتي لا تزال محفوظة حتى الآن لدى ارباب البيوت الكبيرة في فلسطين وسورية تمكنا من الوقوف على دليل آخر يدعم هذا الاثبات ويؤيده . فانك لو طلبت المجموعة الفاهومية في الناصرة واخذت بيدك مراسيم هذا الباشا الى الشيخ عبد الله الفاهوم وغيره لوجدت فواتحها وخواتمها كفواتح هاتين الرسالتين وخواتمها بالضبط . ثم اننا لا نجد فرقاً بين لغة واسلوب هاتين وتلك

ويصح لنا بناء على هذا الاثبات للاصلية ان نقول ان اهالي دمشق وعدت عبد الله باشا خيراً فقال انه اتعد وانها قالت انها فعلت ذلك لخروج محمد علي باشا على السلطان وان عبد الله شدد عزائمهم ونشط قلوبهم . ولكننا نجد انفسنا مضطرين لطلب تزكيتين على الاقل مستقلتين الواحدة عن الاخرى لتأييد كلام الدمشقيين في سبب انقباضهم عن اسعاف الباشا المصري ومقاومتهم اياه . ولما كان هذا العدد والنوع من التزكيات الفنية غير متوفر لدينا الآن لا نرى مناصاً من الاكتفاء بالقول إن الدمشقيين «قالوا» انهم قاوموا المصريين لان هؤلاء خرجوا

على السلطـان وانهم — اي الدمشقيين — اشتهروا بتعصبهم ومحافظتهم على التقاليد القديمة دينية كانت ام اجتماعية [(١)]

ولـكن هل هذا كل ما في الامر ام هنالك دُخلة مـكنونة لا بد لنا من اظهار بعضها واماطة اللثام عنها · نقول نحن على مرية من امر مقتل الباشا كما ورد في الرسالة الاولى وقد ترددنا ولا نزال نتردد في صحته لغرابته ومخالفته الاصول المعروفة · قال المؤرخ الدمشقي المجهول واضع مخطوطة برلين المشار اليها سابقاً : « وفي الساعة الواحدة من الليل احضروا كيخية سليم باشا وخاله من بيت المفتي الى عنده وقالوا لهم ان الوزير طالبـكم ودخل اولاد البلد الساعة الرابعة من الليل قتلوا كيخية الوزير وخاله والقبجي والسلحدار والخزندار والمهردار وكان الوزير حينئذٍ في القاعة فسمع العـكرة بارض الدار فسـكر الباب من جوا وكان عنده مملوك وطواشي صاروا يدكوا له وهو يقوص حتى قتل ستة انفار من اولاد البلد وبعد هذا طلع ناس الى ظهر

(١) اطلب كلام المسيو بودان قنصل فرنسه في دمشق آنئذٍ في المجلد الثاني من رحلة بوجولا والصفحة ١٦٥ — ١٦٩ Poujoulat ; B.— Voyage dans l'Asie mineure etc. (Paris, 1841)

القاعة حفروه ونقبوه وقوصوه فرموه واناس علقت النار في باب القاعة ... وهو وقع من القواص فلحقته النـار احترقت ذقنه وشواربه وتشلوط كل بدنه ولا يعاد ينعرف شـكله[1] » .
ويزكي قول هذا المؤرخ ما جاء في الجواب على اقتراح الاحباب للدكتور مشاقه وفي حوادث الشام ولبنان لمخائيل الدمشقي وكتاب الروضة الغناء لنعمان القساطلي[2]. ولا يخفى ما في هذا القول المزكى من المناقضة لقول الدمشقيين انفسهم فهم يقولون ان سليماً قتل نفسه والمؤرخون المعاصرون يقولون انهم هم قتلوه . فاي القولين نقبل ؟ نقول تدل محتويات المخطوطة البرلينية ان كاتبها كان دمشقياً[3] من وجهاء الطائفة الارثوذكسية المسيحية وانه كان في امـكانه ان يشاهد بعض ما يرويه عن مقتل الباشا وانه كان يدون رواياته حين وقوع حوادثها او بعد ذلك بزمن يسير . هذا ولا نعرف له مصلحة كان بامـكانه ان يخدمها بقوله هذا او ظروفاً كانت تضطره لتزوير شيء عن

(١) المذكرات التاريخية (طبع حريصا) ص ٢٩ — ٢٠
(٢) ص ٢٣٣ من الاول وص٥١ — ٥٢من الثاني وص ٨٨ من الثالث
(٣) او من المقيمين في دمشق

مقتل الباشا او انه كان يتودد للعامة فيكتب ما يرضيهم فهو لم يذكر اسمه ولا مهنته ولم يقصد نشر مخطوطته على ما نعلم[١]. وكذلك فان الدكتور مشاقه ونعمان القساطلي اشتهرا بنباهتهما وتدقيقهما وامانتهما ايضاً[٢]. اما عريضة الدمشقيين فانها وضعت لاستعطاف اولياء الامر آنئذٍ وكتبها اناس اتهموا بقتل الوالي نفسه وعرفوا بانخراعهم من جراء ذلك وخوفهم وجبنهم[٣]. وبناءً على هذا كله نرى انفسنا مضطرين الان ان نرجح صحة اقوال المؤرخين المعاصرين ونكذّب رواية الاعيان الدمشقيين

فاذا صح ان الدمشقيين قتلوا واليهم وانهم حذروا بطش الاستانة من جراء ذلك فاظهروا علامات الجبن والخوف وانهم

(١) هذه حقائق توصلنا اليها بالطريقة نفسها التي شرحناها في مقدمتنا لمخطوطة القس انطون الحلبي – حرب ابراهيم باشا في سورية وبر الاناضول– والتي خولت لنا آنئذٍ شيئاً من هذا الاستنتاج نفسه

(٢) هذه شهادة والد الاستاذ ستيورات كروفرد الذي عرف مخائيل ونعمان معرفة جيدة وهي شهادة الكثير من معارفهما ايضاً

(٣) اطلب كلام الرحالة فيدال الافرنسي المشار اليه سابقاً وكلام المؤرخين الافرنسيين كادالفان وبارو ايضاً

فاوضوا عبد الله باشا في الامر وطلبوا اليه ان يتوسط بينهم وبين الاستانة ويستعطف السلطان عليهم ، واذا صحت الاشاعة انه كان لعبد الله يد في مقتل الباشا ، اذا صحت هذه الامور جميعها ، افلا يصح لنا ان نقول ما اقترفه الدمشقيون من الاثم في مقتل الباشا وانخراعهم من عقابه ربما كان سبباً من اسباب اتحادهم مع عبدالله باشا ومقاومتهم للفاتح المصري ؟

للدرس والتطبيق : ويجدر بالقارىء ان يطالع بامعان وتدقيق ما قاله الاستاذ جبرائيل جبور في موت عمر ابن ابي ربيعة في الجزء الثاني من مؤلفه المشهور . واليك نصه :

ولعلّ اخفى ما في تاريخ عمر امر موته وهو شيءٌ غريب فالرواة والمؤرخون عودونا ان يختلفوا في امر ولادة بطل اخبارهم لان احداً من الناس لم يؤت النبوّة ليعلم ان هذا الصغير الذي يُوضع سيكون له شأن ، اما ان يختلفوا في ظروف موت شاعر طبّق العالم العربي صيته فامر ذو بال

غريب جداً ان يكون شاعر مثل عمر ملأ الدنيا بحق وشغل الناس — نساءً ورجالاً — ثم يموت فيجهل الرواة امر موته ويختلفون في سببه وموضعه ، فيزعم بعضهم انه قضى في الشام ، ويزعم آخرون انه مات غرقًا في دَهْلَك . ويذهب فريق الى انه مات من مرض اصابه ، ويذهب آخرون الى انه غزا في البحر فاحترقت السفينة به ، ويذهب غيرهم الى ان امرأة شبّب بها ظلماً فدعت عليه فقتله دعاؤها . ويضطرب حبل الرواة في تعيين سنة موته فيرى بعضهم انها كانت ثلاثًا وثمانين للهجرة ، ويرى آخرون انها ثلاث وتسعون ، ويمدّ فريق ثالث بعمره فيجعل سنة وفاته الواحدة بعد المئة . ولسنا نرى بدًّا بعد هذا الاضطراب والتشويش من عرض هذه الروايات المختلفة للدرس والنقد علّنا نستطيع ان نتوصل الى الحقيقة

اما اقدم هذه الروايات واكثرها انتشاراً في كتب السلف واشدها اثراً في نفوس الادباء العرب في هذا العصر واحظاها قبولاً عندهم فهي تلك التي تنص على ان الخليفة عمر ابن عبد العزيز نفى ابن ابي ربيعة الى دَهْلَك(١) فغزا بالبحر فاحرقوا

(١) وهي جزيرة في البحر الاحمر قريبة من مصوَّع على الشاطئ.

سفينته فاحترق. ولعلّ اقدم من ذكر هذه الرواية واظهر سبب وجود عمر في دهلك ابن قتيبة في كتابه الشعر والشعراء [١]. وقد سبقه الجاحظ فذكر في البيان والتبيين خبر احتراق السفينة بعمر [٢] ولكنه لم يذكر من الذي دفع بعمر الى ان يغزو في البحر. ويظهر ان الجاحظ وابن قتيبة اشفقا على عمر فختما له بالشهادة على هذه الصورة وزعما ان عبد الله بن عمر قال: فاز عمر ابن ابي ربيعة بالدنيا والآخرة غزا البحر فاحرقوا سفينته فاحترق. وقد جارى الجاحظ وابن قتيبة في ما ذكراه عن استشهاد عمر في البحر كثيرون من المتأخرين نذكر منهم ابن خلكان [٣] والدّميري [٤] والسيوطي [٥] والحنبلي [٦] والعيني [٧] والبغدادي [٨]. ولعلهم قد ارتاحوا لسماع هذا الخبر فدوّنوه فرحين مطمئنين. أَوَليس حسناً ان تختم حياة عمر في الجهاد؟

الافريقي كان بنو امية اذا سخطوا على احد نفوه اليها. ياقوت ٢: ٦٣٤

(١) ابن قتيبة (ش) ٣٤٩

(٢) الجاحظ (ب) ٢: ٩٤

(٣) ابن خلكان ١: ٥٣٩

(٤) الدميري ١: ٣٢٦

(٥) السيوطي (ش) ١٢

(٦) الحنبلي ١: ١٠١

(٧) العيني ١: ٣١٥

(٨) البغدادي ١: ٢٤٠

أَوَليس عظيماً ان ترجع هذه النفس الضالة الى رشدها فيكفّر صاحبها عن سيئاته بالغزو فيموت شهيداً ؟ والاغلب ان شيئاً من هذا لم يجرِ · وهذه الرواية في نظرنا ابعد الروايات عن الحقيقة · ذلك ان عمر بن عبد العزيز اعتلى عرش الخلافة سنة تسع وتسعين كما هو مشهور ، فلو فرضنا ان ابن ابي ربيعة قد عاش الى ذلك الزمن فقد دخل في السادسة والسبعين من عمره ، ونحن نعلم انه كان زمن الوليد بن عبد الملك شيخاً كبيراً مسناً يتوكأ على مولى له لضعفه فكيف يخشى شر هذا فينفى وكيف يغزو مثل هذا في البحر · والغريب ان كثيراً من هؤلاء الذين دوّنوا هذه الرواية ذكروا ان موت ابن ابي ربيعة قد وقع سنة ثلاثٍ وتسعين ، اي قبل استخلاف عمر بن عبد العزيز بست سنوات ، ولم يتصدَّ منهم احدٌ لنفيها · زد على هذا ان روايتي الجاحظ وابن قتيبة تذهبان الى ان عبد الله بن عمر قصَّ هذا الخبر عن ابن ابي ربيعة وزعم انه في موته شهيداً قد فاز بالدنيا والآخرة — كسب الدنيا حين تمتع بملذاتها والآخرة حين مات شهيداً — ولسنا نعلم كيف تورّط الجاحظ وابن قتيبة في مثل هذا الخطإِ فقبلا الرواية المدسوسة على عبد الله بن

عمر وعبد الله بن عمر قد مات سنة اربع وسبعين[1] اي قبل ان يصبح ابن عبد العزيز خليفةً بخمس وعشرين سنة ، وقبل ان يموت عمر ابن ابي ربيعة بزمن طويل

واذاً فرواية الجاحظ وابن قتيبة مضطربة ضعيفة ، ولنذكر ان ابا الفرج كتب اوفى ترجمة لحياة عمر ولم يذكر هذه الرواية .
واننا نذهب الى ابعد من نفي موته شهيداً في البحر فننفي ايضاً امر تسييره الى دهلك ، اذ ليس في كل اخباره ما يفيد انه نفي الى دهلك غير هذه الرواية التي تشير الى موته في البحر ، ولعلّ مصدرها ان عمر بن عبدالعزيز نفى الاحوص فيما يزعمون الى دهلك ، والرواة يعلمون ان عمر لم يكن بالفاسق اليسير ، واذن فلينفَ مع الاحوص ، قالوا : فلم يكن لعمر بن عبد العزيز حين ولي الخلافة من هم سوى الاحوص وابن ابي ربيعة وغريب ان ينفى مثل عمر الى دهلك ولا تحفظ عنه اخبار او اشعار في ذاك بينما يذكر لنا الرواة ان اهل دهلك يأثرون عن الاحوص الشعر وعن عراك بن مالك الفقه[2]. وقد خلط الرواة

(١) الازرقي ١ : ٤٣٣ والحنبلي ١ : ٨١ وابن قتيبة (م) ٩٢
(٢) الاصبهاني ٤ : ٥٣

بين الاحوص وعمر كثيراً ونسبوا لهذا بعض مـا وقع لذاك[١] فليس غريباً ان يجمعوا بينهما في المنفى · ولـكن الاحوص أُعيد من منفاه[٢] فما بقي لعمر الا ان يموت فاماتوه شهيداً · ومن الممتع ان نعلم ان هناك من يزعم ان ابن حزم عامل الوليد بن عبد الملك على المدينة هو الذي نفى الاحوص الى دهلك لا عمر بن عبد العزيز[٣] · بل هناك من يزعم انه عامل سليمان[٤] · ورواية ثالثة تذهب الى ان الاحوص نفي الى اليمن[٥]

ولرب معترض يقول ان عمر بن عبد العزيز كان والياً على المدينة للوليد بن عبد الملك سنة سبع وثمانين[٦] فما الذي يمنع ان يـكون وهو والٍ قد نفى عمر الى دهلك؟ وهنا نجيب ان احداً من الرواة لم يزعم هذا الزعم وان اخبار موته الاخرى تناقضه كما سيجيء معنا

وهناك رواية ثانية في موت عمر تذهب الى ان عمر نظر

(١) الاصبهاني ٤ : ٧٣ و ١٦ : ٩٢ (٢) الاصبهاني ٤ : ٤٩
(٣) الاصبهاني ٤ : ٤٥ (٤) الاصبهاني ٤ : ٤٨
(٥) الاصبهاني ٤ : ٤٠
(٦) الطبري ٢ : ١٠٨٥ وابن سعد ٥ : ٢٤٤

في الطواف ذات سنةٍ الى امرأة شريفة من احسن خلق الله وجهاً فذهب عقله عليها وكلمها فلم تجبه فقال فيها :

الريح تسحب اذيالاً وتنشرها ... يا ليتني كنت ممن تسحب الريحُ
كيما تجرّ بنا ذيلاً فتطرحنا ... على التي دونها مغبرّة سوح
أَنّى بقربكمُ ام كيف لي بكمُ ... هيهاتَ ذلك ما امست لنا روحُ
فليت ضعف الذي القى يكون بها ... بل ليت ضعف الذي القى تباريح
احدى بنيّات عمّي دون منزلها ... ارض بقيعانها القيصوم والشيح

فبلغها شعره فجزعت منه ، فقيل لها : اذكريه لزوجك فانه سينكر عليه قوله ، فقالت : كلاّ والله لا اشكوه الاّ الى الله ، ثم قالت : اللهم ان كان نوّه باسمي ظالمًا فاجعله طعاماً للريح ، فضرب الدهر مِن ضرْبه ، ثم انه غدا يوماً على فرسٍ فهبت ريح فنزل فاستتر بسلمةٍ فعصفت الريح فخدشه غصنٌ منها فدميَ وورِم به ومات من ذلك[1] . وقد قبل هذه الرواية فيما يظهر ابو الفرج الاصبهاني واكتفى بها ودوّنها في آخر اخباره عن حياة عمر . ونقلها عنه البغدادي صاحب خزانة الادب مثل

(١) الاصبهاني ١ : ٩٧

ما نقل عن ابن قتيبة الرواية الاولى دون ان يؤثر واحدةً على الاخرى[١] . ولعلَّ صاحب هذه الرواية لم يكن مشفقاً على عمر بل اراد ان ينتقم الله من عمر لهؤلاء النساء الشريفات اللواتي كان يشبِّب بهنَّ فاماته بدعاء واحدة منهنَّ . ولو شئت ان اعدّد للقارئ اخبار من مات من العرب بدعاء احد الناس عليه لطال بي المقام . ومهما يكن من الامر فالصنعة ظاهرة في هذه الرواية والاختراع بيّن في هذه المصادفات الغريبة التي تتابعت على هذا النحو ليتم دعاء هذه المرأَة على عمر . زد على هذا ان ابا الفرج قد تفرَّد بذكرها وقد اسندها الى رجل باسم ثعلبة بن عبد الله بن صعير . وفي هامش طبعة دار الكتب للاغاني ان لهذا الرجل صحبةً ولابنه رؤية[٢] . ونحن نستبعد ان يعيش الى اواخر القرن الاول للهجرة رجل كانت له صحبة مع النبي ولابنه رؤية . ونستبعد ايضاً ان يقصَّ مثل هذا الصحابيّ خبراً عن موت شاعر قضى في اواخر القرن الاول

ورواية ثالثة يذكرها البلاذري تذهب الى ان عمر مات

(١) البغدادي ١ : ٢٤٠

(٢) الاصبهاني « د » ١ : ٢٤٧ انظر الهامش

بالشام قال : فحدّثت ان عمر ابن ابي ربيعة المخزومي لما نُعي ، وكان موته بالشام ، بكت عليه مولدة من مولّدات مكة كانت لبعض بني مروان فجعلت توجع له وتفجع عليه وقالت : من لاباطح مكة بعده ، وكان يصف حسنها وملاحة نسائها فقيل لها : انه قد حدث فتى من ولد عثمان بن عفّان يسكن بعرج الطائف شاعر يذهب مذهبه . فقالت : الحمد لله الذي جعل له خلفاء ، سرّيتم والله عني[١]

وهذه الرواية تتفق مع رواية رواها الاصبهاني في اكثر اجزائها ، والاختلاف الوحيد هو ان الاصبهاني يروي ان الجارية حبشية وكانت بالمدينة فلما اتاهم موت عمر جزعت ، ولا نُعين رواية الاصبهاني اين حدثت وفاة عمر[٢]. وقد ذكر الحصري الرواية نفسها ولكنه لم يذكر ان موت عمر كان بالشام بل زعم ان الجارية كانت في الشام[٣]. وقد اورد الاصبهاني مضمون

(١) البلاذري « ا » ٥ : ١١٢

(٢) الاصبهاني ١ : ١٥٤ وانظر العباسي ٢ : ٥٦ ففيه الرواية منقولة عن الاصبهاني بالحرف

(٣) الحصري ٢ : ٢٤٠

الرواية نفسها في موضع آخر غير ان الشاعر فيها الذي زعموا انه خلف عمر هو الحارث ابن خالد المخزومي لا العرجي(١)

وسواءٌ أَكانت الجارية في الشام ام في المدينــة ، وسواءٌ أَكان الذي خلف عمر في فنه وغزله الحــارث ام العرجي ، فان هذا الخبر — ان صح — يفيد ان عمر مات قبل خلافة عمر ابن عبد العزيز لان العرجي والحــارث عُرفا وشُهرا قبل ذلك الزمن . يؤيد هذا اشارة في الاغاني الى ان الثريّا صاحبة عمر وفدت على الوليد بن عبد الملك بعد ان مات زوجهــا ، فسألها الخليفة هل تحفظ شيئًا من شعر عمر فيها فقالت : اي نعم يرحمه الله ، وفي بعض الروايات رحمه الله ، وانشدته شيئًا من شعره(٢) . ولعل في هذا القول اشارةً الى ان عمر قد مات قبل آخر خلافة الوليد هذا

وللاصبهاني رواية اخرى تذهب الى ان عمر مات موتًا يقول فيها : انه لما مرض عمر مرضه الذي مات فيه جزع اخوه الحارث الخ(٣) . وهذه الرواية تشير الى ان عمر مات من

(١) الاصبهاني ٣ : ١١٤ (٢) الاصبهاني ١ : ٩٣ والحصري ١ : ٢٩٢
(٣) الاصبهاني ١ : ٣٦

مرض وان موته كان قبل موت اخيه . وقد كان اخوه شاباً مدركاً في خلافة ابن الخطاب . وهذا الخبر يبعد احتمال وقوع موت عمر بعد سنة ٩٣ هـ. وقد اورد الاصبهاني ايضاً ان عمر مات وقد قارب السبعين او جاوزها[١]

وهناك رواية تفرّد بذكرها فيما نعلم ابو المحاسن بن تغري بردي لم يشر فيها الى سبب موت عمر بل اكتفى بقوله ان عمر مات سنة مئة وواحدة اي سنةَ مات عمر بن عبد العزيز نفسه[٢] . ولسنا نعلم من اين استقى ابو المحاسن هذا الخبر . والغريب انه نقل عن ابن خلكان شيئاً من كلامه عن ابن ابي ربيعة ولكنه لم ينقل سنة الوفاة عنه ولا هو اشار الى اختلافها عما ذكر هو نفسه . وليس لدينا الا فرض واحد نستطيع فرضه الآن وهو ان ابن خلّكان ذكر في ترجمة حياة عمر التي تبلغ نحو صفحتين من طبعة بولاق روايتين مختلفتين عن سنه حين مات ، واحدة تشير الى انه كان ابن سبعين ، واخرى انه كان ابن ثمانين ، وقد تلا ذكرَ هـذه السنين خبرٌ عن موت

---

(١) الاصبهاني ١ : ٣٤

(٢) ابو المحاسن ١ : ٢٤٧

والد عمر سنة ثمانٍ وسبعين ، فلا يبعد ان يكون أبو المحاسن اراد ان يجمع سن عمر الى سنة مولده ليذكر متى مات فجمع خطأً سنة موت والده المذكورة ، وهي ٧٨ الى ٢٣ وهي سنة ولادة عمر فبلغ ١٠١ وهي السنة التي ذكرها . ولا بد لنا من القول ان ابا المحاسن من المتأخرين وليس في كل المصادر التي طالعنا ما يسنده في روايته ، واذن فانّا لا نرى داعياً لقبولها

بقي روايةٌ تشير الى ان عمر مات سنة ٩٣ للهجرة ذكرها حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون عند ذكره ديوان عمر [١]، وهي تتفق مع اكثر الروايات القديمة في تعيين التاريخ ولعل حاجي خليفة قد نقلها عن بعض المصادر القديمة واكتفى بها دون ذكر سبب الموت

وقد ذكر الدميري رواية ابن قتيبة في ان عمر غزا في البحر واحترقت سفينته ، ولكنه جعل سنة الموت ثلاثاً وثمانين [٢]. ولعلّ الرقم خطأٌ مطبعي او نسخيٌ او لعلّ الدميري اخذ روايته عن كتاب ابن خلكان حيث نجد ان الهيثم بن

---

(١) حاجي خليفة ١ : ٥١٧ (٢) الدَّميري ١ : ٣٢٦

عديّ زعم ان عمر وُلد سنة ثلاث عشرة ، فقبل الدميري هذه الرواية واضاف اليها سن عمر — سبعين وجعل سنة وفاته ثلاثًا وثمانين

نرى بعد هذا كله ان نرفض خبر موته غرقًا او حرقاً والاَّ نقبل انه مات بعد سنة ٩٣ هـ . وكذلك نستبعد خبر موته من غصن ادماه بعد ريح تهبّ عليه لكي يستجاب دعاء امرأَة شبّب بها ، ونحن نعلم انه كان شيخًا ضعيفًا في آخر حياته يتوكأُ على مولى له ، ولا يقوى مثل هذا على ركوب الخيل في الصحاري او ركوب البحر للغزو ، فلا يبقى لدينا الا انه مرض ومات وقد قارب السبعين . ولنذكر ان عمر كانت تنتابه حمى البرداء وقد ارتحل مرةً الى اليمن ومرض فيها واضطرته الحمى ان يمكث هناك فنظم قصيدة يصف فيها مرضه ويشكو سوء حاله وحال رفاقه ويعتذر الى صاحبةٍ له :

أَرِقت ولم يمسِ الذي اشتهي قربا   وحمِّلت من اسماءَ اذ نزحت نُصبا
لعمركَ ما جاوزت غمدان طائعاً   وقصر شعوبٍ ان اكون بها صبّاً
ولكنّ حمّى اضرعتني ثلاثةً مجرّمةً ثمّ استمرّت بنا غبّاً
ومجلس اصحابي كأَن أَنينهم   أَنين مكاكِ فارقت بلداً خصبا

فانك لو ابصرتِ يوم سويقةٍ مقامي وحبسي العيس مطويةً حدبا
اذاً لاقشعرَّ الرأس منك صبابةً
ولاستفرغت عيناك من عبرة سكبا[١]

وظاهر من وصفه لهذا المرض انه البرداء ، تلك الحمى التي تأتي غبًّا اي تأخذه يومًا وتدعه آخر . وليس غريبًا ان تكون هذه الحمى قد عاودته – ومن شأنها المعاودة – فمات منها . ولكن اين مات ؟ ذلك امرٌ لا نستطيع الجزم فيه ، ويلوح لنا من اختلاف الرواة انه لو كان عمر قد مات في مكة او المدينة لكان من السهل على الرواة ان يعرفوا ذلك ويظهر ان سبب اختلافهم يعود الى ان عمر قد مات بعيداً عن الحجاز ، ونستبعد ان يكون مات بالشام كما يروي البلاذري ، ولعل كلمة الشام في رواية البلاذري مصدرها ان الجارية المكية التي حزنت لموت عمر قد صارت الى بني مروان في الشام . واغلب الظن ان عمر قد مات في اليمن وقد كان له مزارع فيها ورثها إمَّا عن امه او عن ابيه وكان ابنه جُوان ايضاً عاملاً على تبالة

(١) ابن ابي ربيعة (ع) ٧٩

فليس بعيداً ان يكون عمر قد قضى آخر حياته في بلد امه واخواله او عند ابنه . وليس غريباً ان يكون اخوه الحارث معه كما تشير رواية مرضه ، ولنذكر ان المصادر التي بين ايدينا لا تذكر شيئاً عن الحارث بعد زوال سلطة آل الزبير فلعله قد انقطع عن السياسة او أُقصي عنها فآثر ان يعيش بعيداً عن الحجاز في آخر حياته ، او لعلّ اخاه عمر قد بعث وراءه في مرضه الاخير ليكون عنده

ولعمر ثلاثة ابيات شعر تقع في آخر بعض نسخ الديوان الخطية وفي آخر طبعة اوربة ربما كان وقوعها هناك إشارة الى انها آخر شعر قاله وفيها يشير الى مرضه بعيداً عن « اجياد » منازل قومه في مكة يشكو فيها قلة عوّاده :

سقى سدرتي اجياد فالدومة التي الى الدار صوب الساكب المتهلل
فلو كنت بالدار التي مهبط الصفا سلمت اذا ما غاب عني معللي
هنالك لو اني مرضت فعادني كرام ومن لا يأتِ منهنّ يرسلِ

والخلاصة : ان الروايات متعددة ومتضاربة ، والخطأُ في بعضها ظاهر ، واصحابها بعيدو العهد بعمر ، فان الجاحظ وهو اقدمهم بدأ حياته الادبية بعد موت عمر بنحو ثمانين سنة ولم يعنَ

بدرس حياة عمر بل ذكر خبر موته عرضاً ، وقد كان هو وابن قتيبة قليلي التدقيق في هذا الامر . امـا البلاذري فقد تفرّد بذكر موت عمر بالشام ولم يسند روايته احد ، واما الاصبهاني فبالرغم من انه كتب اخباره مسندةً الى رواتها فانه قد تأَخر اكثر من مئتي سنة عن عمر ويصعب علينا الان متابعة الاسناد في رواياته لقلة المعلومات التي لدينا عن رجال السند في الروايات الادبية فان احداً من الناس لم يعنَ بهم عناية رجال الحديث برواته . اما المتأخرون فقد اخذوا عن الذين ذكرنا وليس هناك قيمةٌ لاقوالهم في هذا الصدد . وفي مثل هذا الاضطراب في الروايات لا نرى شيئاً ينير سبيلنا سوى شعره الذي يؤيد رواية مرضه فاغلب الظن اذاً انه مات من مرض — ربما في اليمن — وكان موته كما تتفق اكثر هذه الروايات في حدود سنة ثلاث وتسعين للهجرة

الباب الثامن

الربط والتأليف

وبعد التثبت من صحة الروايات يشرع المؤرخ في التأليف وربط الروايات المختلفة · فينتقي البعض منها ويصرف النظر عن البعض الاخر · ثم ينسق ما انتقى منها فينظمه ويجعله وحدةً متجانسةً متآلفة ما استطاع الى ذلك سبيلاً

توطئة عامة : ويحسن بالمؤرخ المستجد ان يذكر بادىء بدء ان ربط الحقائق التاريخية وتأليفها يختلف عن الربط والتأليف في العلوم الطبيعية · فعلماء الطب والحيوان مثلاً يشاهدون الجسد بتمامه اولاً فيدرسونه درساً اجمالياً وافياً · ثم يشرّحونه فيقسمونه الى الاجزاء التي يتركب منها · وبعد التدقيق التام

في هذه الاجزاء والتعرف الى وظائفها واعمالها يستطيعون ان يقابلوا فيما بينها ويتعرفوا الى العلاقات التي تربط بعضها الى بعض · فيدونون هذه الحقائق المفردة التي يتوصلون اليها · ثم يعودون الى ربطها وتأليفها · فيتبعون خطة عينتها الطبيعة تكون ماثلة امامهم · بل انهم يستطيعون ان يتناولوا مجموعةً واحدةً يقابلونها على مجموعة اخرى باعتبار كل من المجموعتين وحدةً قائمة بنفسها · وكأنهم بذلك اتموا مقابلة كلٍ واحدٍ بكلٍ آخر · فيرون نقط التشابه بين هذا وذاك · ويصنفون هذه الوحدات على اساس التشابه بينها · وهذا درس علمي حقيقي قوامه التحليل اولاً ثم الربط والتأليف بين اجزائه ثم المقابلة والاستدلال القياسي

على ان ظروف المؤرخ في الواقع تختلف كل الاختلاف عما تقدم · فحقائقه المفردة هي غير الحقائق المفردة في العلوم الطبيعية · اذ جل ما يمكنه الاعتماد عليه ، في مثل هذه الظروف ، هو كلام الغير عن وقائع الماضي لا الوقائع نفسها · وليس بامكانه ان يشاهد المجموع الذي تفرعت عنه مفردات الحقائق · كما وانه يجهل الاسس التي كانت تربط مثل هذه الحقائق لتؤلف

منها الكل. واذاً فمن العبث ان نربط الحقائق المفردة في التأريخ كما يربط علماء الطبيعة حقائقهم . وعلينا والحالة هذه ان نستنبط طريقة خصوصية لربط الحقائق المفردة نتذرع بها للوصول الى اليقين او ما يقارب اليقين

ولنذكر ان الحقائق المفردة التي نثبتنا من صحتها تكون اما آثاراً حقيقية تخلّفت عن السلف كالاهرام في مصر مثلاً ، او وقائع السلف كعمل معينٍ او قول معروف ، او دوافع معنوية كانت مكنونة في صدور الناس افراداً وجماعات. وبعبارة اخرى ، ان ما نثبتنا من صحته من الحقائق المفردة يكون واحداً من ثلاثة : اما اثراً ملموساً او عملاً محدوداً او دافعاً نفسياً معيناً . ولو كانت العلوم النفسية والاجتماعية قد ماشت العلوم الطبيعية في تقدم اساليبها وابحاثها ونتائجها لما كان عسيراً علينا اليوم ان نهتدي بشكل علمي جازم الى معرفة الاعمال والدوافع الماضية التي اشرنا اليها ، وربما كنا لا نفرق التاريخ عن العلوم الجازمة. اما وحالة العلوم الاجتماعية والنفسية لا تزال قاصرة ، فلا يبقى سوى تخيّل الماضي وفرض استمرار بعضه وتكراره في الحاضر . فنقول مثلاً بعامل الجوع في الماضي

ونتوقع تأثيره في ظروف معينة كما نفعل في الحاضر · وننظر في الاقليم واثره في المجتمع كما يتبين لنا بعض ذلك من الظروف الحاضرة · ونفرض التعاون بين الافراد في بعض الازمنة الغابرة لدرء الاخطار كما يفعل بنو جنسهم في هذه الايام وهلم جرًّا · ولولا هذا لما جرؤ البعض على القول بان بعض التاريخ يعيد نفسه · نعم بعضه لا كله · ولو كان كل التاريخ يعيد نفسه لما اقدم العلماء على درسه وتعميم فوائده · واذاً فهنالك فروق بين الماضي والحاضر لا بد من تبيانها ايضاً والانتباه اليها

ولهذا يترتب على المؤرخ عند بدء العمل في ربط الحقائق المفردة وتأليفها ان يتخيل لنفسه من مظاهر المجتمع الحاضر ما يفترض وجوده في الماضي · ثم ينظم حقائقه المفردة حول اساس ما تخيل وجوده بالقياس · واذا فعل هذا فسرعان ما يرى ان الحقائق المفردة تتوفر في بعض النواحي وتُعدم في البعض الآخر. فيحدث هذا فراغاً في بعض الاحيان لا بد من تلافيه · ولدى الانتهاء من هذه المرحلة يبدأُ في المقابلة والمقارنة بين الحقائق التي تكتلت حول مواضيعه فينتقل الى تعليلها وايضاحها واصدار الاحكام العامة عنها

وليس في وسعنا بهذه المناسبة الا ان نلفت النظر الى وجوب التعاون بين عدد من المؤرخين لاجل البحث في موضوع تاريخي واحد . وذلك لان ما يتطلبه مصطلح التاريخ من شتى انواع البحث والتنقيب قد لا يتمكن شخص واحد من القيام باعبائه . واقل ما يجب الالتفات اليه هو التمحيص والتدقيق في استنتاجات المؤرخين المعاصرين واساليبهم في البحث قبل قبول اقوالهم والاعتماد عليها

الانتقاء : ولا مفرّ من المفاضلة بين الحقائق المفردة والاستمساك ببعضها وصرف النظر عن البعض الآخر . فانها تكثر في غالب الاحيان فتربو على الالوف وعشرات الالوف . ويضطر المؤرخ اما لضيق وقته او لقلة مورده ان ينتقي مما تجمع لديه من الحقائق ما يؤثره على غيره . فيجدر به ان يتبع خطة معينة في الانتقاء

ولا نرى في مثل هذه الظروف افضل من تنسيق الحقائق المفردة على اساس علاقتها بالحاضر . فما يعاوننا منها على فهم الحاضر هو اهم بدرجات من غيره اذ القصد من درس الماضي انما هو فهم الحاضر واعداد العدة للمستقبل . هذا ولا نرى مبرراً

لما وقع من المشادة بين المؤرخين المعاصرين في أَمر الانتقاء · ولعلّ القارىء يعلم انه قام في المانية في القرن الماضي من قال بوجوب الاعتناء بتاريخ الحضارة وصرف النظر عن الحروب والحوادث السياسية ، وانه قام في الوقت نفسه من استمسك بالتاريخ السياسي ونوَّه بمنافعه · ومثل هذا جرى ايضاً في فرنسة وايطالية واميركة وبلاد الانكليز · والواقع ان الطرفين كانا محقين في بعض ما ذهبا اليه ، وانهما تطرفا في القول في آنٍ واحد · ففي تاريخ الحضارة ما لا يُستغنى عنه لفهم الحاضر ، وفي تاريخ الحروب والحوادث السياسية ما لا بد من ايضاحه لتفهم الاحوال والظروف التي نعيش فيها

ومثل المؤَرخ في هذا هو مثل طبيب يحاول شفاءَ مريض له · فاول ما يفعل لتشخيص المرض هو تفهم تاريخ الحادثة · فمن سؤال عن سير الحرارة ، الى آخر عن حركة الامعاء ، فنوع الاكل ، وما شاكل ذلك من الاسئلة عن الماضي التي تعين الطبيب في فهم الحاضر

على انه لا بد من الاعتراف بان ما يحسبه المؤَرخ الحاضر يتوقف على الفلسفة التي يدين بها · فقد يقول باراء هيكل وقد

يؤيد البلشفية او النازية او ما يسميه فلاسفة المـانية اليوم الفينومنولوجية. فيضطر والحالة هذه ان ينتقي على اساس فلسفته في الحياة . وليذكر المؤرخ المستجد ان الفلسفة هي من اهم العلوم الموصلة وانه لا بد للمؤرخ من تفهمها في ماضيها وحاضرها ، وان الفيلسوف المؤرخ الايطالي غروتشي ذهب الى اكثر من هذا فقال بان التاريخ هو الفلسفة وان الفلسفة هي التاريخ

اما اذا قال بعضهم انما العلم لمجرد العلم فنقول نحن ان مثل هذا الموقف هو نظري صرف لا يمكن تطبيقه . واقل ما يقال فيه انه يتطلب نفقات باهظة يصعب على فرد واحد تحملها ، وقد يتعذر ذلك على المؤسسات الكبيرة . ثم في حال درس الماضي لمجرد العلم لا بد من اخذ موقف وسط بين العلماء المتطرفين . فالماضي مزيج من حضارة وسياسة ، ولا بد من اخذ النوعين بعين الاعتبار

وقد يقول المؤرخ بوجوب انتقاء الحقائق المفردة على اساس علاقتها بالحاضر ، ولكنه يبقى في حيرة من امره اما لكثرة الحقائق الباقية او لشدة اختلافها من حيث النوع او الموضوع او الاثنين معاً او ما شاكل ذلك . فيجدر به عندئذٍ ان يعيد

النظر فيها ليتأكد من شدة علاقة بعضها بالحاضر فيؤثره على غيره . وحيث تختلف في النوع او الموضوع ، يحسن به ان يقدم ما يتعلق منها بالمجتمع الكبير على الجماعات التي تؤلفه ، وما يتعلق بالجماعات على الافراد . هذا ولا يغرب عن البال بان سير الافراد تتفاوت في شدة ارتباطها بحياة المجموع . فحياة نابوليون الشخصية وآراء فولتير الفردية هي اهم للمؤرخ من اخبار غيرهما واشدّ تأثيراً في حياة المجموع من اخبار بعض الجماعات

التنظيم والتأليف : وبعد المفاضلة والانتقاء يبدأُ المؤرخ بالتنسيق والتنظيم . فيجد انه بامكانه ان ينظر الى كل حقيقة من حقائقه المفردة من ناحيتين مختلفتين. فاذا نظر اليها من حيث وقوعها في زمن محدود وتعلقها بشخص معين ، رآها فريدةً في بابها لا تشاركها في ذلك حقيقة من الحقائق . واذا ذكر ان الناس جميعهم خلق الله ، وانهم كثيراً ما يتشابهون في اغراضهم وحاجاتهم واعمالهم ، قال بالتشابه بين الحقائق التاريخية المفردة وبتكرار وقوعها

وهكذا فان بعض المؤرخين الذين ينظرون الى الحقائق

المفردة من الناحية الاولى فيرَونها مجموعةً من الحقــائق الفريدة في بابها يستمسكون بالتنظيم القصصي ويؤثرونه على غيره · والبعض الآخر ينظر الى التشابه بين الحقـائق المفردة والى تكرار وقوعها فيهتم بعادات الجماعات في المـاضي وعُرفهم ومؤسساتهم ومـا الى ذلك من المظاهر المشتركة بين الاقوام والجماعات · والواقع انه بامكان المؤرخ ان يعتبر حقائقه مجموعة من الوقائع الفذة فينظمها بموجب تسلسلها الزمني ويقدم لقرائه قصة كسائر القصص · وبامـكانه ايضاً ان يحصر عمله في التشابه ووقوع التكرار فينظم حقائقه بموجب محتوياتها · واليك الآن مثالاً لهذا النوع ننقله لك عن كتاب الاستاذ ستيوبوس الذي اشرنا اليه واعتمدنا عليه غير مرة[1] :

تنظيم الحقائق التاريخية بموجب محتوياتها

١) الاحوال المادية

أ) درس الجسد

١: النظر في اجناس البشر وعلم التشريح والفيزيولوجيا وغير ذلك

---

(١) ص ٢٣٤ — ٢٣٥ من الطبعة الانكليزية

٢: النظر في التكاثر وما يقع تحته من دروس في الزواج والتوالد والوفيات وما الى ذلك

ب) درس المحيط

١: المحيط الطبيعي والنظر في شكل الاقليم ومناخه ومياهه وتربته ونباته وحيوانه

٢: المحيط المصطنع والنظر في الفلاحة والتشجير وانشاء الطرق وغير ذلك

٢) العادات العقلية

أ) اللغة وما يتفرع عنها

ب) الفنون من يدوية وغيرها

ج) العلوم

د) الفلسفة والاخلاق

ه) الدين

٣) العادات التي تتعلق بالمادة

أ) الحياة المادية والطعام واللباس والمنزل

ب) الحياة الخصوصية والعناية بالجسد وعوائد

الاجتماع ووسائل التسلية

٤) العادات التي تتعلق بالاقتصاد

أ) الانتاج والزراعة والتعدين وما شاكل ذلك

ب) الصناعة والمواصلات

ج) التجارة

٥) المؤسسات الاجتماعية

أ) العائلة وتشكيلها

ب) التعليم

ج) الطبقات الاجتماعية

٦) المؤسسات العمومية

أ) الحكومة والمؤسسات السياسية

ب) الكنيسة والمؤسسات الدينية

ج) المؤسسات الدولية والسياسية العامة والحرب والقوانين التجارية الدولية

وليس في وسعنا قبل الانتهاء من هذا الموضوع الا ان نلفت النظر الى ما يلي :

١) انه لا يُستغنى في تنظيم الحقائق المفردة بموجب مضمونها عن اتباع التسلسل الزمني وذلك لاظهار تطور الحقائق التي ندرس · كما وانه لا يستغنى عن الالتفات الى مثل هذه المواضيع التي وردت في الجدول في اعلاه اذا ما اراد المؤرخ ان ينظم حقائقه المفردة على اساس القصة

٢) ان اتباع الاسلوب القصصي في التأريخ يتطلب شيئاً اكثر من ترتيب الحقائق المفردة بموجب زمن وقوعها · ولو اكتفينا بذلك وحده لاصبح التاريخ مجرد ضم الحقائق بعضها الى بعض · فلا بد للمؤرخ في مثل هذه الظروف من النظر في الاسباب والمسببات واظهار العلاقات المنطقية التي تربط حقائق الماضي بما قبلها وما بعدها · وذلك لاجل تبيان التطور في التاريخ · وهو من اهم اهداف المؤرخ وانفع الوسائل التي يتذرع بها لفهم الحاضر

٣) ان للظروف احكاماً والمؤرخ مربوط بقرائه · فقد يؤثر القصة في مخاطبة الجمهور · وقد ينظم حقائقه على اساس

مضمونها اذا هو خاطب طبقة معينة من طبقات القراء . وقد يرى في ترتيب حقائقه على اساس جغرافي ما يضمن له نجاحاً باهراً في بعض الظروف

٤) على انه لا بد من التصريح بافضلية الاسلوب القصصي في غالب الاحيان . وذلك لان وقائع الماضي حدثت على هذا الشكل . فاذا ما حاول المؤرخ ان يرويها كما وقعت فانه يكون اقربَ للحقيقة . والتاريخ علم من هذه الناحية وكعلم يتطلب الحقيقة كما هي لا كما نريدها ان تكون

الباب التاسع

الاجتهاد

وقد تتوفر الحقائق المفردة في ناحية من نواحي الماضي وتُعدم في الناحية الاخرى . فيجتهد المؤرخ في تلافي ما قد يقع من فراغ . والاجتهاد في اللغة كما قال ابو حامد الغزالي : « هو عبارة عن بذل المجهود واستفراغ الوسع في فعل من الافعال . ولا يستعمل الا فيما فيه كلفة وجهد . فيقال اجتهد في حمل حجر الرحا . ولا يقال اجتهد في حمل خردلة . لكن صار اللفظ في عرف العلماء مخصوصاً ببذل المجتهد وسعه في طلب العلم باحكام الشريعة . والاجتهاد التام ان يبذل الوسع

في الطلب بحيث يحسّ من نفسه بالعجز عن مزيد الطلب [1]».

وقد يقع مثل هذا الفراغ في علم من العلوم الطبيعية . فيتلافاه العلماء بالتجربة والاختبار واعادة المشاهدة. فلا ينفكون عن ذلك حتى يتمّ لهم ما ارادوا . فيضيفونه الى سائر المعلومات ويسدُّون الثّلم . اما المؤرخ فانه بعيد عن المشاهدة عديم التجربة. فيضطر والحالة هذه ان يجتهد في الامر فيتذرع بالمنطق . ويعمل احياناً بما نريد ان نسميه الاجتهاد السلبي واحياناً اخرى بالاجتهاد الايجابي

والاجتهاد السلبي هو ما عبّر عنه المناطقة بقولهم «السكوت حجة» . ومعناه ان يتمكن المؤرخ من القول بان كذا وكذا لم يحدث لان الاصول خالية منه . وهو امرٌ خطر للغاية . فقد يكون السكوت حجة وقد لا يكون. ولا بد من التأكد من امور ثلاثة قبل التذرع بمثل هذه الحجة . وهي ما يأتي :

١) ان يكون المؤرخ على يقين جازم من امر اطلاعه على جميع الاصول

(١) المستصفى باصول الفقه ج ٢ ص ١٠١

٢) ان لا يعتريه شك في ان ما لديه من الاصول هو جميع ما دوّنه السلف في الموضوع الذي يبحث · وانه لم يضع منها شيء · فانه بضياع الاصول يضيع التاريخ معها · وليس من حق المؤرخ اذا فقدت الاصول ان يقطع برأيٍ ما · وهكذا فان التذرع بمثل هذه الحجة هو اشد خطراً في التاريخ القديم مما هو في التاريخ المعاصر · وذلك لان امكانية الضياع في الاصول القديمة هي اشد بكثير منها في الاصول المعاصرة

٣) ان يتأكد من استحالة السكوت في الاصول عن الموضوع الذي يدرس · فقد تسكت الاصول عن امور شتى تكون قد وقعت في الماضي وذلك لاسباب منها جهل الراوي لها ومنها قلة اعتنائه بها ومنها تحذير الحكومة نشرها · فاذا ما سكتت الاصول مثلاً عن فسق وزير من الوزراء لا يجوز للمؤرخ ان يستنتج انه كان شهماً فاضلاً او انه كان غير فاسق

وهكذا فان حجة السكوت لا تتم الا اذا اقترن بالراوي حالتان لا تنفصلان : اولاهما ان تكون الوقائع التي يمكن ان يكون قد سكت عنها وقائع يهتم بها اهتماماً شديداً ، والثانية

ان يكون الراوي قد صمم على تدوين جميع الاخبار التي احاط علماً بها

ومما اختبرناه من هذا القبيل ، اننا منذ اعوام عديدة ، بينما كنا نقلّب صفحات بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن اياس ، للوقوف على اخبار الفتح العثماني ، لم نجد ذكراً فيها لتخلّي المتوكل على الله ، آخر الخلفاء العباسيين ، عن حقوقه في الخلافة للسلطان سليم العثماني . فرأينا ان نتابع البحث قليلاً لنتأكد من هذا الامر . ولا سيما والحكومة التركية كانت قد اثارت البحث في هذا الموضوع بعد خلع آل عثمان واعلان الجمهورية

فاعدنا النظر في كلام ابن اياس . وقرأنا فيه ثانيةً « اخبار واقعة مرج دابق واحتلال حلب ودمشق وغزة وواقعة الريدانية ودخول العثمانيين القاهرة وخروجهم منها ورجوعهم ظافرين للقسطنطينية . قرأنا هذا كله ولم نجد ذكراً للخلافة فيه ولا لتخلّي المتوكل عنها . ولم يكن ابن اياس ممن يعتنف الامور فيأتيها بغير علم ولا ممن يغفل عن الحوادث ، ولا سيما اذا كانت ذات شأن . فانك لو قرأت ما كتبه من اخبار

سنة ١٥١٦و١٥١٧ عن السلطان سليم وعن علاقته بالمتوكل ظننت انه كان يتعقب خطواتهما ويسأل عنهما كل وارد وصادر . تراه يذكر ما تحادثا به في حلب بعد معركة مرج دابق . وما دار بينهما في القاهرة بشأن ابن العداس وبشأن زوجة السلطان طومان باي وبشأن القاضي شمس الدين وحيش . وتراه يصف خروج الخليفة من مصر وذهابه الى القسطنطينية ووصوله اليها وسكناه فيها ، ويدوّن الادعية التي تليت في مصر بعد فتحها . تقرأ كل هذا ولا تجد شيئاً في تخلي المتوكل على الله عن الخلافة . ثم طلبنا مخطوطة ابن زينل الرمّال في السلطان سليم والجراكسة ، وكتاب النجوم الزاهرة في ولاة القاهرة لبدر الدين المنهاجي ، فلم نجد فيهما ذكراً لهذا التخلي

وبعد ان فرغنا من مطالعة الاصول العربية رجعنا الى روايات الاتراك انفسهم ، وقرأنا مجموعة فريدون ، واطلعنا على كتاب السلطان سليم نفسه الى ابنه سليمان بتاريخ كانون الثاني سنة ١٥١٧ ، وكتب شاه شروان الشيخ ابراهيم ، ومظفر شاه الثاني ، وكلاهما معاصر لهذه الحوادث ، فلم نجد ما يؤيد التخلي . ومما هو جدير بالذكر ، ان احمد فريدون بك يذكر

ستة عشر لقباً للسلطان مراد الثالث ، ولكنه لا يذكر بينها امارة المؤمنين . ولم نرَ في نقوش السلطان سليم وابنه سليمان ، في بيروت والقدس والقاهرة ، ولا في النقود التي صكت في عهدهما ، ما يثبت التخلي عن الخلافة

وبعد ان اتممنا جميع ما تقدم ، كتبنا الى صديقنا المرحوم احمد زكي باشا نستشيره في الامر . فاصدر ، رحمه الله ، حكماً مبرماً نفى فيه امر التخلي بناءً على سكوت المصادر . اما نحن فاننا ترددنا في الامر كثيراً وذلك لسببين اولهما انه لا يمكننا ان نجزم بان ما رجعنا اليه من المصادر هو جميع الموجود منها ، وثانياً لانه من الممكن ان يكون خبر التخلي دوِّن في اصل او اصول فقدت فيما بعد . وجل ما في امكان المؤرخ ان يفعله في هذا الصدد هو السكوت عن التخلي لان المصادر ساكتة عنه

وبواسطة الاجتهاد الايجابي يحاول المؤرخ ان يستنتج امراً معيناً عن الماضي من مجرد تثبته من امرٍ آخر تنص عليه الاصول . وذلك لانه يرى ارتباطاً وثيقاً بين مثل هذين الامرين في الحاضر الذي يعيش فيه . وكثيراً ما يلجأ مؤرخو العصور

القديمة الى مثل هذا الاجتهاد اما لقلة الاصول او لجهلهم قواعد المصطلح · فترى الواحد منهم يجزم بان بلدة من البلدان هي يونانية او فينيقية لان اسمها يوناني او فينيقي · ويستند في ذلك الى ارتباط الاسم بالمسمى في الوقت الحاضر

والواقع ان هذا الاجتهاد لا يصح الا في احوال منطقية معينة · فلا بد من كلية معترف بصحتها · كأن نقول مثلاً ان اللغة التي ينتمي اليها اسم بلد من البلدان هي دائمًا لغة الشعب الذي اسس هذا البلد · ولا بد من جزئية صحيحة ايضاً· كأن يقال ان البلد الفلاني كان يحمل اسمًا يونانياً او فينيقياً · فتلزم النتيجة بطبيعة الحال·فكل ما صدق على حد صدق على كل ما يصدق عليه ذلك الحد ايجابًا او سلبًا

وليس على المؤرخ في مثل هذه الظروف الا ان يذكر القواعد التي وضعها منذ اكثر من الفي سنة ارسطو الفيلسوف والتي يعرف بها القياس الصحيح · وهي ما يأتي :

١) انه لا بد للقياس من ثلاثة حدود لا اكثر ولا اقل

٢) انه لا بد للقياس من قضيتين هما مقدمتاه وثالثة تلزم عنهما وهي النتيجة

٣) انه لا بد من ان يكون الحد الاوسط كلّي المصدوق ولو في احدى المقدمتين

٤) انه لا يكون في النتيجة حدٌ كلي المصدوق ما لم يكن كذلك في احدى المقدمتين

٥) انه لا نتيجة من سلبيتين

٦) انه ان كانت احدى المقدمتين سالبة فالنتيجة سالبة . ولا نتيجة سالبة ان لم تكن احدى المقدمتين سالبة

وهنالك ملاحظات عمومية تشمل النوعين من الاجتهاد اهمها ما ياتي :

١) ان اثبات الحقائق التاريخية شيء والاجتهاد فيها شيءٌ آخر . فلا بد من فصل الحقائق الثابتة عن الحقائق المستنبطة واظهار ذلك بصورة جلية واضحة امام القارىء

٢) على المؤرخ ان يحذر كل الحذر من الاستنتاجات التي لا تصدر عن وعي وروية . وليس عليه في مثل هذه الظروف الا ان يعطي حكمه شكلاً منطقياً حتى يتأكد من وقوعه في الخطإ

الباب العاشر

التعليل والايضاح

وليس بامكان المؤرخ ان يقف عند هذا الحد من البحث والتنقيب ، اذ لا بد له من الاجابة عن سؤال هو من الاهمية بمكان . كان يقال له لقد تثبت من الحقائق الماضية فاخبرتنا عما جرى ولكنك لم تقل كلمة حتى الآن في اسباب ما تروي لنا من حوادث الماضي . فاذا ما اجبت عن السؤال ماذا جرى ، عليك ان تزيدنا فهماً للماضي فتجيب عن سؤال آخر ، هو لماذا جرى ما جرى

وكثيراً ما يعتذر المؤرخ عن الاجابة فيقول ان البحث في مثل هذا السؤال هو من واجب الفيلسوف لا المؤرخ .

ولكن القارئ او السامع هو طُلعة مُلحّ يريد ان يعلم لماذا سقطت رومة ؟ ولماذا هجمت القبائل البربرية على اطرافها ؟ ولماذا وقعت حروب الفتح الاسلامي ؟ ولماذا قامت اوروبة بالحروب الصليبية ؟ ولماذا نشأ الحكم الاقطاعي ؟ ولماذا خرج لوثيروس عن طاعة الكنيسة ؟ ولماذا اندلعت نيران الثورة الافرنسية ؟ ولماذا خسر نابوليون موقعة وترلو ؟ وما الى ذلك من الاسئلة عن اسباب وقائع الماضي

والواقع انه ليس بامكان المؤرخ ان يقنع زملاءه في مثل هذا الموضوع الا بالفلسفة · فجوابه يتوقف على مذهبه الفلسفي· والبحث في هذا يكون بطبيعة الحال فلسفياً ايضاً · وقد يصعب التفريق من هذه الناحية بين الفلسفة والتأريخ كما ابان ذلك الفيلسوف المؤرخ غروتشي الايطالي وغيره

على انه بامكان المؤرخ ان يوضح الوقائع الماضية على طريقة علماء الطبيعة · فانك لو طلبت الى احد هؤلاء ان يوضح او يعلل لك ظاهرة من ظواهر هذه العلوم ، لبدأ بوصفها ثم استطرد الى ذكر خصائصها وعلاقاتها بمثل غيرها من الظواهر. غير ان هذه الامور كلها لا تخرج عن انها وجوه مختلفة لحقيقة

واحدة · وليس علمنا بها الا مجموعة لهذه الوجوه · فتعليل علماء الطبيعة لظواهر الطبيعة ليس الا وصفاً لخصائصها ومميزاتها · والآن اذا بدلنا الوصف بالقصة قلنا انه بامكان المؤرخ ان يوضح الوقائع الماضية على طريقة علماء الطبيعة · فحيث تضطره الظروف لايضاح بعض الحقائق ياتي بحقائق اخرى توضح ما سبق سرده من حوادث الماضي · فاما ان يزيدنا علماً ببعض الحوادث التي سبقت وقوع ما يروي ، او ان يذكر حوادث اخرى وقعت في الوقت نفسه واثرت فيما يروي · مما يسوقنا الى القول بان الفرق بين التاريخ وايضاح التاريخ من هذه الناحية انما هو فرق في الكم لا الكيف

بيد انه لا بد للمؤرخ المتعمق من التذرع بالفلسفة اذا ما اراد ان يقف على اسرار الحياة البشرية في الماضي · وان هو وقف عند هذا الحد من الايضاح والتعليل يكون مثله مثل ولد تأخر عن الذهاب الى المدرسة · فاذا سئل عن سبب التأخر اجاب لاني لم اجد كتبي · واذا قيل له لماذا ؟ قال لاني كنت في الجنينة وراء البيت · وهلمَّ جرًّا · وقد يكون السبب الحقيقي اعمق من هذا وذاك اذ لا بدَّ من درس الولد درساً علمياً

فلسفياً عميقاً قبل البت في سبب التأَخر

ولقد صدق ابن خلدون حيث يقول : « اما بعد فان فنّ التاريخ من الفنون التي تتداوله الامم والاجيال وتشدُّ اليه الركائب والرحال وتسمو الى معرفته السوقة والاغفال وتتنافس فيه الملوك والاقيال وتتساوى في فهمه العلماء والجهال اذ هو في ظاهره لا يزيد على اخبار عن الايام والدول والسوابق من القرون الاول تنمو فيها الاقوال وتضرب فيه الامثال وتُطرف بها الاندية اذا غصها الاحتفال وتؤدي لنا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الاحوال واتسع للدول فيها النطاق والمجال وعمّروا الارض حتى نادى بهم الارتحال وحان منهم الزوال وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق وعلم بكيفيات الوقائع واسبابها عميق فهو لذلك أَصيل في الحكمة عريق وجدير بان يعدَّ في علومها وخليق وان فحول المؤرخين في الاسلام قد استوعبوا اخبار الايام وجمعوها وسطّروها في صفحات الدفاتر واودعوها وخلَطها المتطفلون بدسائس من الباطل وهموا فيها وابتدعوها وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضعوها واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم واتبعوها وادوها الينا كما

سمعوها ولم يلاحظوا اسباب الوقائع والاحوال ولم يراعوها ولا رفضوا ترّهات الاحاديث ولا دفعوها فالتحقيق قليل وطرف التنقيح في الغالب كليل والغلط والوهم نسيب للاخبار وخليل والتقليد عريق في الآدميين وسليل والتطفل على الفنون عريض طويل ومرعى الجهل بين الانام وخيم وبيل والحق لا يقاوم سلطانه والباطل يقذف بشهاب النظر شيطانه والناقل انما هو يملي وينقل والبصيرة تنقد الصحيح اذا تمقل والعلم يجلو لها صفحات القلوب ويصقل

هذا وقد دوّن الناس في الاخبار واكثروا وجمعوا تواريخ الامم والدول في العالم وسطروا والذين ذهبوا بفضل الشهرة والامــامة المعتبرة واستفرغوا دواوين من قبلهم في صحفهم المتأَخرة هم قليلون لا يكادون يجاوزون عدد الانامل ولا حركات العوامل مثل ابن اسحق والطبري وابن الكلبي ومحمد بن عمر الواقديّ وسيف بن عمر الاسديّ وغيرهم من المشاهير المتميزين عن الجماهير وان كان في كتب المسعودي والواقدي من المطعن والمغمز ما هو معروف عند الاثبــات ومشهور بين الحفظة الثقات الا ان الكافة اختصتهم بقبول اخبارهم واقتفاء

سننهم في التصنيف واتباع آثارهم والناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون او اعتبارهم فللعمران طبائع في احواله ترجع اليها الاخبار وتحمل عليها الروايات والآثار ثم ان اكثر التواريخ لهؤلاء عامة المناهج والمسالك لعموم الدولتين صدر الاسلام في الآفاق والممالك وتناولها البعيد من الغايات في المآخذ والمتارك ومن هؤلاء من استوعب ما قبل الملة من الدول والامم والامر العمم كالمسعودي ومن نحا منحاه وجاء من بعدهم من عدل عن الاطلاق الى التقييد ووقف في العموم والاحاطة عن الشأوِ البعيد فقيَّد شوارد عصره واستوعب اخبار افقه وقطره واقتصر على تاريخ دولته ومصره كما فعل ابو حيَّان مؤرخ الاندلس والدولة الاموية بها وابن الرفيق مؤرخ افريقية والدولة التي كانت بالقيروان ثم لم يأتِ من بعد هؤلاء الا مقلد وبليد الطبع والعقل او متبلد ينسج على ذلك المنوال ويحتذي منه بالمثال ويذهل عما احالته الايام من الاحوال واستبدلت به من عوائد الامم والاجيال فيجلبون الاخبار عن الدول وحكايات الوقائع في العصور الاول صوراً قد تجردت عن موادها وصفاحاً انتضيت من اغمادها ومعارف تستنكر للجهل بطارفها وتلادها

انما هي حوادث لم تعلم اصولها وانواع لم تعتبر اجناسها ولا تحققت فصولها يكررون في موضوعاتها الاخبار المتداولة باعيانها اتباعاً لمن عني من المتقدمين بشأنها ويغفلون امر الاجيال الناشئة في ديوانها بما اعوز عليهم من ترجمانها فتستعجم صحفهم عن بيانها ثم اذا تعرضوا لذكر الدولة نسقوا اخبارها نسقاً محافظين على نقلها وهماً او صدقاً لا يتعرضون لبدايتها ولا يذكرون السبب الذي رفع من رايتها واظهر من آيتها ولا علة الوقوف عند غايتها فيبقى الناظر متطلعاً بعد الى افتقاد احوال مبادىء الدول ومراتبها مفتشاً عن اسباب تزاحمها او تعاقبها باحثاً عن المقنع في تباينها او تناسبها حسبما نذكر ذلك كله في مقدمة الكتاب ثم جاءَ آخرون بافراط الاختصار وذهبوا الى الاكتفاء باسماء الملوك والاقتصار مقطوعة عن الانساب والاخبار موضوعة عليها اعداد ايامهم بحروف الغبار كما فعله ابن رشيق في ميزان العمل ومن اقتفى هذا الاثر من الهمل وليس يعتبر لهؤلاء مقال ولا يعد لهم ثبوت ولا انتقال لما اذهبوا من الفوائد واخلّوا بالمذاهب المعروفة للمؤرخين والعوائد »

وهكذا فانه يفترض في التعليل والتوضيح ما يأتي :

١) ان التاريخ يشمل جميع اخبار الماضي على انواعها وفروعها . وانه لا بد من الالتفات الى الحياة الماضية من جميع نواحيها كي نحسن الايضاح والتعليل

٢) وجوب التضلع من الفلسفة والعلوم الاجتماعية والجغرافية للاستبصار بنورها والتذرع بوسائلها واستنتاجاتها في فهم الماضي وايضاحه . فلا بد للمؤرخ من فهم العقل البشري فهماً وافياً كافياً . وعليه ان يتعرّف الى المحيط الذي عاش او يعيش فيه الانسان من وجهتيه الجغرافية والمادية

ويجدر بالمؤرخ بعد هذا القدر من الاستعداد ، اي بعد ان يكون قد درس الفلسفة على رجالها وتمكّن من العلوم الاجتماعية على انواعها ومنها علم النفس ، يجدر به ان ينسج على منوال علماء الطبيعة مرة اخرى ، فيتذرع بطريقتهم في فهم ما يجهلون ، ويبدأ عمله بفرض يفترضه . ثم يمتحن هذا الفرض على ضوء الحقائق بين يديه . فان احسن التعليل وتناصرت حقائق الماضي على تأييد فرضه اطمأن عقله وأعلن رأيه . والا تراجع وافترض فرضاً آخر وهلم جرّا

هذه هي طريقة علماء الطبيعة في البحث عن النواميس وما شاكلها من النظريات العامة في علومهم · فانهم يبدأون بفرض قد يصح وقد لا يصح · قال ادوارد لانكستر ان الطبيعة لا تلبي نداءً لطالب بحث من تلقاء نفسها بل لا بد له من ان يوجه اليها اسئلة معينة محدودة تتضمن الجواب الذي يريده منها [١] · وقال داروِن بالمعنى نفسه ما محصله : كانوا يقولون منذ عهد غير بعيد ان على علماء طبقات الارض ان يشاهدوا ويدونوا ملاحظاتهم دون ان يكون في نفوسهم اي غرض او فرض · كأَن يعمد احدهم الى حفرة فيحصي حصاها ويصف الوانها · ومن السخف ان لا يرى العلماء ان شيئاً مثل هذا هو ناقص من اساسه وانه لا بد ان يكون رائد الباحث نظريةٌ يريد التثبت منها او العدول عنها [٢] · وزعم هكسلي ان تقدم العلوم الطبيعية لم يتأَت له ان يصل الى ما وصل اليه الا بفضل فرض النظريات سواء أَ كانت تقوم على اسس متينة او ضعيفة · وليس

(١) Sir E. R. Lankester, The Advancement of Science (1890) p. 9.

(٢) مراسلات شارل دارون (١٩٠٣) ج ١ ص ١٩٥

من اللازم ان يؤدي البحث الى دعم هذه النظريات . فكم من محاولة ادت الى نقض النظرية من اساسها [1]

وقد يقول المؤرخ ولكن التاريخ شيء والعلوم الطبيعية شيء آخر . فعلماء الطبيعة يبحثون في المادة والمادة حيادية . اما المؤرخ فانه يبحث عن امور حيوية قد لا تنفصل عن العاطفة. فعليه اذاً ان يبتعد عن الغرض والهوى ويحرر عقله من جميع انواع المؤثرات

وهو قول ، على ما في ظاهره من حق ، مردود . فنحن لا ننكر ان على العالم ان يكون خالي الهوى والغرض. ولكن هذا يجب ان لا يعني ان يكون خالي العقل . اذ لا يمكن للادراك النشيط ان يتجرد من الفكر واثر الاختبارات . وان العقل الذي يخلو من الاتجاهات لكالبيت الذي ينقصه الاثاث. ومن يزعم من المؤرخين انه باستطاعته ان يمحو ما بذهنه من اثر الادراك والاختبار ، كما يمحو بالاسفنجة ما يكتب على لوحه الحجري ، لهو مخدوع قد جهل ابسط حقائق الادراك

(١) راجع كتابه في تقدم العلم (١٨٨٧) ج ١ ص ٦٢

فالذي يجب على المؤرخ ان ينكره هو ليس الغرض العلمي الذي نبدأ به بحثنا ، بل النظرية المغرضة او المغررة التي تسيطر عليه . فقد جرَّت هذه كثيراً من مؤرخي عصرنا الى الضلال المبين . فزعم بعضهم ان العوامل الاقتصادية مثلاً هي الكل في الكل . ثم اخذ يدفع الحقائق ويسيرّها طبقًا لهواه

وخلاصة ما نريد ان نقوله هنا هو انه على المؤرخ ان يبدأ باستعراضه الحقائق وادراك كنهها ، ثم يكوّن في نفسه فكرة عنها او نظرية تخيلها من ظواهر هذه الحقائق . ثم يتابع درسه جاعلاً هذه النظرية او « الغرض » اساساً يبني عليه عمله في التعليل والايضاح . حتى اذا بدا له ان هذا الاساس لا يصلح للبناء الذي يريد ان يقيمه عليه عاد فنقضه وبحث عن فرض آخر يقيم عليه بناء عمله . وهكذا دواليك حتى يرى ان اساسه ثابت وان بناءه متين

وقد يعترض البعض على هذا فيزعمون ان المؤرخ بتبنيه فرضاً خاصاً قد اصبح بحكم هذا التبني ميالاً اليه يعطف عليه عطف الابوة . وهنا يرد عليهم آخرون في انه ليس من المحتم ان يكون في نفس المؤرخ فرض واحد ، بل لا مانع من ان

يضع فروضاً متعددة في آنٍ واحد · ثم يمضي في عمله حتى يتوصل الى احسنها ملائمة للحقائق التي يستعرض · وبهذا يترفع عن الغرض المزعوم ويبعد عامل العطف الذي تالف في التبني

فاذا اعترض معترض ، في ان العقل لا يمكن ان يشغل نفسه في اكثر من فرض واحد في آنٍ واحد ، عدنا الى الاخلاق . فانها اساس العلم كما انها اسأس العمران · والعالم من يبتعد عن الهوى ويتنزّه عن مظان الزور ويخفض للحق جناح الذل والطاعة

الباب الحادي عشر

العرض

لقد انتهينا من التحليل والتحقيق والتنسيق والتنظيم والتعليل والايضاح ولم يبق امامنا سوى امر واحد هو العرض. والعرض في عُرف المؤرخين يتوقف على مكانة القارىء واستعداده لتقبل ما نكتب. وهو نوعان ما يدون للعلماء ورجال الاختصاص وما يقدم لجمهور القراء

فحيث نعنى ببحث علمي دقيق ونكتب لزملائنا المؤرخين يجدر بنا ان ننتبه الى امور منها ما يأتي :

١) ان تكون رسالتنا وحدة تامة المعنى مرتبطة الاجزاء . وهو سهل المنال لمن يتبصر في الامر فيبدأ العمل بهيكل منطقي

كامل شامل لجميع نقاط البحث . ثم يتروى في الكتابة . فيبدأ كل فصل من فصوله و كل فقرة من فقراته بملخص عام يستعرض فيه آراءه العمومية ثم ينتقل الى النقاط الفرعية والمواد الجزئية . وعليه ان يحسن الانتقال من فقرة الى اخرى ومن فصل الى فصل بجمل معينة تعيد ما قاله اولاً وتبين علاقته بما يليه من الاقوال

٢) ان نفرق ما امكننا بين المتن والهامش . فلا نورد في المتن ما قد يزعزع وحدته او يفصل اجزاءه بعضها عن بعض

٣) ان تتجلى اقوالنا بالامانة والنزاهة بحيث تظهر بمظهر التعليل والايضاح حينما تكون تعليلاً او ايضاحاً منا ، وتنص بالحقيقة المجردة حينما تكون حقيقة صرفاً خالية من الراي او الايضاح او التعليل . فيتمكن القاريء من التفريق بين آرائنا والحقائق التاريخية المثبتة

٤) ان نؤيد كل حقيقة من الحقائق المفردة التي ناتي على ذكرها في المتن باشارة في الهامش الى المرجع الذي اخذت عنه . وذلك بالتفصيل التام وبصورة جلية واضحة تسهيلاً لمتابعة البحث والتدقيق . فقد يخالفنا احد رجال الاختصاص فيما

نذهب اليه من الاستنتاج او الاجتهاد ٠ ومن المستحسن ايضاً ان نذيل الهامش بشيء من التقدير العلمي للاصل الذي اخذنا عنه ٠ واذا ما اشرنا الى مرجع من مراجعنا فعلينا ان نذكر اولاً اسم المؤلّف ثم عنوان المؤلّف ثم المجلد فالصفحة والطبعة

٥) ان نعرض الحقائق في المتن بترتيبها التاريخي كي نتأكد من صحة الاستنتاج ولا سيما في امر الاسباب والمسببات

بقي علينا ان نقول كلمة في التواريخ التي تصنف خصيصاً لجمهور القراء . فانها يجب ان لا تختلف عن سواها في صحة القول وسلامة الاستنتاج ٠ ولكن وجه الاختلاف بينها وبين ما يكتب لرجال الاختصاص ان على المؤلف في الاولى ان يتبسط ما امكنه في عرض الحقائق بحيث تصبح قريبة من متناول افهامهم ٠ ولا بد ايضاً من عرض هذه الحقائق بصورة جذابة محببة الى القراء ترغبهم في الاستطلاع ويراعى فيها انتقاء الموضوع الذي يلذ لامثالهم

وهناك خطر نريد ان ننبه اليه ، ذلك ان بعض المحدثين من العلماء كادوا يذهبون الى ان من شروط الطريقة العلمية في البحث ان لا يعمد المؤلف الى هذه الاساليب الشيقة في عرض

الحقائق . كانهم يزعمون ان العلم يتنافى معهـا . والواقع انه بامكان العالم ان يكون دقيقاً في كلامه واستنتاجه وجذاباً في اسلوبه وعرضه في آنٍ واحد . ومن يدري فلعل الدافع عند هؤلاء الى مثل هذه الاحكام ضعفهم في الاداء وعدم تمكنهم من ناحية اللغة وقصورهم عن ايجاد التعابير الشيقة . وهل يضير الحسناء اذا ظهرت بزينتها الكاملة ! فواجب المؤرخ اذاً ان يجيد اللغة التي يصطنعها لتدوين حقائقه وعرضها بحيث لا تعوزه معرفة قواعد اللغة ومفرداتها وبيانها واساليبها . وعليه ان يتقن فن الرواية وقص القصص في اللغة التي يكتب بها حتى اذا قص اخباره وقعت موقعاً حسناً في قلوب القراء

فهرست المواضيع والأعلام

ب

ت

تصحيح خطأ

خطأ	صواب	سطر	صفحة
ابن	بن	١٧	٥٤
تناوله	تتناوله	٨	٧٣
السندي	السدي	١٢	٧٤
تختلف	يختلف	٩	٧٥
اسماء	سماء	١٠	٨١
اراد	ارادا	٤	٨٢
(١)	(٢)	١٨	٨٣
فيعتمد	فيتعمد	٢	٩٠
ابن	بن	١٢	١٠٠
من علم الاصول	في اصول الفقه	١٦	١٠٤
المكنوي	الكنوي	١٦	١٠٦
المشائع من	للشائع عن	١٠	١١٤
انه كان	انه ان كان	١٠	١١٥
فتساقط	فتساقطا	١٥	١١٥

خطأ	صواب	سطر	صفحة
اصحابي	اصحاب	١	١١٦
كثرت	كثرة	١	١١٨
لين	بلين	١٤	١٢١
خيارًا	خيارا	١	١٢١
٣٥٠ — ٣٨	٣٥ — ٣٨	١٧	١٢٩
باصول	في اصول	١٣	١٣٣
الحديث	الحديث فقط	١٨	١٣٨
يروِ	يُروَ	٢ و ٤	١٤٠
السابع	السادس	١	١٤٦
الفردة	المفردة	٢	١٤٨
وعدت	وعدوا	١٠	١٥٦
لخائيل	ولعلها لمخائيل	٥	١٥٨
٦٦٥	١٦٥	٠	١٦٥
باصول	في اصول	١٧	١٩٠
القاهرة	مصر والقاهرة	١٠	١٩٣
صكت	سكت	٣	١٩٤
لايضاع	لايضاح	٥	١٩٩
المتأحرة	المتأخرة	١٢	٢٠١
تلادها	تالدها	١٧	٢٠٢
العوائد	العوائد »	١٦	٢٠٣
باستعراضه	باستعراض	٧	٢٠٧
بالتفصل	بالتفصيل	١٧	٢١٠